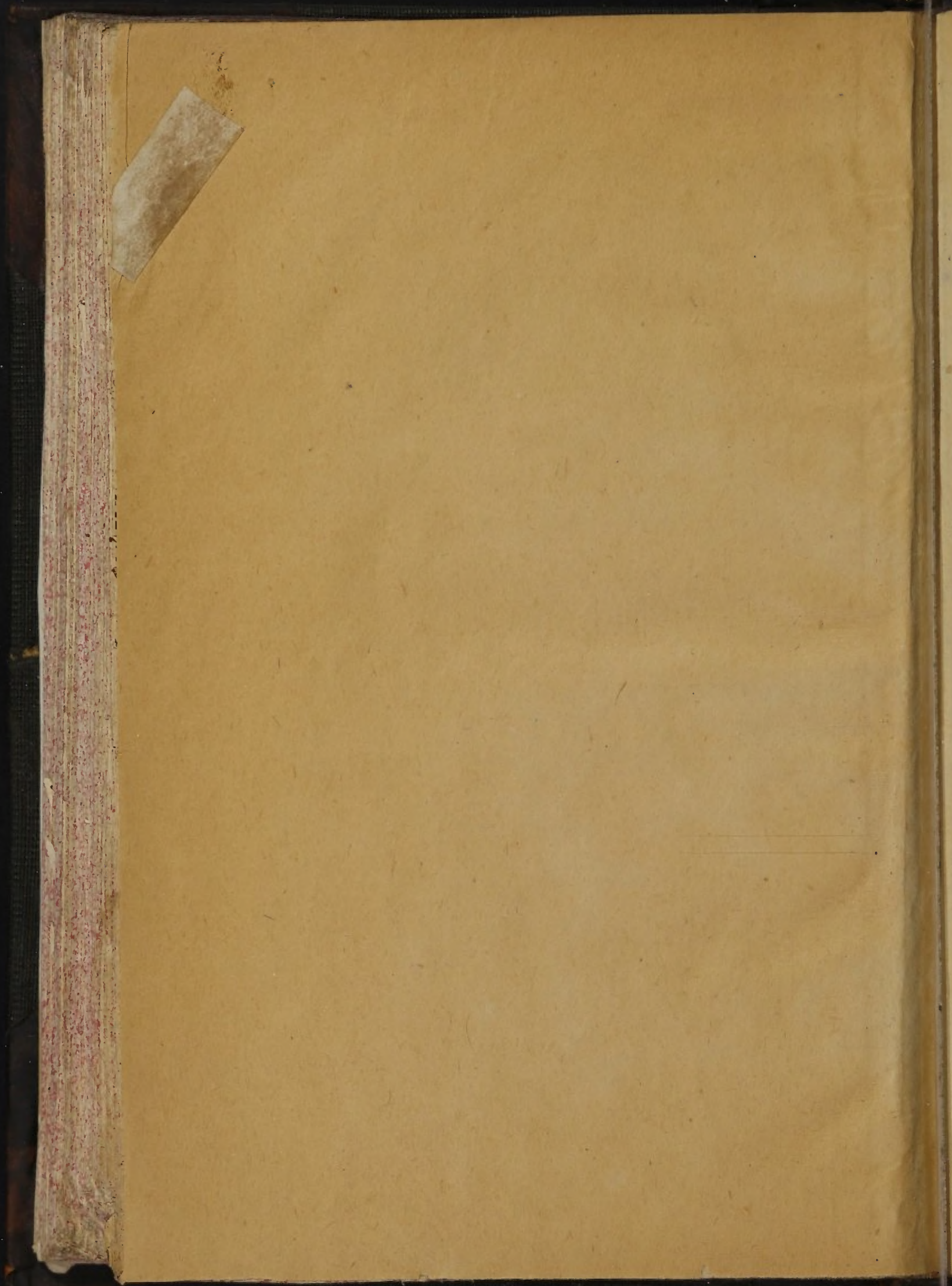


C

224

Sharh Talkhisi 'l Miftāh, Thāf
(Rhetoric).

4117332



Lucknow
15.8.26
W. I.

الحفظ

224

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
الذين هم خلائفنا
في الأرضين والسموات
والذين هم أئمتنا
في كل زمان ومكان
والذين هم رؤسائنا
في كل شأن وشأن
والذين هم صلواتنا
في كل وقت وساعة
والذين هم صلواتنا
في كل حين وأثناء
والذين هم صلواتنا
في كل حال وأثناء
والذين هم صلواتنا
في كل وقت وساعة
والذين هم صلواتنا
في كل حين وأثناء
والذين هم صلواتنا
في كل حال وأثناء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَتَمَّ بِإِيجَازٍ

نَحْمَدُكَ يَا مَنْ شَرَحَ صَدْرَهُ بِالْمُخَيِّصِ الْبَيَانِ فِي الْإِضَاحِ الْمَقَادِيرِ
قُلُوبَنَا بِلَوَاعِ الْبَيِّنَاتِ مِنْ مَطَالِعِ الْمَشَانِي وَتَضَلَّلَ عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ الْمُؤَيَّدِ
دَلَائِلُ أَعْيَازٍ بِسَرَارِ الْبِدَائِعِ وَعَلَى أَلَمِ وَأَصْحَابِهِ الْمُحْزَنِينَ قَصَبَاتِ
السَّبْقِ فِي مَضَارِ الْفَضَائِلِ وَالْبِرَاعَةِ وَبَعْدَ فَيَقُولُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ
الْفَنَى مَعْدُونٍ عَمَّا مَدَّ يَدَهُ لِبَعْدِ التَّفَازِ أَنْ يَدَاهُ اللَّهُ سَوَاءً لَطِيفٌ
وَإِذَا قَدْ حَلَاوَةُ التَّحْقِيقِ قَدْ شَرَحَتْ فِيمَا مَضَى تَخْيِصُ الْمَفَاتِيحِ وَأَغْنَتْ
بِالْأَصْبَاحِ عَنِ الْمَصْبَاحِ وَأَوْدَعَتْ غَرَائِبَ كُنْتَ سَمَحَتْ بِهَا الْأَنْظَارُ
وَوَشَّحَتْ بِطَائِفٍ فَرَسَ بَكْتِيَا أَيْدِيَ الْأَفْكَارِ تَمَّ رَأَيْتُ الْكُفْرَ مِنَ الْفَضْلَاءِ

والجم الغفير من الأذكياء يسكنوني ^{قصد} صرف الهمة نحو اختصاره ^{والا}
على بيان معانيه وكشف استاره لما شابه ^ع وامن ان المحصلين ^ع
يقاصرت بهمهم عن استطلاع طوابع انواره وتفاعدت عندهم عن
استكشاف خبيات سراره وان المتحليين قد ظلموا احد احوال الاخذ
والانتهاج ومدوا اعناق المسح على ذلك الكتاب كنت افرح
عن هذا الخطب صفحا واطوي دون مراهم كشيء علماني بان
مستحسن الطباع باسرها ومقبول الاسماع عن آخرها امر لا يستوفى
البشر وانما هو شان خالق القوي والقدر وان هذا الفن قد نصبت
اليوم ما ^ع فصار جلالا بلا اثر وذهب رواده فعاود خلد فابلا فخر
حتى طارت بقية آثار السلف ادراج الرياح ^ع يسالت باعناق
مطايئلك الا حادith البيطاع ^ع واما الاخذ والانتهاج فامر يربح
له اللبيب فللارض من كاس الكرام نصيب وكيف ينير عن النار
السائلون ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم ما لا اوتهم مدافعة ^ع
واما وظما في هواجر الطلب ^ع او امانا نصبت شرح الكتاب ^ع
وفى مقترحاتهم ثانيا ولعمري الغزمية نحو اختصار الاول ثانيا مع ^ع

وشرح الكتاب

القويحة ببحر البليات ونحو الفطنة بصرفه التليات وتراعى الله
 في الاقطار ونحو الاوطان عنى والاطار حتى طفت اجوب كل
 اغبر قائم الارحاء واخر كل سطر منه في سطر من البوار يومنا بحرق
 ويومنا بالحق وبالعذيب يومنا ويومنا بالخلع والما وقت للامام
 وقوت عنه خيام الاضام بعد ما كشت عن وجه خرايم اللثام
 ووضعت كنوز فرائده على طرف الشام فجا بحمد الله كما يروق النوار
 ويكلوا صد الاذان ويريق البصائر ويضع الباب ارباب البيان
 ومن الله التوفيق والهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية وهو
 حسي ونعم الوكيل **بسم الله الرحمن الرحيم الحمد هو انشاء**
 باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة او بغيره والشكر فعل
 ينبى عن تعظيم المنعم لكونه متعاضدا لكان باللسان او بالحنان او
 بالذلة كان فمور ولا يكون الا اللسان ومتعلقه يكون بغيره
 غير متعلق الشكر لا يكون الا بالنعمة ومورده يكون اللسان
 وغيره فالحمد اعم من الشكر باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد
 والشكر بالعكس لله هو اسم للذات الواجب المستحق لجميع الحمد

الحمد

فيكون بين الحمد والشكر عموم من وجه
 وبين مورد الحمد ومصدره متعلقا والذلة
 بين متعلقها بحمدهم متعلق

والعدل

والعدول الى الجملة التسمية لله لانه على الدوام والثبت وتقديم
الحمد باعتبار انه اهم نظر الى كون المقام مقام احمد كخادمه ^{الرب}
صاحب الشاف في تقديم الفعل في قوله تع اقرأ باسم ربك
على سيجي وان كان ذكر الله اهم نظر الى ذاته على ما انعم اي على
انعامه ولم يتعرض للمنع به ايها المقصور العبارة عن الاحاطة
ولملا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وعلم من عطف الخاص
على العام رعاية لبراءة الاستهلال وتنبها على فضيلة نعمته
البيان من البيان بيان لقوله ما لم تعلم قدم رعاية للسمع
البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير والصلوة على سيدنا
محمد خير من نطق بالصواب وافضل من ادق الحكمة هي علم شرائع
وكل كلام وافق الحق وترك فاعل الاتيان لان هذا الفعل
لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اي الخطاب المفصول البين
الذي يتبين من يخاطب به ولا يلتبس عليه او الخطاب الفاصل
بين الحق والباطل وعلى الله اصل اهل بدليل اهل خص استعماله
في ~~الاشراف~~ والاشراف وادلى الخط الاظهار جمع طاهر كصاحب

الزمانية

واصحاب وصحابة الاخبار جمع خير بالشيء اما بعد هو من
الظروف المبينة المنقطعة عن الاضافة اي بعد الحمد ^{صلوة}
والعامل فيه اما لنيتها عن الفعل والاصل هما كين من شيء بعد
الحمد والصلوة ومهما بينهما مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ وكن
شرط والقاء لا رقة غالباً فحين تضمنت اما مع الابتداء و
الشرط لزمها القاء وتوصوق الاسم اقامة اللازم مقام ^{اللازم}
وابقاء ^{لا} لا نه في الجملة فلما هو ظرف بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط
يليه فعل ماض لفظاً او معنى كان علم البلاغة هو علم المعاني
والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدراً وادقاً
سراً اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كالنحو
والصرف والنحو يعرف دقائق العربية و اسرارها فيكون
من ادق العلوم سراً ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن
استارها اي به يعرف ان القرآن معجز لكونه في اعلى مراتب
البلاغة لا يستمار على الدقائق والاسرار انما راجع عن طوق
البشر وهذا وسيلة الى تصديق النبي عليه السلام وهو وسيلة

الى الغور بجميع الصفات فيكون من اجل العلوم يكون معلوم
وعناية من اجل المعلومات والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز
بالاشياء المحتمية تحت الاستار استتارة بالكنائية واثبات
الاستار لها استتارة تخيلية وذكر الوجوه ايها الماثلات
بالصور المحتمية استتارة بالكنائية واثبات الوجوه استتارة تخيلية
وذكر الاستار ترشيح ونظم القرآن تاليف كلمات مرتبة المعاني
متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها في المنطق
وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق وكان القسم الثاني من مباحث
العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف الحكيم
اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة
بيان لما صنف نفعا تمييز من اعظم لكونه اي القسم الثالث منها
اي الكتب المشهورة ترتيبا وهو وضع كل شيء في مرتبة وكونه انما
تحريره هو تهذيب الكلام واكثره اي اكثر الكتب للاصول
وهو متعلق بمجذوف يفسره قوله جمالا لان معمول المصدر
لا يتقدم عليه وحق جواز ذلك في الظروف لانها مما يكفيه

المشهور

رايحة من الفعل ولكن كان الالف غير مصون
 محفوظ عن الحذف وهو الزائد المستغنى عنه والتطويل والزائد
 على اصل المراد بلا فائدة وتعرف الفرق بينهما في بحث الالف
 والتعقيد وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة
 قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من تطويل
 مفتقرا الى تحاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجويد
 عما فيه من الحشو الفت جواب لما اختصر ايتضمن ما فيه اي
 في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كل منطوق
 على جزئياته ليتوقف احكامها منه كقولنا كل حكم مع منكره
توكيده ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة وهي اجزئيات
 المذكورة لايضاح القواعد والشواهد وهي اجزئيات المذكورة
 لاثبات القواعد فهي اخض من الامثلة ولم آل من الاول
 وهو التقصير جهة اي اجتداد اوقه استعمل الاول بهما متعبدا
 الى مفعولين وحذف المفعول الاول والمفعول لم استغنى
 في حقيقة اي المختصر وتهذيب اي تنقيح ورتبة اي المختصر

لما فيه من

جميع

اي المختصر

واما الاول بالسكون
 فهي الاستطاعة

يعني في تحقيق ما ذكر
 فيه من الابحاث

الاول

ترتیباً اقرب تدویر ای اخذ من ترتیب ای ترتیب الکلی
او القسم الثالث اضافة المصدر الی الفاعل او المفعول
ولم ابالغ فی اختصار لفظه تقریبا مفعول له لما تضمنه من
لم ابالغ ای ترکت المبالغة في اختصار تقریبا لتعاطيه
ای تناوله وطلب التيسيل فيه على طالبیه والضمان للمختصر
وفي وصف مولفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ توضيح
بانه لا تطويل فيه ولا احشو ولا تعقيد كما فی القسم الثالث
واضفت الی ذلك الحال المذكور من القواعد وغيرها فوائد
عزیز ای اطلعت فی بعض كتب القوم عليها ای على
تلك الفوائد وزائدة لم اطفراي لم افز فی كلام احد البرج
بها ای بتلك ازوائد ولا بالإشارة إليها بان يكون
كلامهم على وجه يكن تحصيلها منه بالسببية وان لم يقصدوا
وسميته تأخير المفتاح ليطابق اسمه معناه وانا اسئل الله
قدم المسند اليه قصدا الى جعل الواد للحال من فضل
حال من ان ينفع به ای بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح

نقطه
کلام

او القسم الثالث منه انه اي انه على ذلك الانفع وهو

حسبي اي محبي وكافي ونعم الوكيل عطف على جملة هو

حسبي والمخصوص محذوف والاعلى حسبي اي وهو نعم الوكيل

فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره

في نحو زيد نعم الرجل وعلى كذا التقدير قد عطف الاثنا على

الاخبار مقدمة رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان

المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا

الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن

الخطأ في تادية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض

منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والافيه

الفن الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم

كاتبين ان الله تعالى ولا يخرج كلامه في آخر هذه المقدمة الى

اختصار المقصود في الفنون الثلاثة مناسب ذكرها بطريق

التوليف العهدي بخلاف المقدمة فانه لا مقتضى لاراد

بلفظ المعرفة في هذا المقام فنكره وقال مقدمة واختلف

في ان تؤنيها للتكظيم او لتقليل مما لا ينبغي ان يقع بين
المحصلين والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المستقيمة
منها من قدم بمنه تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه
الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من الكلام قدمت
امام المقف لا ارتباط بها له وانتفاع بها فيه وهي منها لبيان
معنى الفصاحة والبلاغة والخصار علم البلاغة في علمي
والبيان وما يلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد
بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب ما خف
على كثير من الناس الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الالبانة
والظهور يوصف بها المفرد مثل كلمة فضيحة والكلام مثل
كلام فصيح وقصيدة فضيحة قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة
ليتم المركب الاسنادي وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة
غير مشتمل على اسناد يصح ان يكون عليه مع انه يتصف بالفصاحة
وفيه نظر لانه انما يصح ذلك لو اطلقوا على مثل هذا المركب
كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم والتصافه بالفصاحة يجوز

ان يكون باعتبار فصاحة المفردات ^{على} ان الحق انه دخل
في المفردات لانه يقع ^{على} على ما يعاين المركب وعلى ما
يقابل المشي والمجموع وعلى ما يعاين الكلام ومقابله بالكلام
ههنا قرينة على انه اريد به المعنى الاخير اي ليس بكلام ^{وصف} ويؤيد
بها المتكلم ايضا يقال كاتبت فصيح وشاعر فصيح والبلاغة ^{وصف}
تنبي عن الوصول والانتهاى يوصف بها الاخير ان فقط اي الكلام
والمتكلم دون المفرد اذ لم تسع كلمة بليغة والتعليل بان
البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا يتحقق
في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام ^{وصف} والمتكلم
المتكلم وانما جسم كلام من الفصاحة والبلاغة او لا التقدير
المعاني المختلفة الغير المشتركة في امر يعينها في تعريف واحد
وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى الى متصل ومنقطع ثم
عرف كلامها على حدة على حدة فالفصاحة في المفرد قدم
الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة
الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد

على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفها عليها خلوص اي علم
والنمود من تنافر الحروف والعزابة ومخالفة القياس التي
المستنبطة من استواء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص لا
عن تاسع فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان
وغير النطق بها نحو مستشرات في قول امرئ القيس
غدايره اي ذوايبه جمع غديرة والضمير عائذ الى الفرع
مستشرات اي مرتفعات او مرفوعات يقال استشره
اي رفعه واستشر اي ارتفع الى العلى تفضل العقاص في
منش و مرسل تفضل اي تعيب بالعقاص جمع عقصة ويا
المحصلة المجموعة من الشر والمنش المفتول يعني ان ذوايبه
مشدودة على الراس نجوطة وان شعره ينقسم الى عقاص
ومنش ومرسل والاول يغيب في الآخرين والغرض بيان
كثرة الشعر والضابطة بينهما ان كل ما بعد الذوق يصح ثقل
شعر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب الخارج او بعد
او غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر وزعم

والمرسل خلاف المنش

بعضهم والبعض هو الخيال ^{اللفظ} مثل النقل في مستخرات
هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة ^{النساء} الرخوة هي
التي هي من المهموسة وازاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو
قال مستخر زال ذلك لتقل وفيه نظر لان راء المهملة
ايضا من المجهورة وقيل ان قرب المخرج سبب لتقل المحل
بالفصاحة وان في قوله تم الم اعهد ثقلا قريبا من ~~المستخرج~~
فيحل بالفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل مشتمل على كلمة غير
فصيحة لا يخرج عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام الطويل مشتمل
على كلمة غير عربية عن ان يكون عربيا وفيه نظر لان فصاحة
الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة
بين الطويل والقصير على ان هذا القائل فسر الكلام باليسر
بكلية والقياس على الكلام العربي ظاهر الفاء ولو سلم
عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتمال القرآن على كلام
غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة اجهل او العجز
الى الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والغزاة كون الكلمة

الشديدة

حالاتها

الوحي

وخشية غير طاهرة المنع ولا مانعة الاستعمال نحو سراج في
 قول العجاج الشعر ومقلد وحاجبا من رجاء اي مدققا ومطولا
 وقاحا اي شوا السواد كالنجم ومرسنا اي انقاسا سراجا اي
 كالسيف الشتركي في الدقة والاستواء وسراج اسم فين
 يُتَب الى الشيوف او كالسراج في البريق والمعان
 فان قلت لم لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه اي
 بهجة وحسنه قلت هو ايضا من القبول او مهمهم هو اخذ من
 السراج على صرح به الامام المبرز وتي رحمه الله حيث قال
 السريجي منسوب الى السراج ويجوز ان يكون وصفه بذلك
 لكثرة ما وردت حتى كانت فيه سراجا ومثاقيل سراج الله
 امرك اي حسنه ونوره والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف
 قانون معذرات الالفاظ الموضوعات اعني على خلاف ما
 ثبت عن الواضع نحو الاجل بفلك الادغام في قوله احمد
 العلي الاجل والقياس الاجل فنحو اكل وماء و ابني يا بني و
عور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع لك قيل فصاحة لمفرد

نسخة
 لا احتمال ان يكون مستحدا
 ومولدا من السراج
 او يكون من باب التواضع

المشتمل على تناثر الكلمات الغير الفصيحة فصيحاً لانه يصدق عليه ٩
انه خالص عن تناثر الكلمات حال كونها فصيحاً فانهم قالوا
ان يكون ابتداءً على خلاف القانون النحوي المشهور
الجمهور كالاظهار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه
زيد او اتناثر ان يكون الكلمات تعقيداً على اللسان وان
كان كل منها فصيحاً كقوله وليس قرب قبر حرب وهو اسم
رجل قبر وصدر البيت وقبر حرب بمكان قفراي خال عن
الماء والكلام وذكر في عجائب المخلوقات ان من اجن نوعاً
يقال له الباتق صالح واحد منهم على حرب بن امية فمات
فقال ذلك المجني هذا البيت وقوله كريم متى ابدى ابدى والور
معي واذا ما لمثته لثته وحدي والواو في والورى للمحال
وهو مبني او خبره قوله معي وانما مثل ثنائي لان الاول
متناه في الثقل والثاني دونه لان منث الثقل في الاول
نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني اجتماع حروف منها
مع تكرار ابدى دون مجرد الجمع بين احواء والهاء لوقوعه في

التبريل مثل فسيحة فلا يصح القول بمن مثل هذا النقل
 محل بالفصاحة ذكر صاحب اسمعيل بن عتبة دانه ^{فان} انشد
 هذه القصيدة بحضرة الاستاذ بن العميد فلما بلغ هذا البيت
 قال له الاستاذ هل تعرف فيه شيئا من الهجاء فقال نعم
 مقابلة المدح بالهجوم وانما يقابل بالمدح او الهجاء فقال الاستاذ
 غير هذا اريد فقال لا ادرى غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرير
 في المدح مع اجمع بين الحار والبار وهما من حروف الحلقى خارج
 عن حد الاعتدال فان كل التناثر فاشني عليه ^{الاستاذ} صاحب
 والتعقيد اي كون الكلام معقدا ان لا يكون الكلام طابرا ^{الاستاذ}
 على المراد للجلال واقع امامي النظم بسبب تقديم او تاخير او
 حذف او غير ذلك مما وجب صعوبة فهم المراد كقول الفرزدق
 في مدح ^{ما موه} خال بن هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام
 بن اسمعيل المخرومي وامثله في الناس الامم ملكا اليوم
 حي ابوه يعارب اي ليس مثله في الناس حي يعارب اي ^{يرث}
 امثله احد يشبهه في الفضائل الامم ملكا اي رجل اعطى الملك

امدوم

يعني بشأن ابو الهادي انه ذلك الملك ابو الهادي ابو البريم
الممدوح اي لا يات له احد الا ابن اخته عويش ثم فقيه فصل
بين المبند اعني ابوامه واخبر اعني ابوه بالاجنبى الذى هو
حي وبين الموصوف والصفة اعني صي يقارب بالاجنبى
الذى هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى
اعني حي وفصل كثير بين وهو حي والمبدل منه وهو مثل قوله
مثل اسم ما وفى الناس خبره والا مملكا منصوب بتقديم
على المستثنى منه قيل ذكر ضعف التاليف يعني عن
التعقيد النقضي وقته لنظر لحوار ان يحصل التعقيد باصباح
بعض كلام صاحب قيل
عدة امور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل واحد
منها جارا يابى قانون النحو وبهذا يظهر ان ما قيل انه
لا حاجة في بيان التعقيد في السبب الى ذكر تقديم المستثنى
على المستثنى منه بل لا وجه له لان ذلك جائز باتفاق النحاة
اذ لا يخفى انه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشك
والضعف واما في الانتقال عطف على قوله واما في انتظم

١١
 منقح الفرج والى هذا اشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز
 ولتقوم بهنا كلام فاسد او رذاه في الشرح قبل فصاحة
 الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات
 يقرر وتبيح في في ثمرة بعد ثمرة سبوع اى فرس حسن
 اجري لا يتعب راكتبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوع
 منها حال من شواهد عليها متعلق بشواهد شواهد فاعل النظر
 اعني بها يعني ان لها من نفسها علامات دالة على جانبها
 قيل التكرار ذكر الشئ مرة بعد اخرى ولا يخفى انه لا يحصل كثرة
 بذكره ثانيا وفيه نظر لان المراد بالثمة بهنا ما يقابل الوحدة
 ولا يخفى حصولها بذكره ثانيا وتتابع الاضافات مثل قول
 حامة جري حومة اجندل اسجى فانت بمرلى من سعاد
 ومنع فحبه اضافة حامة الى جري الى حومة وحومة الى
 اجندل واجري ثانيا لا جرح قهر بالضرورة لان اصلها
 الجرعاء وهي ارض ذات رمل لا تثبت شيئا والحومة
 معظم الشئ واجندل ارض ذات حجارة والسج سدير الحمام

وجري

أو از الكبور

و نحوه و قوله فانت برامی ای نجیست تراک سعاد و شمع

صوتک یقال غلغلان برای منی و مسمع ای نجیست آرزاه

و اسمع کلامه کذا فی الصیاح فظهور و ما قیل ان معناه

انت بموضع ترین منه سعاد و تسمیعین کلامها و ف و ذلک

ما یشهد به العقل و النقل و فیه نظر لان کلام من کثیره التکرار

و یتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه علی انسان ففقد

حاصل الاحراز عنیه بالتناو و الا فلا یخل بالفصاحة کیف و قد

وقع فی التثریل مثل و اب قوم فوج و ذکر رحمة ربک رحمه

و نفس و ما سوتکها فالحما فحور و تقوئها و الفصاحة فی ام

ملکه و هی کیفیه راسخه فی النفس و الکلیفیه عرض لا یقف

تعلقه علی ثقل ان غیر و لا یقتضی القسمة و الا قسمة

فی محله اقتضاء اولیا مخرج بالقیه الاول الاعراض النسبیه

مثل الاضافه و الفعل و الانفعال و نحو ذلک و تقوئها

لا یقتضی القسمة الكمیات و تقوئها و الا قسمة النقطه ^{و هو الایم و التثنی و التثنی و التثنی}

و الوحده و قولنا اولیا لیه خل فیه مثل العلم بالمعلومات

الحقیقه

المتضمنة للمقابلة او الدلالة بقوله ملكة اشعار بانها لو عبر ١٢
 عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح ما
 لم يكن ذلك راسخاً فيه وقوله يقتضيهما على التعبير عن
 المقصود دون ان يقول يعبر اشعار بانها لیس فصيحاً اذا
 وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير او لم يوجد وقوله
 بلفظ فصيح ليعلم المفرد والمركب اما المركب فظاهر والما مفرد
 فلما تقول عند التعداد وارغلام جارية ثوب بساط الى
 غير ذلك والبلغة في الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع
 فصاحتها اي فصاحة الكلام واحال هو الامر الذي
 الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به اصيل المراد خصوصاً
 ما هو مقتضى الحال مثله كونه المخاطب منكر الحكم حال
 يقتضيه تأكيد الحكم وانما كية مقتضى الحال وقولنا له ان هذا
 في الدار مؤكداً بان كلامه مطابق لمقتضى الحال وتحقيق
 ذلك انه من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال
 فان الانكار مثله يقتضيه كلاماً مؤكداً وهذا مطابق له بمعنى

صفة
 مفعول
 اسم فاعله يعبر
 ان ان يراى الدار
 مطابق لمقتضى الحال

وذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته
يبين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يبين مقام ^{خلافه} قوله
شأن لما ذكرنا وانما فصل قوله ومقام الفصل يبين ^{مقام}
الوصول تنبيها على عظم شأن هذا الباب وانما لم يقل مقام
خلافه لانه اقصر واظهر لان خلاف الفصل انما هو الوهم
والشبهة على عظم الشأن فصل قوله ومقام الايجاز يبين
مقام خلافه اي الاطباب والمساوات وكذا اخطاب
الركي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يبين مقام
الثاني فان الركي ثمانية من الاعتبار اللطيفة و
المعاني اللطيفة الخفية بالانساب الغبي ولكل كلمة مع
صاحبها اي مع كلمة اخرى مصاحبة لها مقام ليس تلك
الكلمة مع ما يشترك تلك الصحابة في اصل المعنى مثلا
الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فلم مع ان مقام ليس
له مع اذا وكذا الكلام من ادلة الشرط مع الما في مقام ليس
مع المضارع وعلى هذا القياس وارتفاع شأن الكلام

لان استقالات من الفعل كقولك
فان استقالات من الفعل كقولك
فان استقالات من الفعل كقولك
فان استقالات من الفعل كقولك

في احسن والقبول بمطابقة للاعتبار المناسب ^{والخطاط}
 اي الخطاط شأنه بعد مهابي مطابقة للاعتبار المناسب ^{بعدهم}
 والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم ^{ههنا}
 مناسباً للمقام بحسب السليقة او بحسب تتبع خواص ترا
 البلاغ، يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعت
 حاله واراد بالكلام الكلام الفصيح وبالحسن الحسن الذي
 ادخل في البلاغة وكون العرضي اخرج لمصولة لمحت
 اي يعنى مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال
 المقام يعني اذا علم ان ليس ارتقاء شأن الكلام الفصيح
 في احسن الذي لا بالمطابقة للاعتبار المناسب على ما ^{من}
 يفيد اضافة المصدر ومعلوم انه انما يرتفع بالبلاغة اليه
 هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم
 ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا
 لما صدق انه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يفت
 الا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتامع ما لبلاغة صفة رتبة

الى اللفظ بمعنى انه يقال كلامه بليغ لكن لا من حيث انه
١٢ لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى اى الغرض المصنوع
له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لان البلاغة
لما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصح لمقتضى الحال وظاهر
ان اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار المعاني و
الاغراض التى يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة
والكلم المجردة وكثيرا ما نصب على الطرف لانه من صفة
الاحيان والتأكيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله بليغ
ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة
فحيث يقال ان اعجاز القرآن من جهة كونه في اعلى طبقات
الخصائص يراه بها هذا المعنى ولها اى البلاغة الكلام
طرق اعلى وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقى الكلام في
بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته
وما يقرب منه عطف على قوله هو والضمير في منه عائد
الى اعلى يعنى ان الاعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز

هذا هو الموافق لما في المضاع وزعم بعضهم أنه عطف على حد
الاعجاز والضمير عائذ اليه يعني ان الطرف الا على وقد
اوضحنا ذلك في الشرح واسفل وهو ما اذا غير الكلام
 عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي اولى منه وانزل التمحيص
الكلام وان كان صحيح الاعراب عنه البلغاء باصوات
 الحيوانات التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار
 اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينها اي
 بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض
 بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد
 من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي لبدلة الكلام
 وجوه اخرى سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسا
 وفي قوله تتبعها اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام
 عرضي خارج عن حد البدالة والى ان هذه الوجوه انما تعد
 محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة بجعلها تابعة لبدلة
 الكلام لا نهائية مما يجعل المتكلم متصفا بصفة البدالة

هو هذا الاعجاز وما يعرف من صدق الاعجاز ومير تطران
 القريب من صدق الاعجاز لا يكون من الطرف الا على

في المتكلم ملكة يقته رها على تأليف كلام بليغ فعلم مما تقدم
ان كل بليغ كلاما ومتكلما على استعمال المشترك في معنيين او
على تاويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ فصيح لان الفصاحة
ماخوذة في تعريف البلاغة مطلقا ولا عكس بالمعنى الاول
اي ليس كل فصيح بليغا يجوز ان يكون كلام فصيح غير مطابق
لمقتضى الحال وكذا يجوز ان يكون لاحد ملكة التعبير عن
المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال وعلم
ايضا ان البلاغة في الكلام مرجعها اي بالحيث ان
يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود الى الغنى
الى الاحترار عن الخطا في تأدية المعنى المراد والالفاظ
او رد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون
بليغا لوجوب الفصاحة في البلاغة ويدخل في تميز
الكلام الفصيح من غيره تميز الكلمات الفصيحة من غير
للتوقف عليها لان في اي تميز الفصيح من غيره منه اي
بعضه ما يبين اي يوضع في علم متن اللغة كالنقابة وانما

واما العكس والمعنى الاول فصادق
لان الموجبة الكلية تنقسم جزئية
في الاصطلاح كجواز بعض
الفصيح بليغ

ادنى المعنى الاول بلفظ فصيح
بمطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا
كون بليغا والتمييز الكلام انما
من حيث الالزام

قال متن اللغوي معرفة اوضاع المفردات لان اللغة
اعم من ذلك يعني يعرف بتميز السالم من الغزابة عن غيره
بمعنى ان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات
المانوسة علم ان ما عداها مما يقتصر الى تنقيح او تخرج فهو غير
سالم من الغزابة وبهذا تبين فاد ما قيل انه ليس في
علم متن اللغة ان بعض الالفاظ يحتاج في معرفته الى ان
يجت عنه في الكتب المبسوطه في اللغة او في علم النحوي
كمخلفه القياس اذ به يعرف ان الاجل محال في تقدير
دون الاجل او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد
اللفظي او يدرك بالحس كما تنبأ اذ به يعرف ان مستشرا
متنا فردون منه تقع وكذا تناوفا الكلمات وبيولي يمين
في العلوم المذكورة او يدرك بالحس فالضيق عايد
الى ما ومن رنم انه عايد الى ما يدرك بالحس فقره سمي سمي
ظاهرا ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف تلك العلوم
ولا بالحس تميز السالم عن التعقيد المعنوي عن غير علم

ان مرجع البلاغة بعضه مبني في العلوم المذكورة وبعضه ١٦
يدرك بالحس وبقي الاصرار عن الخطأ في تأدية المعنى
المراد والاصرار عن التعقيد المعنوي فمشت الحاجة
الى علمين مفهين لذلك فوضعوا علم المعاني للاول
وعلم البيان للثاني واليه اشار بقوله وما يحرز به عن
الاول اي الخطأ في تأدية المعنى المراد علم المعاني وما
يحرز به عن التعقيد المعنوي علم البيان وسماهذين
العلمين علم البلاغة لكان مزيد الاختصاص لهما
بالبلاغة وان كانت ^{مصدر} البلاغة تتوقف على غيرها
من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم
آخر فوضعوا ذلك علم البديع واليه اشار بقوله وما يحرز به
وجه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم
البلاغة وتوابعها يخصر مقصوده في ثلثة فنون وكثير
من الناس يوسمى جميع علم البيان وبعضهم يسمى الاخيرين
يعني البيان والبديع علم البيان والاول علم المعاني

الاول علم المعاني

والثلاثة علم السبع ولا يخفى وجوه المناسبة **الفصل الاول في**
 علم المعاني قد تم على البيان كونه منسبة بمنزلة المفرد من المركب
 لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني
 معتبرة في علم البيان مع زيادة شئ اخر وهو ايراد المعنى
 الواحد في طرق مختلفة وهو علم اى ملكة يقدر بها على ايراد
 جزئية ويجوز ان يراد به نفس الاصول والقواعد المعلومة
 ولاستعمالهم المعرفة في جزئيات قال يعرف به احوال اللفظ
 العربي اى يعلم كتنظيمه اوراقا كات جزئية هي معرفة
 كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اى
 فرد يوجد منها امكن ان نعرفه بذلك العلم وقوله التى لطاى
 بها اللفظ مقتضى الحال احراز عن الاحوال التى ليست
 بهذه الصفة مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب
 وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات
 البديعية من التجنيس والترصيع والنحو ^{التي} يكون بعد رعاية
 المطابقة والمراد انه علم به يعرف به الاحوال من حيث

يريد

مقتضى الحال علم المعاني
 ان لا يخلو ان القوم
 لا يخلو ان القوم

الما

انها لطابق بها اللفظ لمقتضى احوال ظهور ان ليس
 المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتشكيك والتقديم
 والتأخير والاثبات والاحتفاء وغير ذلك وبهذا يخرج
 عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث فيه عن احوال
 اللفظ من هذه الحشية والمراد باحوال اللفظ الامور
 العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والاحتفاء
 وغير ذلك ومقتضى احوال في التحقيق هو الكلام الكلي
 المكلف بالكيفية المحصورة على ما اسير اليه في المقام
 وصرح به في شرحه لانفس الكيفيات من التقديم و
 التأخير والتعريف والتشكيك على ما هو ظاهر عبارة المقام
 وغيره واللامع القول بانها احوال بها يطابق اللفظ
 مقتضى احوال لانها عين مقتضى احوال وقد حققنا ذلك
 في الشرح وارجو ان الاسناد ايضا احوال اللفظ باعتبار
 ان التاكيد تركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى
 نفس اجمل اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان الصنعة

علم من اقتضى انما يطابق اللفظ
 مقتضى احوال بل بحث فيه عن
 الحقيقة والمجاز

المتكليف

هذا هو العلم لسؤال مقدر هو ان
 احوال الاسناد ليس من احوال
 اللفظ بل هو امر عطف والبحث عنه
 في احوال اللفظ كيف يكون

وتخصيص

هذا هو العلم من لفظ
 على المصطلح بان تخصيص اللفظ
 بالوجه

الشيء
الذي
هو
المقصود
من
علم
المعاني
في
ثلاثة
ابواب
المختص
بها
الكل
في
الاجزاء
الكل
في
الاجزائيات

انما وضعت لذلك ومختصر المقصود من علم المعاني في ثمانية

ابواب اختصار الكل في الاجزاء والكل في الاجزائيات

والاصدق علم المعاني على كل باب احوال الاسناد

الجزري احوال المسند اليه احوال المسند احوال

ملاقات الفعل في القصر والاثارة الفصل والوصل

والاجاز والاطناب والمساوات وانما اختصر فيها لان

الكلام اما خيرا واثارة لانه لا محالة يشتمل على نسبة ثامة

بين الطرفين قاعة بنفس المتكلم وهي تعلق احد الشئتين

بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا

او غيرهما مما في الاثارة ثبات وتفسيره بايقاع المحكوم

على المحكوم عليه او سلبه عنه خطا في هذا المقام لانه يتقيد

لا يشتمل النسبة في الكلام الاثارة في فلا يصح لتقيد المحكوم

فالكلام ان كان لنسبة خارج في احد الارضية الثلاثة

اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية

تطابق اي تطابق تلك النسبة وتلك الخارج بان يكونا

الشيء
الذي
هو
المقصود
من
علم
المعاني
في
ثلاثة
ابواب
المختص
بها
الكل
في
الاجزاء
الكل
في
الاجزائيات

بشيء

ثبوتية او سلبية او لا تطابق بان يكون النسبة
المفوتة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع
سلبية او بالعكس فخر اى فالكلام خبر والا اى وان كان
نسبة خارج لك فانما تحقيق ذلك ان الكلام
اما ان يكون نسبة حيث حصل من اللفظ ويكون اللفظ
موجبا لها من غير قصد الى كونه والا على نسبة حاصله في
الواقع بين الشئين وهو الانشأ او يكون نسبة حيث
يقصد ان لها نسبة خارجية مطابقة او لا مطابقة
وهو انجر لان النسبة المفوتة من الكلام احاطة في
الذهن لابد ان يكون بين الشئين ومع قطع النظر
عن الذهن لابد ان يكون بين هذين الشئين في الواقع
نسبة ثبوتية بان يكون هذا ذاك او سلبية بان لا
يكون هذا ذاك الا ترى انك اذا قلت زيد قائم
فان نسبة قيامه حاصل لزيد في الخارج قطعاً سواء
قلنا ان النسبة من الامور الخارجية او ليست منها

وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وانجر لا بد له من سند
 اليه وسند واسناد المسند قد يكون له متعلقان
 اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل
 والمفعول وما يشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام
 بالجزء وكل من الاستناد والتعلق اما بغير قصر وكل جملة
 باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام بالبليغ
 اما زائد على الفصل المراد لفظة احتزبه عن النطوي
 على انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ او غير زائد
 هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر
 الوصل والفصل والايجاز ومقتضيه انما هي من احوال
 الجملة او المسند اليه او المسند مثل التاكيد والتقديم
 والتأخير وغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب
 افرادها وجعلها ابوابا براحتها وقد تضمن ذلك في الشرح
 تنبيه على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق
 كما اليه في قوله تطابقه او لا تطابقه اختلف القائلون

بل قصر
 لان الالف لا بد له من
 ما ذكر وقد يكون المسند
 اليه متعلقا
 بل قصر
 لان الالف لا بد له من
 ما ذكر وقد يكون المسند
 اليه متعلقا

باظهار

بأخصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما فقول

١٩

صدق الخبر مطابقة أي مطابقة محكمه للواقع وهو الخارج

الذي يبين نسبة الكلام الخبري وكذبه أي كذب الخبر

عدمها أي عدم مطابقة للواقع يعني أن الشك في الصدق

أو في كذبها نسبة في الخبر لابد أن يكون بينهما نسبة في الواقع

أي مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام فمطابقة

تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج

بأن يكونا مثبتين أو سلبين صدق وعدمها بأن يكون

أحدهما مثبتاً والآخر سلباً كذب وقيل صدق

الخبر مطابقة لا يعتد بالخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ

غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها أي عدم مطابقة

أي كذب

لاعتقاد الخبر ولو كان صواباً فقول القائل السماء تحتنا

معتقد ذلك صديق وقوله أسماء فوقنا غير معتقد كذا

والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني المجازم أو الراجح في العلم

والظن وبهذا الشكل خبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم

الواسطة ولا يتحقق الاختصار اللهم الا ان يقال انه كاذب
 لانه اذا اتفقت الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد او الكلام
 في ان المشكوك خبر او ليس بخبر كور في الشرح فليطالع
 ثم بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد
 انك رسول الله ولله يعلم انك رسول الله والله يشهد
 ان المنافقين كاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم
 انك رسول الله لعدم مطابقة الاعتقاد بهم وان كان مطابقا
 للواقع ورد هذا الاستدلال بان المعنى كاذبون في الشهادة
 وفي ادعائهم المواطات فالتكذيب ارجح الى الشهادة
 باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو ان الله
 الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة
 ان واللام والجملة الاسمية او المعنى انهم كاذبون في
 المشهور ومعنى قولهم انك رسول الله لكن لا في الواقع
 بل في زعمهم النفاذ واعتقادهم الباطل الخيقدون انه
 غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان مطابقا

فيكون كاذبا

او المعنى انهم كاذبون في شهادتهم اي في
 ما يسمونه الاضراس الشهادة لان الشهادة
 لا تتحقق الا بصدق الاعتقاد وقول الشاهد
 والاول محذوف من
 والاول محذوف من

في نفس الامر فكان قيل انهم يزعمون انهم الكاذبون في
هذا الخبر الصادق وح لا يكون الكذب الا بمعنى عدم
المطابقة للواقع فليسا بل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف
بكون الصدق والكذب راجعين الى الاعتقاد والخاصة
انما انحصار الخبر في الصدق والكذب وان ثبت الواسطة
وزعم ان صدق الخبر مطابقة للواقع مع الاعتقاد بانه
مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم المطابقة للواقع مع
اي مع اعتقاد انه غير مطابق وغير مما هي غير يدين القسامين
وهي اربعة اعني المطابقة مع الاعتقاد وعدم المطابقة
او بدون الاعتقاد اصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد
المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا ليس بصدق ولا كذب
فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بالتفسير
السابقين لانه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع و
الاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتها جميعا بناء على
ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد

على ما في المتن

لواقع

التفسير في بيان كذب الكفار

ضرورة توافق الاعتقاد والواقع وكذا الاعتقاد عدم
المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد افترقني
التفسيرين ان السابقين على احد هما بدليل آخرى على الله
كذباً ام به حشة لان الكفار ^{مصدرون} الاخبار انبي ص بالحق
والنشر على ما يدعي عليه قوله تعالى واذ امرتكم كل ممزق ^{مصدق} الم
ففي خلق جديد في الافتراء او الاخبار حال ^{مصدق} المحنة على سبيل
منع المحل ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال
المحنة لا قوله ام به حشة على سبق الى بعض الاوامر غير الكذب
لانه قسمه اي لان الثاني قسم الكذب اذ المعنى كذب
ام اخبر حال المحنة وقسم الشيء ^{مصدق} ان يكون غير موافق
الصدق لانهم لم يعتقدوه اي لان الكفار لم يعتقدوا صدقه
فلا يريدون في هذا المقام الصدق بل الذي هو مبرأ من
عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان ^{مصدق}
اظهر مرادهم بكونه خبراً حال ^{مصدق} المحنة غير الصدق وغير الكذب عن الاعتقاد
وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللفظ فيجب ان يكون

من اجبة باليس بصافق ولا كاذب حتى يكون هذا منه ٢١
 برهانهم وعلى هذا لا يتوجه ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقاد
 الصدق عدم الصدق لانه لم يجعله دليل على عدم الصدق
 بل على عدم ارايته الصدقة فليتامس ورود هذا الاستدلال
 بان المعنى اى معنى ام به جنة الام لم يقترع عنه اى عدم
 الافتراء بالجنة لان المجنون لا افتراء له لانه الكذب
 عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني اى ام به جنة ليس قسما
 للكذب بل لما هو اخص منه اعنى الافتراء فيكون حصرا للمجر
 الكاذب يترجمهم في نوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لا
 من عند احوال الاستناد الخبري وهو ضم كلمة اى يجرى مجرى
 الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب ان مفهوم احدهما ثابت
 لمفهوم الاخرى او منفى عنه وانا قد علمت بحث الخبر على ان
 لعظم ثبته وكثرة مساحته ثم قد علم احوال الاستناد على
 احوال المسند اليه والمسند مع خرافة النسبة عن الطرفين
 لان البحث في علم المعاني انما هو عن احوال اللفظ

جمع من شق في اقصى ريس لقائم
 كل ما كان كلفه في تاديل كل من
 كما بان هذه القضية من اقسام
 هذه القضية
الاستناد الخيال
الاستناد الخبري

٢٢
 لازمها اي لازم فائده انجیر لانه کلاما انا و احکم اما دانه عالم با علم و ليس کلاما انا و دانه عالم
 بالعلم اما فاد نفس احکم لمجوز ان يكون احکم معلوما قبل الا
 لما في قولنا نحن حفظ التوراة قد حفظت التوراة و سميت
 من قبل هذا احکم فائدة انجیر بنا علی ان من شأنه ان يقصد
 بالانجیر و يستفاد منه والمراد بکونه عالما بالعلم حصول صورة العلم
 فی ذهنه و بهما البکات سرفیه سمحنا بها فی الشرح و
 قد تميز ان الخطاب العالم بها اي بفائدة انجیر و لازمها
 منزلة اجهل فيلقی اليه انجیر و ان کان عالما بالفائدة
 لعدم حرجه علی حجب العلم فان من لا یجری علی مقتضی
 العلم به و انما علی ما تقول للعالم التارک للصلاة
 واجبة و تنزل العلم بالنسبة منزلة اجهل به لا اعتبار
 خطایته کثیرة فی الکلام منه قوله تعالى ولقد علموا المن شجرة
 ناله فی الآخرة من خلایق و لبس ما شروا به أنفسهم لو
 كانوا یعلمون بل تنزل وجود الشيء منزلة عدمه کثیر منه
 قوله تعالى اذ منیت اذ منیت فينبی اي اذا کان قصد

ولكن الله زمني

المخبر بغيره اعادة الخطاب ينبغي ان يقتصر من التركيب على
قدرة الحاجة حذر من اللغو فان كان الخطاب خالي الزمان من
الحكم والتردد فيه اى لا يكون عالما بوقوع النسبة اولا وثوبها
ولامترد في الزمان النسبة بان واقعة ام لا وينبغي ان يكون
ما قبل ان يخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة
الى ذكره بل التحقيق ان الحكم والتردد فيه متنافيان
استغنى على لفظ المبنى للمفصول عن مؤكدة الحكم بتمام الحكم
في الزمان مع حيث وجده خاليا وان كان الخطاب مترددا
فيه اى في الحكم كالبال بالان حصلا في ذهنه طرفا الحكم وتمامه
ان الحكم بينهما وقوع النسبة اولا وثوبها حسن تقوية
اي تقوية الحكم بمؤكد ليس بل ذلك المؤكدة تردده وتيمان
الحكم ولكن المذكور في دلائل الاستحسان انه انما يحسن التاكيد
اذا كان الخطاب ظاهرا في خلاف حكمك وان كان الخطاب
مستترا الحكم وجب توكيده اى توكيده الحكم بحسب الانكار اى
بقدره قوة وضعفا يعني يجب زيادته التاكيد بحسب ما يوافي

تبيين

الاعمال

بغير زيادة

الا نكار زواله له ^{الظاهر} كما في قوله تعالى حكاية عن رسل عيسى
 اذ اذنبوا في المرة الاولى انا انكم مرسلون موكدا بان
 واسمية اجملة وفي المرة الثانية رثبا نعلم انا انكم مرسلون
 موكدا بالقسم وان ^{الظاهر} واللام واسمية اجملة في لبيان نوع الحق
 في الانكار حيث قالوا انا انتم اول من نزلنا وما انزل
 الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وقوله اذ كذبوا
 مبني على ان تكذيب الاثنان تكذيب اشكته والا فالكذب
 اول الاثنان وليس الضرب الاول ابتداءيا والثاني
 طلبيا والثاني انكاريا وليس اخراج الكلام عليها
 هي على الوجه المذكورة وهي اكلو عن التاكيد في الاول
 والتقوية بعد كذا استمر في الثاني ووجوب التاكيد
 بحسب الانكارية الثالثة اخراج مقتضى الظاهر وهو
 اخفض مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر
 الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما
 في صورة اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه

انه اذا قيل
 لا يطاق مقتضى الحال
 ولم يزل الكلام يصح في قوله
 لا يطاق مقتضى الظاهر

يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر كثيرا
يخرج الكلام على خلاف اى خلاف مقتضى الظاهر فيجعل
غير الـ على كمال الـ اذا قدم اليه اى الى غير الـ على ما يلوح
اي بالشره اى لغير الـ بالجزء فيستوف غير الـ على
اي للجزء يعني ينظر اليه فيقال استوف الشئ اذا رجع
وينظر اليه ويستطاع كفه وقتا اى حسب كماله تظل من شئ
استوف المسترد الطالب نحو ولا تخاطبني في الدين
ظلموا اى لا تدعني يا فوج في شان قومك وستره فاراد
عنهم بشفاعتك هذه الكلام يلوح بالجزء فيخرج ما ويشعر بأنه
قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام ان يتردد الخاطب
في انهم بل صاروا محكوما عليهم بالاعتراف ام لا فعيل انهم موقوف
موكدا اى محكوما عليهم بالاعتراف ويجعل غير المتكر كالمتكر اذا
لاح اى ظهر عليه اى على غير المتكر شئ من الامارات الا ان
نحو جاء شقيق اسم رجل عارضا رمية اى واصفا على العوض
فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واصفا الرمح

المنى ولا تخاطبني

عليه

٢٢٠ على العرض من غير التفات وتهوؤ اماره انه يعتقد ان لا
 ربح فيه بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وطوب
 خطاب التفات بقوله ان بني عكف فيهم رباح موكده اذوي
 البيت على اشار اليه الامام المروفي تهكم واستمر الخفانه
 ير فيه من الضعف والجهل كعبت كوعلم ان فيهم رباحا
 لما التفت لفت الكفاح ولم تقويه على حمل الرماح على
 طريقه قوله فعالت لمحرر لما التقينا تنكب لا يقطر الزحام
 غريبه بانه لم يباشر الشرائد ولم يدفع الى مضائق الجامع
 كانه يخاف عليه ان يدس بالقوائم كما يخاف على الصبيان
 و انسا لقله غنايه من ضعف بناءه ويجعل المنكر كغير المنكر اذا
 كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل و
 الشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن الكارهة وتجن
 كونه معه ان يكون معلوما مشاهدا عنده كما تقول المنكر الاسلام
 الاسلام حقا من غير تأكيد لان مع ذلك المنكر دلائل والته
 على حقيقة الاسلام وقيل معنى كونه معه ان يكون معه

المحرر ان هذا هو الناس في حياته
 وخصه التنكب التفت والتفت
 الاتفاق على هذا الجانبين الزحام
 الزحام سر سر الاسلام
 التفت التفت التفت
 التفت التفت التفت

البيان

البيان

موجود في نفس الامر وقوله نظر لان مجرد وجوده لا يكفي في
الارتداد ما لم يكن حاصله عنده وقيل معنى ما ان تأمل شي
من العقل وقوله نظر لان المناسب ان يقال ان تأمل
به لانه لا يتأمل العقل بل يتأمل به بخلافه في ظاهر الكلام
انه مثال لجعل منك احكام كثيرة وترك التاكيد لذلك بناء
ان معنى لا ريب فيه ليس ان القرآن بمطابقة للرب ولا ينبغي
ان يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل
اشكائهم منزلة عدمه بناء على وجود ما ينزله فانه نزل ريب
المؤمنين منزلة عدمه تقويلا على ما مر به حتى يخرج نفي الرب
سبيل الاستغراق كما نزل الله بمنزلة عدمه لذلك
حتى صرح ترك التاكيد وهكذا اي من اعتبارات الالهي
اعتبارات انفي من التجريد عن المؤكدات في الاستدلال
وتقويته بمؤكد استي ثافي السلبى ووجوب التاكيد
الانكار في الانكارى يقول الخالي الله بن ما فيه قائما وليس
زيد قائما للطالب زيد بقاءه وللمنكر والله زيد بقاءه وعلى

بالمعنى من الدلائل الدالة على انه ليس مما ينبغي ان يرتاب فيه
والا حسن ان يقال انه نظر لتزويل وجود الشئ منزلة عدمه

البيان

البيان

٢٥
القياس ثم الاستناد مطلقا سواء كان ان شيئا او اخباريا
منه حقيقة عقلية ولم يقل اما حقيقة واما مجاز لان بعض
الاستناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم
والانسان حيوان وجعل بحقيقة والمجاز صفة الاستناد
دون الكلام لان التضاف الكلام بهما انما هو باعتبار
الاستناد واوردهما في علم المعاني لانهما من احوال اللفظ
فيه تبيان علم المعاني وهي اي حقيقة العقلية استناد الفعل
او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة
المتبينة واسم التفضيل والظرف الى ما اي الى شيء
هو اي الفعل او معناه له اي له ذلك الشيء كالفاعل فيما
يبنى له كخوضب زيد عجمي او المفعول فيما يبنى له كخوضب عمرو
فان الضارحة تزييد والمضروبة لعمرو عند المتكلم متعلق
بقوله له وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع
في الظاهر وهو ايضا متعلق بقوله له وله يدخل فيه ما لا يطابق
الا اعتقاد والمعنى استناد الفعل او معناه الى ما يكون محوله

عنه المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب
قرينة على انه غير مأموله في اعتقاده ومعنى كونه له ان
قائم به ووصف له وحقه ان ليسه اليه سواء كان مخلوقاً
له او لغيره وسواء كان صادراً عنه باختياره كضرب اول
كمرض ومات فالتكلم حقيقة العقيدة على ما يشمل
التعريف اربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد
جميعاً لقول المؤمن انبت الله البقل والثاني ما يطابق
الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل
والثالث ما يطابق الواقع فقط لقول المعتزلي ان
لا يعرف حاله وهو يخفيها منه انه خالق الافعال كلها وهذا
المثال متروك في المتن والاربع ما لا يطابق الواقع
والاعتقاد نحو قولك جادني زيد وانبت ابي واحمال
انك خاصة تعلم انه لم يجبي دون المنى طلب اذ علمه الخ
ايضا لما تعين كونه حقيقة لجواز ان يكون المتكلم قد جعل
علم السامع انه لم يجبي قرينة على انه لم يرد ظاهره فلا يكون

٢٦
الاسناد اي ما هو له عند المتكلم في الظاهر ومنه اي ومن
الاسناد مجاز عقلي وليس مجازا حكما ومجازا في الاثبات
واسناد ايجازيا وهو اسناد اي اسناد الفعل او معناه
الى ملابس له اي للفعل او معناه غير ما هو له اي غير الملاك
الذي في ذلك الفعل او معناه مبني له يعني غير الفاعل
في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول سواء
كان ذلك الغير غيرا في الواقع خرج عنه مثل قول اجماع
انبت الربيع البقل مجازا باعتبار اسناده الى السبب
بتاول متعلق باسناده ومعنى تناول تطلب يؤول
اليه من الحقيقة او الموصوع الذي يؤول اليه من العقل
وحاصله ان ينصب قرينة صارفة عن ان يكون الاسناد
الى ما هو له ولا اي للفعل وهذا اشارة الى تفصيل
وتحقيق للتوحيقين ملابسات شتى اي مختلفة جمع
شتت كمرىض ومرضى ملابس الفاعل والمفعول به
والمتكبر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض

للمفعول منه واحمال ونحوهما لان الفعل لا يند اليها
فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيًا الى اي
للفاعل او للمفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا
كان مبنيًا للفاعل والى المفعول به اذا كان مبنيًا للمفعول
حقيقة كما مر من الامثلة واسناده الى غيره اي غير الفاعل
او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير
المفعول به في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان
ذلك الغير يشابه بوجه في سلابة الفعل مجاز كقولهم
في عيشة راضية فيما بيني للفاعل واسناده الى المفعول به
اذا العيشة مرضية وسبل مفعول في عكس يعني فيما بيني
للمفعول واسناده الى الفاعل لان السبل هو الذي
يفهم اي يملأ من افعمت الاناء اي مملأته وشو شاء
في المصدر والاولى التمثيل بنحو جده لان الشربها
بمعنى المفعول ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان
لان الشمس صائم في النهار والماء جار في النهر وبني

الامير المدينه في السبب وينبغي ان يعلم ان المحارز العقلا
يجري في النسبه الغير الاسناديه ايضا من الاضافه
والايقاعيه نحو اعني لنبات الربيع وجري الانهار
قال الله تعالى شقاق بينهما وكر الليل والنهار وكوثر
الليل واجريت النهر قال الله تعالى ولا تطبوا امر
المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسنادي
العلم الا ان يراو بالاسناد مطلق النسبه وههنا حيث
تفسيه وشحنها بالشرح وقولنا في التعريف تناول
يخرج نحو ما مر من قول الجاهل اثبت الربيع البقل راينا
الانبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان لا
غير في قوله في الواقع لكن لا تناول فيه لانه مراده ومعتقه
سوكذا اشفي الطبيب المريض ونحو ذلك قوله تناول
يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبه فقط وللشبهه على
هذا يغير من المصنف في المتن لبيان فايده هذا القيد
مع انه ليس ذلك من دابه في هذا الكتاب يقتصر

على بيان اخراج الحق قول المجاهل مع انه يخرج الاقوال الكاذبة

ايضا ولهذا الغداة ومرا العشي على المجاز اي على ان

اسناد اشاب واقفي الى كرا الغداة ومرا الليالي مجاز مادام

لم يعلم او لم يظن ان قائله اي قائل هذا القول لم يعتقد

ظاهرة اي ظاهر الابتغاء والتداول الاحتمال ان يكون معتقدا

للظاهر فيكون من قبيل قول المجاهل انبت الربيع البقل

كما استدلال يعني ما لم يعلم ولم يستدل بشي على انه لم يرد ظاهرا

يشل الاستدلال على ان اسناد منير الى رب الليالي في

قول الى ابنم مرعنه اي الراس فترعاع عن قترع هو الشعر

المحتمل في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيتها وختلا

ابطى او اسرع حال من الليالي على تقدير القول او يكون

القول بمعنى اخير مجاز خبر ان اي استدلال على ان اسناد

منير الى جذب الليالي مجاز بقوله متعلق باستدلال اي قول

الى ابنم عقيب اي عقيب قوله منير عنه قترعاع عن قترعافناه

اي الى ابنم او شعره فتل انه اي امره وادواته

للشئ

لشمس طلعت حتى اذا واداك افق فارحني فانه يبلغ ٢٨

على انه فعل الله وانه المبدء والمسيه والمنشا والمفنى

فيكون الاسناد الى صلب الليالي تبادل بنار على انه

زمان او سبب واق مره اى اقسام المجاز العقلي باختيار

حقيقة الطرفين ومجازيتهما اربعة لان طرفيه وهو المسند

الى المسند اما حقيقتان لغويان نحو انبت البقل الربيع

البقل او مجاز ان نويان نحو اصبى الارض شباب الزمان

فان المراد باصبا الارض تبيح القوى النامية فيها واداء

نضارتها بانواع النباتات والاحياء فى الحقيقة اعطاء

الحياة وهى صفة تقتضى احس والحركة وكذا المراد بالشباب

الزمان زمان ازدياد قوتها النامية وهو فى الحقيقة عبارة

عن كون الحيوان فى زمان يكون حرارته الفيزية مشوبة

اي قوتية مشتعلة او مختلفان بان يكون احد الطرفين

حقيقة والاخرى مجازا نحو انبت البقل شباب الزمان

فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واصل الارض

البريع في عكسه ووجه الاختصار في الارادة على ما ذهب
اليه المصنف ظاهر لانه اشترط في المسند ان يكون ^{فعل}
او في معناه فيكون مفردا او كل ^{يتم} ^{الماضي} ^{او محار} ^{او محار}
وهو اي المماز العقل في القرآن كثير اي كثير في نفسه ^{اللفظية}
الى مقابلة حتى يكون حقيقة العقلية قليلة وتقديم في القرآن
على كثير لمجد الاهتمام لقوله تعالى واذا نزلت عليهم آياته
زادتهم ايمانا اسند الزيادة وهي فعل الله اي الايات
لكنها سببا ويندج انبائهم ^{التي} ^{لله} ^{في} ^{هو} ^{فعل} ^{اجبش} ^{لما}
وعون لانه سبب امر ينزع عنها لباسها نسب نزع البسما
عن ادم وحواء هو فعل الله الى ابلع لان سببه الاكل
من الشجرة وسبب الاكل وسوسة ومثاسمته اياها اية لها
لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به نستقول اي
لنقول يوما وهو القيامة ان يقيم على الكفر يوما يجعل
الولد ان شيئا نسب الفعل الى الزمان وهو حقيقة
وهذا الكناية عن شدة وكثرة الهموم والافران فيه لان

مما يتسارع عنه تفاهت الشرائد والمحن او عن طولها
الاطفال يبلغون فيه او ان الشجوة واخر حيت الارض
انفقا لها اي ما فيها من الدخان والحرائن نسب الاخراج
الى مكانه وهو انه حقيقة وهو غير مختص بالخبر وانما قال
ذلك لان تسميته بالمجاز في الانشابات وايراده في
احوال الاسناد تجري توهم اختصاصه بالخبر بل يجري
في الانشابات نحو ما بان ابن ابي صر حافان البناء فعل التعمد
فما بان سبب امره اقولك ليلت الوبع ما شاء وليصم
نهارك وليجده جرك وما شبه ذلك مما اسند فيه الامر
والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه
وكذا قولك ليلت النهار جارك وقوله تعالى اصلونك نامرك
ولا بد له اي المجاز العقل من قرينه صارفة عن اراده
ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند استقراء القرينة وهو حقيقة
لفظة كما مر في قول الى انهم من قوله افناه قيل انه او مخرجه
المتبادر له فبان اسناده بالمدكور اي المسند اليه المدكور

سند عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعى
احد من المحققين او المبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل
اذا خلى ونفسه بعيد محال لقوله محتمل جاز في اليك
سواء احتمال قيام المحقق بالحقبة او عاقبة اي من جهة العادة
نحو هزم الالمير الجند لاسمالة قيام هزم بالجند بالامير وجعل
عادة وان كان ممكنا عقلا وانما قال قيامه به ليعم الصدور
عنه مثل هزم وضرب وغيره مثل قرب وبعد وعسوره
عطف على اسمالة اي وكصدور الكلام عن الموصد في
مثل اثاب الصغير البت ما يكون قرينة معنوية وقد
وجب على ابن اسناد شاب وافتى الي كرا العدة ومرت
مجاز لا يقال هذا داخل في الاستمالة لانا نقول بالاسم ذلك
كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوي العقول واحتجوا في
ابطاله الي انه ليل ومعرفة حقيقة يعني ان الفعل
في المجاز العقل يجب ان يكون له فاعل او مفعول به او
اسند الا يكون حقيقة معرفة فاعله او مفعوله

اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى
فما ركب تجارتهم واما خفية لا يظهر الا بعد نظر متأمل
كما في لك سرتي روتك اي سرني اليه عند روتك
وقوله يزيد وجه حسنا اذا ما زدت له نظر اي يزيدك
اسم حسنا في وجه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال
يظهر بعد التأمل والامعان وفي هذا التعريف بالشيخ العلامة
ورود عليه حيث زعم انه لا يجب في المجاز العقل ان يكون
للفعل فاعلا يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس سرتي
في سرتي روتك ويزيدك في يزيد وجه حسنا فاعل
يكون الاسناد اليه حقيقة وكذا الاقدمي يثبتك حق يا
علي فاعل من قبل الموجد ههنا هو السرور والزيادة والقدم
واعرض عليه الامام محمد بن الرازي بان الفعل لا بد له
فاعلا حقيقة لا متناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان
الاسناد اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وزعم
بحسب المتفصّل ان اعتراض الامام حق وانما فاعل يثبت

الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقة ما خلفها
وتبعه المصنف والظن ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ
وانكره اى المجاز العقل السلكي وقال الذي عنده
نظمه في تلك الاستعارة بالكناية يجعل الربيع استعارة
بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه
وجعل نسبة الثبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى
قوله فاهبها الى ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية
وهي عند السكاكي ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة
قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية
للمشبه به فنشأ ان تشبه المنية بالبيع ثم تفرد بما ذكره
تضيف اليها شيئا من لوازم البيع فتقول في الرب
المنية تثبت بفلان على ان المراد بالربيع الفاعل
الحقيقي للثبات يعني الفاعل المختار بقرينة لاسم
الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي الفاعل
اى الربيع على هذين القياسين غيرهما اى غير هذا القياس

و حاصله ان شبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي
في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر
وينسب اليه شيئا من اوزم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما
ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد
بعيشته في قوله تعالى في عيشه راضية صاحبها لما تبا
في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب
السكاكي وقد ذكرناه وهو يقتضي ان يكون المراد بالفاعل
المجازي الحقيقي الفاعل فيلزم ان يكون المراد بعيشته
صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب
عيشته وهذا مبني على ان المراد بعيشته وصمير راضية
واحد ولا يلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل
المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان
اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من مذهب لان المراد
بما خارج فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة
فوجودها قولنا نهاره صائم تجارتهم وهذا اولى في التمثيل

ولا يستلزم أن لا يكون اللاحق بالبناء في ما يمان ابن الى صرح
لها مان لان المراد بهج هو العلة انفسهم ولا يلزم باطل
لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف
كحو انتب الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسري
رويك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى السمع
من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية ولا يلزم
باطل لان مثل هذا التركيب صحيح شاعرا ^{القابل} من
بان اسماء الله توقيفية وغيرهم من سماع الشارع
اولم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه
من باب الاستقارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب
انتفاء الملزوم والجواب ان مبني هذه الاعتراضات
على ان مذهبه في الاستقارة بالكناية ان يذكر المشبه
ويراد المشبه حقيقة وليس كذلك بل المشبه ادعاء
ومبالغة لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا
المنية تشبهت بفلان هو السمع حقيقة والسماعي

في كتابه والقص لم يطلع عليه ولانه ابي مافه باب التيه
 السكاكي ينتقض بنحوه باره صائم وما اشبه ذلك مما
 يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لا شتماله على ذكر طرفي
 التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة
 كما صرح به السكاكي وال جواب انه انما يكون مانعا اذا كان
 ذكرها على وجه يبيّن عن التشبيه بدليل انه جعل قوله
 قد زتر از داره على القمر من باب الاستعارة مع ذكر
 الطرفين وبعضهم لما لم يتوقف على مراد السكاكي
 بالاستعارة بالكنائية اجاب عن هذه الاعتراضات
 بما هو بئى عنه وراينا تر كراهي احوال المسند اليه اي
 الامور المعارضة له من حيث انه مسند اليه وقدم المسند
 اليه على المسند لما سياتي اما حذفه قدمه على سائر الاحوال
 لكنه عبارة عن عدم التبيان به وعدم المحادث سابق
 في وجوده ذكره بهنا بلفظ المحذف وفي المسند بلفظ
 ترك تنبيها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم

استدراك الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر مكانه اتي به ثم حذف
بجملته المسند فانه ليس بهذه المثابة فكان تركه عن
اصله فلا حرج من العيب ^{بطل} على الظاهر له لانه لا يقر
عليه وان كان في الحقيقة هو تركنا من الكلام او تخيل
العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ فان
الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر عند
اختلاف على دلالة العقل وهو اقوى لاقتدار اللفظ اليه
وانما قال تخيل لان الدال حقيقة عند اخذ هو اللفظ
المدلول عليه بالقرائن كقوله قال كيف انت قلت
عليك لم يقل انما عليك للاحتراز والتخيل المذكورين او
اختبار تنبيه السامع بل يتنبه عند القرينة ام لا واختبار
مقدار تنبيهه بل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا وايها مضمون
اي المسند اليه عنك تفظيلا او عنك التحليل
صونك عن تحقير الوداقي الانكار اي تنبيه
لذي الحاجة نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على

زيد يأتى لك ان تقول كما ازوت زيدا بل غير او لعينه
والظاهر ان ذكر الاخر از عن العبت معنى عن ذلك
لكن ذكره للمرين اعم هما الاخران عن سورة الادب فيما ذكر
له من المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد الى الله تعالى
والثاني التوطية والتمهيد لقوله او اذ عاد التعيين نحو و
الالوف اى السلطان او نحو ذلك كضيق المقام عن
اطالة الكلام بسبب صحوشامة او فوات فرصة او
محافظة على وزن او سجع او قافية او ما يشبه ذلك
لقول الصياد غزال اى هذا غزال وكالاخفاء عن غير ايام
من الحاضر بن مشعل جاء وكالتباعد الاستعمال على تركه مثل
رمية من غير رام او ترك نظاره مثل الرفع على المدح
او الذم او الترميم واما ذكره اى ذكر المسند اليه فلكونه
اى الذكر الاصل ولا متقى للعدول عنه او للاحتياط
لتنوع القول اى الاعتماد على القرينة او التنبه
على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير وعليه

قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
او اظهار تعظيمه اى تعظيم المسند اليه كونه اسمه ما يدل على
التعظيم نحو امير المؤمنين حاضر او المنة اى الامة المسند اليه
ككون اسمه ما يدل على الالاهية مثل اى ارق النبي حاضر
او التبرك بذكره مثل النبي ص قائل بهذا القول او استداره
مثل احبيب حاضر او لبط الكلام حيث الاصغار مطلوب
اى فى مقام يكون اصغارا مع مطلوب بالتمتكم بعظمة و
شرفه ولهذا ايطال الكلام مع الاحياء نحو قوله تعالى حكاه
عصاى اتوكا عليها وقد يكون للقبول او التعجب او
الاشهاد فى قضية او التمجيل على بل مع حتى لا يكون
له سبيل الى الانكار واما تعريفه اى ايراد المسند اليه
معرفة واما قدم بهذا التعريف وفى المسند التسمية
الاصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند التسمية
فبالاضمان لان المقام للتمتكم نحو انا ضربت او الخطاب
نحو انت ضربت او الغيبة لقدم ذكره اما لفظا تحقيقا

او تقدیر او اما معنی به دلالت علیه لفظ او قرینه حال
و اما حکما و اصل آن یکون لمعین واحد اکان او اکثر
لان وضع المعارف علی آن تسهل بمعنی مع ان الخطا
هو توجیه الکلام الی غایه و قد یرک الخطاب مع علم
الی غیر معین لیس الخطاب کل مخاطب علی سبیل البدل
نحو و لو تری اذ المجرمون ناکسوار و سهم عند ربهم لا یرید
بقوله تعالی و لو تری مخاطبا معنی اقصد الی تقضیع حالهم
فی الظهور لا بل المحشر ای حیث یمتنع خفا بها فلا یختص
بها رویه رار و رار و اذا اکان كذلك فلا یختص
ای بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل کل من
یاتی منه الرویه فلم مدخل فی هذا الخطاب و فی بعض
النسخ فلا یختص بها ای برویه حالهم مخاطب او بحالهم
مخاطب علی حذف المضاف و بالعلمیه ای توفیه
المسند الیه بایرا ده علما و هو ما وضع لشیء مع جمیع مشخصه
لا حضاره ای المسند الیه بعینه او بشخصه کجست یکون
سمیرا عن جمیع ماعداه و احترز بها عن احضاره باسمه

نحو رجل عالم جاءني في ذين الساع ابتداء ابي اول مرة
واقرز به عن نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص ابي
بالسنة التي كبرت لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره
واقرز به عن احضاره بضم المتكلم او الخطاب او اسم
الاشارة والموصول والمعرف باللام العهد والاضافة
وبه القيود لتحقيق مقام العلمية والافاقية الاخر معن عما
سبق وقيل اقرز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط كما
في مضمرة الغائب والمعرف بعلام العهد فانه يشترط تقدم
ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر
لان جميع طرف التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط
بتقدم العلم بالوضع نحو قوله تعالى قل هو الله احد فان اصل
الله حذف الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم
جعل علما لذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم
بعضهم انه اسم المفهوم الواجب لذاته او المستحق للقبول
له وكانها مأكلى الحفرة في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم

جزئي وفيه نظر لاننا لانم الله اسم لهذا المفهوم الكلي كيف
 وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد ولو كان الله
 اسما لمفهوم كلي لما افادت التوحيد لان الكلي من حيث
 هو كلي يحتمل الكثرة او تعظيم او امانة كما في الاثبات الصالحة
 لذلك مثل ركب على عليه السلام وهرب معاوية او كناية
 عن معنى يصلح العلم له نحو ابولهيب فكل كناية عن كونه جنميا
 بالنظر الى الوضع الاول اعني الاضافي لان معناه للارزم
 النار وللدسبها ويدرم انه جهنمي فيكون انتقالا من المعلوم
 الى اللزوم باعتبار وضع الاول وهذا القدر كاف في
 الكناية وقيل في هذا المقام ان الكناية كما يقال جابحاتم
 ويراد لازمه اعني جواد لان الشخص المسمى بجابحاتم
 رايت ابالغيب اي جنميا وفيه نظر لانه يكون استعارة
 لا كناية على سببي ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا
 فعل كذا انه الرجل مشبه الى كافر وقولنا ابو جهل فعل كذا
 كناية عن اجهنم ولم يقل باحد وما يدل على ذلك

انه مثل صاحب الفلاح وغيره في هذا الكناية بقوله تعالى
ثبت يد ابي لهب ولا تكسب ان المراد به شخص المسح
بالي لهب لا كافر آخر او ايهام احتمله اذ هو اي وجه ان
العلم ليزيد نحو قوله تالله يا ظبيات ايقاع قلن لنا ليلدي
مكن ام ليلدي من البشر او التبرك به نحو الله الهادي ومحمد
الشفيع او نحو ذلك كالتفان او التظير والتسجيل على
السامع وغيره مما يناسب اعتباره في الالعلام وبالموصوطة
اي تعريف المسند اليه بايراد اسم موصول لعدم علم
المخاطب بالاحوال المختصة به كقوله الذي كان عندنا
اس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون لمتكلم علم بغير
الصلة نحو الذين في بلاد الشرف لا اعرفهم اولاً تعرفهم
قله جدوي مثل هذا الكلام فذرة وقوعه او استهجان
التصريح بالاسم او زيادة التفسير اي تقرير النقص
المسبق له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير المسند
نحو داودته اي يوسف والمرادوة مفاعلة من داود

٣٦
يرود اى جاز و ذهب بكان المعنى خادعة عن نفس
وفعلت فقل المخاصم لصاحبه عن الشئ الذي يريد
ان يخرج من يده كمال عليه ان يغلبه وياخذ منه ويح
عبارة عن التحمل لموافقة اياما والمسند اليه هو قوله
التي هو في بيتها عن نفس متعلق براودة فالغرض
فالغرض المسوق له الكلام نراه يوسف وطهارة زينة
والمذكور اول عليه من امرات الوزير اوزلنجا لانه
اذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد عنها ولم يفعل
كان غاية في انزاهة وقيل هو تقرير للمراودة للمانية
من فرط الاختلاط والالفة وقيل توليف المسند اليه
لامكان وقوع الالهام والاستراك في امرأة الوزير
اوزلنجا والمشهور ان الاله مثال لزيادة التقرير
وطنى انها مثال لها ولا استهجان التصريح بالاسم
وقد بينت في الشرح او التفسير اي للتعظيم والقبول
مخوفهم من النعم ياغيهم فان في هذا الالهام من

التفخيم بالا يحفى او تنبيه الخاطى طلب على خطا نحو ان الذين
تروهم اى تظنونكم اخوانكم بشئ غليل صدورهم ان
تصرعوا اى تهلكوا او تصالوا بالخواندث ففقه التنبيه
على خطاهم في هذا النظم باليسر في قولك ان القوم
الفلاني او الانياء اى الاشارة الى وجه بناء الخبر اى لا
طريقة تقول علمت هذا العمل على وجه علك على وجهه
اى طريقه وطريقه يعنى تاتى بالوصول والصله للاشارة
الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه و اى طريق من السواء
والعقاب والدمع والذم وغير ذلك نحو ان الذين
يستبدون من عبادتي فان فيه ايام الى ان الخبر المبني
عليه امر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله سيد خلونا
جهنم واخرين ومن اخطا في هذا المقام تفسير الوجه في
قوله الى وجه بناء خبر بالعلته والسبب وقد استوفينا
ذلك في الشرح ثم انه اى الايام الى وجه بناء الخبر لا محذور
جعل المسند اليه موصولا كما سبق اني الى بعض الاوهم

ربا جعل ذرية اي وحيته الى التعويض بالتعظيم
اي لثان ان يخرج نحو ان الذي سمك اي رفع السماء
بنائنا بنينا اراد به الكعبة اود بيت الشرف والمجد وحيته
اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك
السماء اياه الى ان انجز المبني عليه امر من جنس الرقة
والبناء عنه من له ذوق ثم فيه توفيق بتعظيم بناء بيته
لكونه فعل من رفع السماء التي للبناء اعظم منها وارض
او ذرية الى تعظيم شان غيره اي غير انجز نحو الذين
كذبوا شيئا كما نواهم الخامس من فضله اياه الى ان
انجز المبني عليه ما ينبغي عن اخصيته واحسنه ان وتعظيم
شان شعيب وربا يجعل ذرية الى الائمة لثان ان انجز
نحو ان الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه او لثان
غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان خاسر قد يجعل ذرية
الى تحقيق انجز اي جعله محققا ثانيا نحو ان الشيء ضربت
بنينا مهاجرة بكوفة انجزه غالت ودعا غول فان في

ضرب البيت بكوفه والمهاجرة اليها اياه الى ان طريق بناء
الخبر مما ينبغي عن زوال المجتهد والقطع المودة ثم انه يحقق
زوال المودة ويقره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق
وهو مفقود في مثل ان الذي سمك السماء او ليس في
السمك السماء تحقيق وتثبت لبنائه لهم بينا فظهر الفرق بين
الايماء وتحقيق الخبر والاستارة اى تعريف المسند اليه بمراده
اسم شهادة لتمييز اى المسند اليه الكمل تميز لغرض من الغرض
مخون هذا ابو الصوفى والنصب على المدح او على المحال في محله
من نسل شيبان بن الفضال والسم وبها شجرتان بالبادية
يعنى يقيمون بالبادية لان فقد الغنى احضره او التعيين
بعبادة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اولئك
الاباني مجتبي مثلهم اذ اجعنا يا جبرير المجامع او بيان حال
اى المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقوله
هذا وذلك وذاك زيدا خذ لك التحقق لانه انما يتحقق
بعده تحقق الطرفين وامثال هذه المباحث تنظر فيها التفتة

من حيث تبين ان هذا المثل للقرب وذاك للمتوسط
وذلك للبعيد و علم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان
قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زايد على اصل المراد
الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه شي يجب
تصوره على اي وجه كان او تحقيره اي تحقير المسند اليه
بالقرب نحو هذا الذي يذكر الهتكم او تعظيمه بالبعد نحو
الم ذلك الكتاب لتنزيله بعد درجة ورفعه محله منزلة
بعد المسافة او تحقيره كما يقال ذلك اللعين فعل كذا
تنزيله لبعده عن مسافة غير المحصور والمحطاب منزلة
بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للثلاث اي كل نايب
عينا كان او معناه وكثيرا ما يذكر المعنى المتقدم بلفظ ذلك
لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيدا والتشبيه اي
تعريف المسند اليه بالاشارة للتشبيه عند تعقيب المثار اليه
باوصاف اي عند ايراد الاوصاف على عقب المثار اليه
يقال عقبه وبهذا اظهرنا وما قيل ان معناه عند جعل اسم

الاشارة بعقب اوصاف على انه متعلق بالتنبيه اى
للتنبيه على ان المشار اليه جديد بما يرد بعده اى بعد الاسم
الاشارة من احكام متعلق بجديده اى حقيق بذلك لاجل
الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون
بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى
من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو
الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب
واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة
تنبيهها على ان المشار اليهم احكام بما يرد بعد اولئك
وهو كونهم على الهدى عاجلا والنور بالفلاح اجلا من اجل
اتصافهم بالاوصاف المذكورة وبالهدى اى تعريف المسند
اليه بالهدى للاشارة الى معبود اى الى حقيقة من الحقيقة
معبودة بين المتكلم والمخاطب واحد اكان او اثنين او
جماعة يقال عبادت فلانا اذا اذركته ولقيته وذلك
لتقدم ذكره ضربا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى

اي ليس الذكر الذي يلبس امراة عمران كالتى اى
كالانثى التى وهبت تلك الانثى لها اى لامراة عمران
فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تتأرب
انى وضعتها انثى لكنه ليس بسند اليه والذكر اشارة الى
ما سبق ذكره كناية في قوله تتأرب انى نذرت لك
ما فى بطنى محررا فان نفظ وان كان يسم الذكر والاناث
لكن التحريم وهو ان يعقب الولد كحمة بيت المقدس
انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستفاد
عن ذكره لتقدم علم الخطاب به نحو خرج الامير اذا لم يكن
فى البلد الا امير واحد او لثلاثة الى نفس الحقيقة
ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد
لقولك الرجل خير من المرأة وقد استدل بياتي الموقف بلام
الحقيقة لواحد من الافراد من باعتبار عهدية فى الذهن
لمطابقة ذلك الواحد حقيقة يعنى بطلق لموقف بلام
الحقيقة انما هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن

وذا مأخوذ من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في اليقين جزئيا
من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لايها كما يطلق الكلي
الطبعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة
على ان ليس المقصد الى نفس الحقيقة من حيث هي بل
من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الاوضاع
بل بعضها تقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج
ومثله في قوله تعالى واخاف ان ياكله الذيب وهذا في المعنى
الشكرة وان كان في اللفظ تجري عليه احكام المعارف من
وقوعه سببا او ذراعا او موضعا للمؤنة وموصوفا بها وكذا
ذلك وانما قال كالشكرة لما بينهما من تفاوت ما وهوان
الشكرة معناه بعض غير متعين من جملة الحقيقة وهذا معناه
نفس الحقيقة وانما استفاد البعضية من القرينة كانه خود
والاكل فيما مر فالجود وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء بالنظر
الى انفسها مختلفان ولكونه في المعنى كالشكرة قد يعامل معاملة
المكر ويوصف بالجملة كقوله ولقد امر على السليم يستبني

وقد يقصد الموقوف باللام المشار إليها إلى حقيقة الاستزاد
نحو ان الاثنان نفى خبر اشير باللام إلى حقيقة يمكن
لم يقصد بها المماثلة من حيث هي هي ولا من حيث تحققها
في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة
الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى
لو سكت عن ذكره فاللام التي لتعريف العهد الذهني او
الاستزاد هي لام حقيقة حملت على ما ذكرنا بحسب المقام
والقرينة وكذا قلنا ان الضمير في قوله وقد يأتي ويقيد
عاده إلى اللام المشار إليها إلى حقيقة ولا بد في لام حقيقة
من ان يقصد بها الاشارة إلى المماثلة باعتبار حضورها
في الذهن ليتميز عن أسماء الاجناس النكرات مثل
الرجعي ورجعي واذا اعتبر حضور في الذهن فوجه امتياز
عن تعريف العهد ان لام العهد اشارة إلى جهة معينة
من حقيقة واحدة اكان او اثنين او جماعة ولام حقيقة
اشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى افرادها فليتأمل

وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يجر كل فرد
مما يتناول اللفظ بحسب متعارفهم العرف كقولنا جمع الامة
الصناعة اي صناعة بلده او اطراف مملكته لانه المفهوم
عرفا للصناعة الدنيا قيل المثال مبني على مذهب المازني
والا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصول وفيه نظر
لان الاختلاف انما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدث وكون
غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه
الصلة فعل في صيغة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدث
ولم سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف
التعريف او غيره والموصول ايضا مما ياتي بالاستغراق
نحو الكريم الذين ياتونك الا زيدا واضرب القائمين الا
عمرا والاستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف
او غيره اشمل من استغراق المثني والمجموع بمعنى انه
يتناول كل واحد من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين
واجمع يتناول كل جماعة بدليل صحة لا رجال في الدار

اذا كان فيهما رجل اورجلان فانه لا يصح اذا كان فيها
 رجل اورجلان وهذا في الشكوة المنفية مسلم واما في
 المعروف باللام فلا بل اجمع المعروف باللام الاستغراق
 يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكره الاكثر ائمة الاصول
 والنحو وول عليه الاستغراق واثار اليه ائمة التفسير
 وقد شبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع
 ما ثم ولما كان بينهما مطقة اعتراض وهو ان افراد الاسم
 يدل على الوحدة معناه ^{فيما} الاستغراق يدل على تعدد ^{فيما} هما
 اجاب بقوله ولاتنا في بين الاستغراق وافراد الاسم
 لان احرف الدال على الاستغراق كحرف النفي والتعريف
 انما يدخل عليه اى على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن ^{الدلالة}
 على معنى الوحدة وامتناع وصفه بنوع اجمع للمحافظة
 على التثنية كل اللفظي لانه الى المفرد الداخل عليه حرف
 الاستغراق بمعنى فردا لاجمع الافراد ولهذا امتنع وصفه
 بنوع اجمع عند الجبوت وان حكاها الاخفش في نحو الدنيا

الصفر والدرهم البعير وبما يضاف الى قولك المستند اليه
بافتقار شئ من المعارف لانها اخضر طريق اي اختصار
في ذهن السامع نحو هو اي هو اسي وبما اخضر من الذي
ابواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب مضيق المقام وفرا
السامع لكونه في السجى والحبيب في الرحيل مع الراكب
اليمانين مصعد اي مبعود ذاهب في الارض وتارة جنب
وجسماني بكه موثق الجنب المجنوب المستنج والحبس
الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر وكلمة تاسف
وتحسر او تضمنها اي تضمن الاضافة تعظيما لان المضاف
اليه او المضاف او غيرهما لقولك في تعظيم المضاف اليه
عبدى حضر تعظيما لك بان لك عبد او في تعظيم المضاف
والمضاف اليه عبد السلطان عندى تعظيما لتكلم بان عبد
السلطان عنده وهو غير المستند اليه المضاف وغيره
اليه المستند وبما منع قوله او غيرهما او تضمنها تحقيرا للمضاف
نحو قوله الحجام حضر او المضاف اليه نحو حارب زيد حاضرا

او غیر از خود که انجم جلیس زید او لا غناها عن تفصیل
 متعذر نحو اتفاق اصل الحق علی کذا او متعذر نحو اهل البلد
 فلو اكد او لا نه يمنع عن التفصیل مانع مثل تقدیم البعض
 علی البعض نحو علماء البلد حاضرین الی ذلك من
 الاعتبار لتوابعها تنکیر المسند الیه فلهذا فراد
 ای المقصد الی فرد ما یصدق علیه اسم الجنس نحو وجا
 رجل من اقصى المدينه لیسى او النوعیه ای المقصد
 الی نوع مشتمل نحو وعلی البصار هم غثاوه ای نوع من
 الاعطیه و هی غطاء السعای عن زیات الیه و فی المنع
 انها للتعظیم ای غثاوه غطیه او التعظیم او التحقیر کقول
 له حاجب ای مانع عظیم فی کل امر شینه ای بعینه لیس
 له عن طالب الوفاء حاجب ای مانع حقیر فکیف بالتعظیم
 او التنکیر کقول ان له لابل و ان له لغنا او التقلیل کقول
 تعالی و رضوان من الیه اکبر و الفرق التعظیم و التنکیر ان
 التعظیم بحسب ارتفاع الشان و علو الطبقه و التنکیر باعتبار

الكليات والمقادير تحقيقا كما في الابل او سمه براني
الرهوان وكذا التحقير والتقليل وللاشارة الى ان
بينهما فرقا قال وجاء التنكير للتعظيم والتكثير نحو وان كذب
فقد كذبت رسل من قبلك اي ذو عهد وكثير هذا انظر الى
التكثير وذوات عظام هذا انظر الى التعظيم وقد يكون
للتحقير والتقليل نحو حصل لي منه شيء اي حقير قليل ومن
تكثير غيره اي غير المسند اليه لا افراد او النوعية نحو والله
خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من اعداد الدواب
معينة هي لطفة لبيه او كل نوع من انواع الدواب
نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي يختص بذلك
النوع من الدابة ومن تكثير غيره للتعظيم نحو فاذا لواجر
من الله ورسوله اي حرب عظمه ولتحقيقه وان نطقنا
اي نطقا حقيرا ضعيفا اذ النطق مما يقبل الشدة والضعف
فالمفعول المطلق بينهما للنوعية لا التشاكيد ولبعد الاعتبار
صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع نحو ما ضربته الا

ضربا مني ان يكون المصدر للتأكيد لان مصدر ضربه لا
 غير الضرب المستثنى منه يجب ان يكون متعددا للشئ
 المستثنى وغيره وكما ان التكرير الذي في المعنى العينية
 يفيد التعظيم فلهذا صرح لفظ البعض كما في قوله تعا ورفع
 بعضهم فوق بعض درجات اراد محمد اصفه في هذا الابهام
 من تفهم شأنه واعلاء قدره بالانحفي واما وصفه اي وصف
 المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص
 وقد يطلق بمعنى المصدر وهو النسب هنا ليوافق قوله
 واما بيانه واما الابهام منه اي اما ذكر النعت له فلكونه
 اي الوصف بمعنى المصدر وهو النسب والاحسن ان
 يكون بمعنى النعت على ان يراد باللفظ احد معنييه وبقي
 معناه الاخر على ما سيجي في البيوع مبني على اي للمسندين
 كاشفاء معناه كقولك احب الطويل العريض العميق
 بحاج الى فراغ يشغله فان هذه الادعاف ما يوضح
 احب ويقع تعريفا له ونحوه في الكشف اي مثل هذا القول

في كون الوصف لكشف والابيضاح وان لم وصف للمنه
الانفس الذي يظن بك الظن كان قدري وقد سمعنا
فاللهي معناه الزكي المستوف والوصف بعد كنه معناه
ويوضحه لكنه ليس بسند اليه لانه مرفوع على انه خير ان في
البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع السمات والصفات
والبر والتقى جمعا او منسوب صفة لاسم ان او بتقدير
اعني او لكون الوصف مخصوصا للمنه اي مقللا
اشتركة او رافعا احتمال وفي عرف السحابة التخصيص
عن تقليد الاشتراك في الشكرات والتوضيح عن ركن
الاحتمال في المعارف نحو زيد التاجر عنه فان وصفه بالتاجر
ترفع احتمال التاجر وغيرها او لكون الوصف مدحا او دما
نحو جاري في زيد العالم او الجاهل حيث يستعمل في الموصوفين
زيد اقبل ذكر اي ذكر الوصف والالكان الوصف
مخصصا او لكونه تأنيده نحو اس الدابر كان يوما عظيما
فان لفظ الاس عايدل على انه توبر وقد يكون الوصف

بيان في تفسيره كقوله تعالى وما من دابة في الارض
 ولا طائر يطير بجناحه الا انا ام حيث وصف دابة وطار
 باسم من خواص المحسن بيان القصد منها اي احسن
 دون الفرد بهذا الاعتبار افا دابة الوصف زيادة
 التعميم والاحاطة واما توكيده اي توكيده المسند اليه
 فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه وده لوله
 اعني حمله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره كوجاه
 فيريد ان يظن ان المتكلم غفلة السامع من سماع لفظ
 المسند اليه او عن حمله على معناه وقيل المراد تقرير الحكم
 نحو انا عرفت او المحكوم عليه نحو انا سمعت في حاجتك
 وحدي او لا غيري وفيه نظر لا يس من تأكيده المسند
 اليه او تأكيده المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط ويصرح
 المصنف بهذا ودفع توهم التجوز الي المتكلم بالمجاز نحو
 قطع القص الامير الامير او نفسه او عينه لسلايتوهم
 ان اسناد القطع الي الامير مجاز واما العاطع بعض

علمانه اوله فم توهم السهو نحو جابني زيد زيد لئلا يتوهم ان بعضهم
الجماعه هي غير زيد وانما ذكر زيد على سبيل السهو او
له فم توهم عدم الشمول نحو جابني الفاعل م كالم او اجمعون
يتوهم ان بعضهم لم يحى الا انك لم تعد بهم هو انك جعلت
الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم
في حكم شخص واحد واما بيان ابي تعقيب المسند اليه عطف
البيان فلا حاجة ليضاحه باسم مختص به نحو قد صدقك
خالد ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح لجوارح كقوله
من اجتماعها وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص
المومن العائذات الطير عطف بيان للعائذات مع
انه ليس بما يخص بها وقد يحى عطف البيان لغيره ايضا
فكما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما
للناس ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف
بيان للكعبة جيء به للمدح لا للايضاح كما يحى الصفة
لذلك واما الابدال منه لابي من المسند اليه فلما ذكر

التفسير وهو من اضافة المصدر الى المفعول او من
 اضافة البيان الى الزيادة التي هي التقرير وانه امر
 عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال في التاكيد للتقرير
 وهما الزيادة التقرير ومع هذا فلا يخلو عن كنهه وهي الايات
 الى ان النوض من البديل هو ان يكون مقصود التهمة
 والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التاكيد فان
 النوض منه نفس التقرير والتحقيق نحو جاءني اخوك زيد
 في بديل شمل وفصل التقرير بالتكرير وجاءني القوم الكثير
 في البديل البعض وسلب زيد نوبته في بد الاشتمال وبيان
 التقرير فيها ان المستوعب يشتمل على التابع اجمالا حتى
 كانه كور اول الاما في البعض فظاهر واما في الاشتمال
 فلان معناه ان يشتمل المبدل منه على البديل كاشتمال
 الطرف على المظروف بل من حيث يكون شعرا به
 اجمالا ومقتاضيا له بوجه ما بحيث يعنى النفس عند ذكر
 المبدل منه مشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة

ان يكون المستبوع فيه بحيث يطلق ويراد به المستبوع نحو
اعجبت زيدا اذا اعجبتك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا
ضربت حمارة ولهذه الفروقات ان نحو طرقت زيدا اخوه بدل
غلط لا بدل اشتغال كما زعم بعض النحاة ثم قيل البعض و
الا اشتغال بل بدل الكل ايضا لا يخلو عن ايضا بنفسه
ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام واما
العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه
فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني عمري وعمر
فان فيه تفصيلا للفاعل بانه ريد وعمر ومن غير دلالة
على تفصيل الفعل بان المجتنب كانا معا او مترتبا مع
مبلة او بلا مبلة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاء
زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع انه يسر
من عطف الجملة وما يقال من انه احتراز نحو جاءني زيدا
جاءني عمرو من غير عطف فليس بشيء اوليس فيه
دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل ان يكون اضرا

٣٦٠
عن العلامة الاول نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز
اول تفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين او
عن الآخر بعده مع مبدئية او بلا مبدئية كذا اي مع ختصاص
واحرز بذلك عن نحو جاري زيد وعمد بعده بيوم او سنة
نحو جاري زيد فعمد او ثم عمدا او جاري في القوم حتى خالف
في المثلثة فذكر في تفصيل المسند الان ان الفاعل
على التعقيب من غير تراخ و ثم على التراخي وحتى مثل
لان فيه دلالة على ان اجزاء ما قبلها مترتبة في
الذهن من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ففهم
تفصيل المسند فيما ان يعتبر تعلقه بالمتبوع او لا
بالتابع ثانيا من حيث انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها
ولا يشترط فيها الترتيب بخارجي فان قلت في هذه
المثلثة ايضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل اوله
لتفصيلها معا قلت فرق بين ان يكون الشيء حلا
من شيء وبين ان يكون مقصودا منه وتفصيل المسند

في هذه الثلاثة وان كان جائداً لكن ليس المقصود
بهذه الثلاثة لاجل لان الكلام اذ استعمل على فيه
زائد على مجرد الاثبات او النفي فهو النقص الخاص و
المقصود الاصل من الكلام ففي هذه الامثلة تفصيل
المسند اليه كانه امر كان معلوماً وانما سبق الكلام لبيان
ان محكي احد هما كان بعد الاخر فليتا مل وهذا البحث
مما اورده الشيخ في دلائل الاعجاز وصرح بالمرحوم عليه
اورد السامع عن الخطا في الحكم الى الصواب نحو جابر
زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرو جارك دون زيد
او انها جارك جميعاً ولكن ايضا لد الى الصواب
الا انه لا يقال نفي الشك حتى ان ما جارك زيد
عمرو لا لمن اعتقد انها جارك جميعاً وفي كلام التمام
ما يشعر بانه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المحكي عنهما جميعاً
او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى المحكوم آخر كمن
جاء في زيد بل عمرو وما جاء في عمرو بل زيد فان بل ملائمة

عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومع الاضراب
عن المتبوع الذي يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه لا
ان ينفي عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم ومع صرف الحكم
في المشتق ظاهر وكذا في المنفي ان جعلناه بمعنى نفي
الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق
الحكم له حتى يكون معنى ما جاز في زيد بل عمرو ان لم يكن
كما هو مذموب المبرود وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع
حتى يكون معنى ما جاز في زيد بل عمرو ان عمدا جاز كما هو مذموب
الجمهور ففیه الحال او النك من المتكلم او التشكيك
للسامع في اى ابقاء في النك نحو جاز زيد او عمرو
اولادهم نحو انا و اياكم لعلى يدى او في ضلال مبين
او للتخيير او للاباء نحو ليه خل الدار زيد او عمرو
الفرق بينهما ان في الاباحة يجوز اجمع بخلاف التخيير
واما فصل اى تعقيب المسند اليه بعنبر الفصل جوده
من احوال المسند اليه لانه لا يقترب به اولاد لانه

في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له فمختص
اي المسند اليه بالمسند يعني نقص المسند على المسند
اليه لان معاقولنا زيد هو القائم من القيام مقصود
على زيد لا يتجاوزها الى عمرو فالباقى قوله فمختص
قولهم خصصت فلانا بالذكر الى ذكرته دون غيره كانه
جعلته من بين الاستخاص مختصا بالذكر والمعنى
جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح له تصانيفه مسندا
اليه مختصا بان يثبت له المسند كما يقال في اياك نعبد
منها نخلصك بالعبادة ولا نعبد غيرك واما تقديم
اي تقديم المسند اليه فليكون ذكره اهم ولا يكون في
التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد ان بين ان اهتمام
من اى جهة وبابى سبب فلهذا فصل بقوله اما لانه
اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بين
تحققه قبل الحكم فنقصه وان يكون في الذكر ايضا
مقدما ولا مقتضى للعدول عنه اى عن ذلك الاصل

اذ لو كان يتنقضي العدد لكان قد تقدم كما في الفا
 فان مرتبة المعامل المتقدم على المعمول وانما لا يمكن
 اخبرني في هذا السامع لان في المبدأ والثبوتية اية اى
 الى اخبر كقولهم والذي حارت البرية فيه صواب
 مستحدث من جاد يعنى تحريث المتلاين في المعاد
 الحجة باني والفتور التي ليس ينقل في به دليل
 ما قيل بان امر الاله واختلف الناس فذاع في
 ضلال وهذا يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول
 به واما التحجيل المسرة او المسارة للفتور على تحجيل
 المسرة او القطر على تحجيل المسارة نحو سعد في دار
 تحجيل المسرة والسفاح في دار صدقك على تحجيل
 المسارة واما لا يهاجم انه اى المسنة اليه لا يزول علم
 الحاطر لكونه مطلوباً او لا يستلزمه لكونه محبوباً واما
 نحو ذلك مثل اظهار تعظيمه او تحقيره او ما يشبه ذلك
 قال عنه القاهر وقد تقدم المسند اليه ليفيد التقدم

الذبح

تخصيصه بالجبر الفعلي اي كسر الجبر الفعلي عليه ان وما
المستند اليه حرف النفي اي وقع عليه بدل فصل نحو ما
انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالقديم
يعني نفي الفعل من المتكلم وثبوتة لغيره على الوجه
الذي نفي عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوتة لجميع
من سوال لان التخصيص انما هو بالنسبة الي من هو
المخاطب اشتراك مو او افرادك به وونه و
لقد ابي وان التقديم يعني التخصيص ونفي الفعل عن
المذكور مع ثبوتة للغير لم يجمع ما انا قلت ولا غيري ان
مفهوم ما انا قلت ثبوت فابلية هذا القول لغير المتكلم
ومنتوق لا غيري تفهيمها عنه وبها متناقضان ولا مانع
رأيت احدا لانه يقتضي ان يكون الانسان غير المتكلم
قد راى الى كل احد من الناس لانه قد بقي عن كل
الرأية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت
لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم

بينه النفي واما انما ضربت باللازيم لانه يقتضي ان يكون
 النفي غير كسر قد ضرب كل احد سوى زيد لان لا يستغنى
 عنه مقدر عام وكل ما نفيت عنه المذكور على وجه احصر
 بحسب ثبوتة لغوية تحقيقا لمعنى احصر ان عاما فعام وان
 خاصا فخاص وفي هذا المقام مباحث نفية وشخا بها انهم
 والاي وان لم يلى المسند اليه حرف النفي بان
 لا يكون في الكلام حرف نفى او تكون حرف النفي متصلا
 عن المسند اليه فقرة ياتي التقديم للتخصيص وادع على ذلك
 زعم افراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي الخبر
 الفعلي او زعم مشاركة اي مشاركة بالغير فيه اي
 في الخبر الفعلي كذا انما سميت في حاجتك لمن زعم افراد
 الغير بالسعي فيكون قصر قلب او زعم مشاركة لك
 في السعي فيكون قصر افراد ولوكد على الاول اي
 على نفقة يركونه رد اعلى من زعم افراد الغير بنحو لا غير
 غسل لازيم ولا غير ولا من سدى لانه الله الى امر كيا

على نفى شبهة ان الفعل حمداً من الغير ويؤكد على الثاني
التي على نقدية كونه رداً على من رعى المشاركة بنحو
مثل منفرداً او متوحداً او غير مشترك لانه الدال صريحاً
على ازالة شبهة اشتراك الغير في الفعل والتأكيد
انما يكون لدفع شبهة حاله قلب السامع وقد يأتي
للتقوية الحكم وتقديره في ذهن السامع دون التخصيص
نحو هو يعطى الجزيل قصداً الى تحقيق انه يفعل اعطاء
الجزيل وسير عليك تحقيق معنى التقوى وكذا اذا
كان الفعل منفياً فقد يأتي التقدير بالتخصيص وقد يأتي
للتقوى فالادل نحو انت ما سمعت في حاجتي قصداً
الى تخصيصه بعدم السعي والثاني نحو انت لا تكذب
وهو لتقوية الحكم المنفي وتقديره فانه اشد نفياً للكذب
من لا تكذب لما فيه من تكرار الاسماء المنقوذة في التكذب
واقصر المصنف على مثال التقوى ليقع عليه التفرقة
بينه وبين تأكيده المسند اليه كما اشار اليه بقوله

وكنه امن لا تكذب انت يعني انه شهد نفى الكذب
من لا تكذب انت مع ان فيه تأكيد لانه امي لان
لفظ انت اول تكذب انت تأكيد المحكوم عليه
بانه هو ضمير المما طلب تحقيقا وليس الاسناد اليه
على سبيل السهو والتجوز والنسيان لا التأكيد
الحكم بعدم تكرار اسناد هذا الذي ذكر من التخصيص
بارة والتقوى اخرى ان بني الفعل على موف
وان بني الفعل على منكر افاد التقديم تخصيص
اجنس او الواحد به امي بالفعل نحو رجل جازني امي
لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لمار جلدان فيكون
تخصيص واحد وذلك لان الاسم اجنس حاصل
لمعنيين اجنسية والعدد المعين اعني الواحد ان
كان مفردا والاثنين ان كان مثنى والزاية عليه
ان كان جمعا فاصل النكرة المفردة ان تكون لوجه
من اجنس فقد يقصد به اجنس فقط وقد يقصد به الواحد

فقط والذي يغويه كلام الشيخ في دلائل الاعجاز ان لا
فرق بين المعرفة والنكرة في ان البناء عليه قد يكون
للتخصيص وقد يكون للتقوى ووافقه اي السيد القاهر
السكاكي على ذلك اي على ان التقديم يفيد التخصيص
لكن خالفه في شرطه وتفاصيله فان مذهب الشيخ
انه ان دلت حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والافعه
يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كالان لم
او مظهرا موافقا او منكرا مشبها كان الفعل او متفيا
ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان
لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا لم
الا للتقوى وان كان مضمرا قد يكون للتقوى وقد
يكون للتخصيص من غير تفرقة بين مايل حرف النفي و
غيره والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد
الاختصاص ان جاز تقديم كونه اي المسند اليه في
الاصل مؤخر اعلى انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انما

فانه يجوز ان تقدير ان اصله قلت انما فيكون ^{بنا} فاعلا ٥١
معنى تأكيد اللفظ وقد عطف على جاز يعنى ان ^{افادة}
التعريف مشروطة بشرطين احدهما جواز التقدير
والاخر ان يعتبر ذلك اى يقدر انه كان فى الاصل
مؤخرا والا اى وان لم يوجد الشرطان فلا يعيد ^{تقديم}
الاتقوى الحكم سوار جاز تقدير التاخير كما مر في خواص
ولم يقدر اولم يحز تقدير التاخير اصلا كخوزيد قام فانه
لا يجوز ان يقدر ان اصله قام به فقدم لما سنده
ولما كان مقتضى هذا الكلام ان لا يكون كولا اصل
جاء فى مفيد التخصيص لانه اذا اخرج فهو فاعل لفظا
ومعنى استثناء السكاكى واخرجه عن هذا الحكم بان
جعل في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى لا لفظا بان
يكون بدلا من الضمير الذى هو فاعل لفظا وهذا معنى
قوله واستثنى السكاكى المنكر لجعله من باب واسر
النجوى الذين ظلموا اى على القول بالابدال من ^{الضمير}

يعني قد ان اصل رجل جاري في جاري رجل على ان رجل
ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير في جاري كما ذكر في
واسر والنجوى الذي ظلموا ان الواو فاعل والذين ظلموا
بدل منه وانما جعله من هذا الباب لئلا يفتي التخصيص او
لا سبب له اي للتخصيص سواء اعي سولي تقدير كونه
مؤخر في الاصل على انه فاعل معني ولولا انه يخص
لما صح وقوله مبتدأ بخلاف المرفوع فانه يجوز وقوله مبتدأ
من غير اعتبار التخصيص فلم يزم ارتكاب هذا الوجه البعيد
في المنكر دون المرفوع فان قيل نعم ابراز الضمير في مثل
جاري في رجلان وجاري في رجال والاستعمال بخلافه قلنا
ليس المراد ان المرفوع في قولنا جاري في رجل بدل لا
فاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاعل بل المراد
ان في مثل قولنا رجل جاري في تقدير الاصل جاري في رجال
فليسا مل ثم قال السكاكي بشرطه اي شرط كون جمل
المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه ان

ان لا يمنع من التخصيص ما لم يتقو لك رجل جاري على امره ٥٢
ان معناه رجل جاري لا امرأة او لا رجلان دون قولهم
شراهم وانا ب فان فيه مانعا من التخصيص اما على
تقدير الاول يعني تخصيص الجنس فلا يمنع ان يراد
المهر شر لا خير لان الحمد لا يكون الا شر والتخصيص
ليس على اشتراك محخير والشرف الاصل والاما على
التقدير الثاني يعني تخصيص الواحد فلينبه عن مظان
استعمال اي لنحو تخصيص الواحد عن موضع استعمال
هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المهر شر لا شران
وهذا ظاهر واذا قد ضرح الائمة تخصيصه حيث تناولوه
بما هو ذانا ب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قولهم
بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص شأن الشر
بتكثيره اي جعل التكثير للتعظيم والتحويل ليكون اللفظ
شر عظيم قطع امر ذانا ب الا شر حقير فليكون تخصيصا
لزوجها والمانع انما كان من تخصيص الجنس او الواحد

وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظرا اذا الفاعل
اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع
التقديم ما بقيا على حالهما اي مادام الفاعل فاعلا و
التابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى فتجوز تقديم
المعنوي دون اللفظي تحكم كونك التجوز الفتح في التابع
دون الفاعل تحكم لان امتناع تقديم الفاعل انما هو
عند كونه فاعلا والافلا امتناع في ان يقال في نحو زيد
قام انه كان في الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ
كما يقال في جرد قطيفة ان جرد كان في الاصل
صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال
كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة الا في العطف في ضرورة
الشرع منع في امكارة والقول بان في حالة تقديم
الفاعل ليجعل مبتدأ يزم خلوا الفعل عن الفاعل
وهو محال بخلاف اخلو عن التابع فانه لان هذا
اعتبار محض ثم لا تسلم انتفاء التخصيص في نحو جرد

جاء في لولا تقدير التقديم لم يحصل له اى التخصيص بغيره
راى غير تقدير التقديم كما ذكره السكاكى من اشتهول
وغيره كالتحقيق والتكثير والتقليل والسكاكى وان لم
يصرح بان لا سبب للتخصيص سواء لكن لزم ذلك
من كلامه فى المصاحح حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه
البعيد عند التكريرات شرط الابتداء ومن العجائب
ان السكاكى انما ارتكب فى مثل رجل جاء فى ذلك
الوجه البعيد ثم لا يكون المبته اذكرة محضه وبعضهم
يزعم انه عند السكاكى بدل مقدم لا مبته اذ وان الجملة
فعلية لا اسمية وتيمك فى ذلك يملوكيات بعيدة
من كلام السكاكى وبما وقع من السهول فى العلامة
فى مثل زيد قام وعمر وقع ان المرفوع يحتمل ان يكون
فان لا مقدما وليتفت الى نصريجاتها با متناع تقديم التوابع
حتى قال ان الشارح فى هذا المقام ان الفاعل هو الذى لا
يتقدم بوجه ما والتوابع فتحتل التقديم على طريق الفسخ

وهو ان يفسح كونه تابعا ويعتد به واما لا على طريق الفسخ
فيمتنع بقدره مما ايضا لا استحالته تقدم التابع من حيث
هو تابع فافهم ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شرعا
خير كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شرعا ان
ان الذي اهر من جنس بشر لا من جنس نحر ثم
قال السكاكي ويقترب من قبيل هو قائم زيدا قائم في
التقوى لتضمنه اى لتضمن قائم الضمير مثل قائم فيه
يحصل التقوى وشبهه اى شبه السكاكي مثل قائم
المتضمن للضمير الخالي عنه اى عن الضمير من جهة
عدم تغيره في التكلم واخطاب والغيبة نحو انا قائم
وانت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو
انا رجل وانت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال
يقرب ولم يقل نظيره وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ
الاسم محرورا عطفًا على تضمنه معنى ان قوله يقرب
شربان فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى

في زية قام فالاول لتضمن الضمير والثاني لشبهه بالخالي
سرعن الضمير ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم
بانه الشيء مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر حملة
ولا عوكل قائم مع الضمير معاملة اي معاملة اجملة
في البناء في مثل رجل قائم ورجلا قائما رجل قائم و
ما ترى ثقة بانه اي ومن المسند اليه الذي يرى
ثقة بانه على المسند كاللزام لفظا مثل وغير اذا استعمل
على سبيل الكناية في نحو منك لا ينجل وغيره لا يجوز
بمعنى انت لا تنجل وانت تجود من غير ارادة توهم
لغير المخاطب بان يراود بالمثل والغير انان اخر مما
للمخاطب او غير مماثل بل المراد نفع البجل عنه على
طريق الكناية لانه اذا نفى عن كان على صفته من غير
قصد وجه الى مماثل لزوم نفيه عنه واثبات اجود له بنية
عن غير ما مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم
في مثل هذه الصورة كاللزام لكونه اي التقديم

اعون على المراد بهما اي بهذين الشريكتين لان النوض
منها اثبات احكام بطريق الكناية التي هي الينع والتقديم
لا فائدة التقوى اعون على ذلك وليس معنى قوله
كاللازم انه قد يقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس
ان يجوز التأخير لكن لم ير ذلك استعمال الا على التقديم
نص عليه في دلائل الاعجاز فيل وقد يقدم المسند
المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لا
اي التقديم والى على العموم اي على نفى الحكم عن كل
فرد نحو كل ان لم يقدم فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد
من افراد الالان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقدم كل ان
فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم
يفيد عموم السلب ويشمول النفي والتأخير لا يفيد الا
سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي كونه بتقديم
مفيدة للعموم دون التأخير لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو
ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل على التاكيد

وهو ان يكون لا عادة بمعنى جديد مع ان التأسيس
يحتاج لان الافادة خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح
التأسيس على التأسيس اما في صورة التقديم فلان قولنا
ان لم يعم موصية مبهلة اما الايجاب فلانه حكم فيها
بنيت عدم القيام بالان لا بنفي القيام عنه لان
حرف الهمزة وقع جزء من المحمول واما الالهال لانه
لم يذكر فيها ما يدل على كمية افراد الموضوع مع ان الحكم
على ما صدق عليه الان واذ كان الان لم يعم
موصية مبهلة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة
الافراد لا عن كل فرد لان الموصية المبهلة المعدولة
المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع كقول
يعم بعض الان في معنى انها متلازمان في اصدق
لانه قد حكم في المبهلة بنفي القيام عما صدق عليه الان
اعم من ان يكون جميع الافراد وبعضها واما ما كان يصدق
نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الان

أعم من أن يكون جميع الأجزاء أو بعضها في جملة فهو في
قوة الـ سابعة الجزئية المستزمنة نفى الحكم عن الجملة ليس
صدق الـ سابعة الجزئية الموجودة الموصوع أما بقى الحكم عن
كل فرد ونفى عن البعض مع ثبوته للبعض ولا يما كان
يلزمها نفى الحكم عن جملة الأجزاء دون كل فرد يجوز أن
يكون منقيا عن البعض ثابتا للبعض ولو كان الـ ثامن
لم يقيم به وإن كل كان معناه نفى القيام عن جملة الأجزاء
لا عن كل فرد ولو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك
كان كل تأكيد المعنى اللا فيجب أن يحل على نفى عن
كل فرد ليكون كل تأسيس معنى آخر ترجيح التأسيس
على التأكيد وأما في صورة التأخير فلان قولنا لم يقيم
سابعة مهمل لا سور فيها والـ سابعة المهمل في قوة
الـ سابعة الكلية المقتضية ان نفى عن كل فرد نحو لا بشي
من الانسان بقاءهم ولما كان هذا من الفاعلة ثم من ان
المهمل في قوة الجزئية بقوله لو و موضوعها أي موضوع

المبهلة في سياق النفي حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ
كل فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد واذا كان لم يقيم
بدون كل مفناه نفي القيام عن كل فرد ولو كان بعد
دخول كل الضاكنه لك كان كل تناكيد المعنى الاول
فيجب ان يحل على نفي القيام عن جملة الافراد ليكون
كل لتأسيس مع آخر وذلك لان كل في هذا المقام
لا يفيد الا احدهما من المعنيين فعند انتفاء احدهما ثبت
الآخر ضرورة والحاصل ان التقييم بدون كل سلب
العموم ونفي الشمول والتاخير لعموم السلب وشمول
النفي فبعد دخول كل يجب ان يعكس هذا ليكون كل
للتأسيس الرابع دون التاكيد المرجوح وفيه نظر لان
النفي عن جملة في الصورة الاولى يعني الموجبة المبهلة
المعدولة المحول نحو ان لم يقيم وعن كل فرد في الصورة
الثانية يعني ان سلب المبهلة نحو لم يقيم ان انما افاد
الاستناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ ان ان

وقد زال ذلك الاسناد للمفيدة لهذا المعنى بالاسناد
اليها اي الى كل ايضا لان انما صار مضيا فالاي
فلم يبق سند اليه فيكون اي على تقدير ان يكون
الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى المحاصل من الاسناد
الى ان يكون كل تاسيلا لتاكيد الان التاكيد
لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر وهذا ليس كذلك
لان هذا المعنى انما افاده الاسناد الى لفظ كل
شي اخر حتى يكون تأكيدا له وحاصل هذا الكلام انما
لان اسم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حمل
عليه قبل كل كان كل للتاكيد ولا يخفى ان هذا انما
يصح على تقدير ان يراد التاكيد الاصطلاحي اما لو اراد
به ذلك ان يكون كل لافادة معنى كان حاصله بونه
فان دفاع المنع ظاهر وحيث يوجب ما اشار بقوله ولان الصورة
الثانية يعني السالبة المبهمة نحو لم يقم ان اذا افاد
النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن جملة فاذا حملت

على الثاني أي على إعادة النفي عن جملة الأفراد حتى
يكون معنى لم يقيم كل إنسان نفي القيام عن الجملة لا
عن كل فرد لا يكون كل ناسيا بل تأكيد لأن هذا
المعنى هو أن حاصله بدونه وج لو جعلناه لم يقيم كل إنسان
بعموم السلب مثل لم يقيم الإنسان لم يزم ترجيح التأكيد
على التأسيس أو لا تأسيس أصلا بل انما لزم ترجيح أحد
التأكيدين على الآخر وما يقال إن دلالة لم يقيم إنسان
على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقيم كل
إنسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا فيه
نظر اذ لو اشترط في التأكيدات والبدلالتين لم يكن
كل إنسان لم يقيم على تقدير كونه نفي محكم على الجملة كيدا
لأن دلالة إنسان لم يقيم على هذا المعنى التزام ولأن
الشكوة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقيم إنسان
سائبة كلية لا مبهمة كما ذكره هذا القائل لأنه قد
تبين فيها أن الحكم سلب عن كل واحد من الأفراد

و البيان لا بد له من مبين ولا محالة هنا شئ يدل على
 ان الحكم فيها على الكلمة افراد الموضوع ولا نفى بالواو
 سوى هذا و ح ينفع ما قيل ساء ما جعله باعده عن عدم
 السور وقال عبد القاهر ان كانت كل داخلة في خبر
 النفي بان آخرت عن اداة سوار كان معموله لاداة
 النفي اولاد سوار كان الخبر تحتها كل ما يمتنى المرء
 يدركه تجرى الرياح بالاشبه السفق او غير فعل
 نحو قولك ما كل ما يمتنى المرء حاصل او معموله للفعل المنفي
 الظاهر انه عطف على داخلة وليس به لان ادخل
 في خبر النفي ان مل له ذلك وكذا لو عطفها على
 آخرت بمعنى او جعلت معموله لان التأخير عن اداة
 النفي ايضا شامل له اللهم الا ان يخص الخبر بما
 اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل في كل على الشرية
 المثال والمعمول اعم من ان يكون فاعلا او مفعولا او
 تأكيد لاحدهما او غير ذلك نحو ما جاز القوم كلهم في تأكيد

الفاعل

الفاعل او ما جاز كل القوم في الفاعل وقدم التاكيد
على الفاعل لان كلمة اصل فيه او لم اخذ كل الدراهم
في المفعول المتأخر او كل الدراهم لم اخذ في المفعول
تقدم وكذا لم اخذ الدراهم كلها والدراهم كلها لم اخذ
ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة
لا الى اصل الفعل واتخاذ الكلام ثبوت الفعل او
الوصف لبعض ما اضيف اليه كل ان كان كل في
المتبع فاعلة للفعل او الوصف المذكور في الكلام
او افادة تعلق اي تعلق الفعل او الوصف المذكور
في الكلام به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا
للفعل او الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة
الذوق والاستعمال والحق ان هذا الحكم الكثرى لا يكتفي
بدليل قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله
لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل خلاف مهين ولا
اي وان لم تكن داخلية في غير النفي بان قدمت

على النفي لفظا او لم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل
فرد مما اضيف اليه كل وانما ونفي اصل الفعل عن كل فرد
لقول النبي ص لما قال له دو ايدين اسم ووجه من
الصحابة اقضرت الصلوة بالرفع فاعل قصرت ام نيت
يا رسول الله كل ذلك لم يكن بهذا قول النبي ص والمعنى لم يقع
احد من القصر والسيان على شمول النفي وعمومه لوجهين
احدهما ان جواب ام اما بتعيين احد الامر من او نفيها
جميعا تخلف للمستفهم لا بنفي اجمع بينهما لانه عارفين
الكائنين احدهما والثاني انه لما قال النبي ص كل ذلك
لم يكن قال لا ذو ايدين بعض ذلك قد كان معلوم
ان نبوت البعض انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي
عن المجموع وعليه اي على عموم النفي كل فرد قد صححت
ام اخبار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برقع كله على معنى
لم اصنع شيئا مما تدعيه من الذنوب ولا فائدة هذا المفع
عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار الى الرفع لمفتقر

اليه اي لم اصنفه واما تاخيرها اي تاخير المسند اليه فلا تقف
المقام تقدم المسند وسيجي بيانه هذا الذي ذكر من
ما حذف من الذكر والاخبار وغير ذلك في المقامات
انما تارة كل مقتضى الظاهر من احوال وتخرج الكلام
على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضار احوال
اباه فيوضع المضمرة موضع المنظر لظهور احوالات كقولهم
نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في
هذا المقام هو الاظهار دون الاخبار لعدم تقدم ذكر
المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه فيه الضمير عايد
الى منفعل معبود في الذهن والتميم بقية بكرة
لبيان جنس المنفعل وانما يكون هذا من وضع المضمرة
موضع المنظر في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف واما من يجعل مبتدأ ونعم رجلا
خبره فيجعل عنده ان يكون الضمير عايد الى المخصوص
وهو مقدم تقدير او يكون التزام افراد الضمير حيث

لم يقل نعمان نعموا من خواص هذا الباب لكنه من الافعال
الحامية وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او لقصة
فالاظهار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدير
واعلم ان الاستعمال على ان ضمير الشان انما هو
اذا في كان الكلام موشى غير مقصود بقوله هي ربه
عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمير موضع المنظر في
الباين بقوله ليتمكن ما يعقبه اي يعقب المضمير اي يحى
على عقبه في ذهن السامع لانه السامع اذا لم يفهم منه
اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب
الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان
المحصل بعد الطلب اغر من المناق بله عقب
ولا يخفى ان لا يمكن في باب نعم لان السامع ما
لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فلا يتحقق فيه
التشوق والانتظار وقد يعكس وضع المضمير موضع
المنظر اي يوضع المنظر موضع المظهر فان كان المنظر

الذي وضع موضع المضمرة اسم الاشارة فلكمال العناية
بتميزه اى تميز المسند اليه لاخصاصه بحكم يدعي كقوله
كم عاقل عاقل هو وصف العاقل الاول بمنزلة كمال
العقل تنبأه فيه اعنت اى اعيت واعجرت اعيت
عليه وصعبت مناهديه اى طرق معاشه وجاهل
جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاولام جائزة
وصير العالم التخرير المتفنن من تخرير الامور علما يغنتها
زنديقا كافرانا فبالصانع العدل الحكيم فقوله هذا
الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما
والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضا فعدل
الى اسم الاشارة لكمال العناية بتميزه ليرى السامع
ان هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم المجيب
وهو جعل الاولام حائرة والعالم التخرير زنديقا فالحكم
البيدع هو الذي اثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم
الاشارة او التكميم عطف على كمال العناية بالسامع

كما اذا كان السامع فاقده البصر او لا يكون ثمه مشار
اليه اصلا او انما على كمال بلادة اي بلادة السامع
بان لا يدرك غير المحسوس او على كمال فطاشته بان
غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او او على كمال الظهور
اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشياء
موضع المضمرة لا دعاء كمال الظهور من غير هذا الباب
اي باب المسند اليه تعاللت اي اظهرت البلية
والمرض في اسمي اي احزن من شجى بالسر اي
صار ضربا لا من شجى بالعظم بفتح تشب في حلقته
وما يك علة تويدس قتلى قد ظفرت بذلك اي بقتله
كان مقتضى الظاهر ان يقول به لانه ليس محسوس
فعدل الى ذلك إشارة الى ان قتله ظهر ظهور المحسوس
بالبصر الذي لا يشاء الله باسم الاشياء وان كان المظهر
الذي وضع موضع المضمرة غيره اي غير اسم الاشياء
فلزيادة الشك اي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع

نحو قل هو الله احد الله الصمد اى من صمد اليه اذا نفع
الذى يصمد الله ويقصد فى احوال لم يقل هو الصمد
لزيادة التمكن ونظيره اى نظير قل هو الله احد الله الصمد
فى وضع المظهر موضع المضمرة لزيادة التمكن من غيره
اى غير باب المسند اليه وبالحق اى بالحكمة المقتضيه
لأنزال انزلناه اى القرآن وبالحق نزل حيث لم
يقول ونزل وادخل الروح عطفت على زيادته
التكمين فى ضمير الثان وتربته المحابة وبه الكمال
لادخال الروح او تقوية داعي المأمور ومثاله ما
مثال التقوية وادخل الروح مع الترتيب قول الخلفاء
امير المؤمنين يا مراك بكذا مكان انا مراك وعليه
اى على وضع المظهر موضع المضمرة تقوية داعي المأمور
من غيره اى من غير باب المسند اليه فاذا عزمت فتوكل
على الله لم يقل على لما فى لفظ الله من تقوية الداعي
الى التوكل لله لانه على ذات موصوفه بالادعاء

الكاملة من الصورة وغيره او الاستعفاف الى
العفو والرحمة لقوله الهى عندك العاصى انا كما مقرا
بالذنبور وقد دعا كالم نقل انا لم في نطق عبك من
واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال السكاكي هذا
اعني نقل الكلام عن الحكاية الى النفس غير مختص بمسند
اليه ولا النقل مطلقا مختص بهذا القدر لاي بان يكون
عن الحكاية الى النفس ولا يختص بالعبارة عن تسليم بل
كل من التكلم والخطاب والنفس مطلقا لاي سواء
كان في المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها واردا
في الكلام او كان مقتضى الظاهر ايراده ينقل الى الآخر
فيمر الالف مسته حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين
ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي لكنه مراد بحسب
ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر الى الامثلة لحي
هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ما خوذ الغنى التفات
الانسان من يمينه الى شمالك وبالعكس كقول امرؤ

٦٢
القياس لمحاول ليلك خطا بانفسه التفتاتا ومقتض
الظاهر ليل باللائمة بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع
والمتشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن
معنى بطريق من الطرق الثلاثة التكلم والنية والخطا
بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق
اخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثاني
على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويرقى السامع ولا بد
من من كذا القيد ليخرج مثل قولنا انا زيد وانت عمرو
وكن الذون صبحوا الصباحا وقوله تعالى اياك نستعين
واهدنا الصراط وانمت فان الالتفات انما هو في
اياك نعينه والباقي جاء على السلوب ومن زعم ان
في مثل يا ايها الذين امنوا التفتاتا والقياس منهم كمن
سمع على ما يشهد به الكتب النحو وهذا اي الالتفات
بتفسير الجمهور احض منه بتفسير السكاكي لان النقل
عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق

ثم بطريق آخر ويكون مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بطريق
فترك وعدل الى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير
واحد عنده وعند الجمهور مختص بالاول حتى لا يتحقق
الالتفات بتعبير واحد فكل الالتفات عندهم الالتفات
عنه من غير عكس كما في تطاول ليلك مثال الالتفات
من التكلم الى الخطاب وما الى لا اعبه الذي فطر في ابيه
ترجعون مقتضى الظاهر ارجع وان يتحقق ان المراد
ما بكم لا يعبرون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى
الظاهر السوق اجزاء باقى الكلام على ذلك الطريق فعد
عنه الى طريق الخطاب فيكون الالتفاتا على المذهبين و
مثال الالتفات من التكلم الى الغيبة نحو انا اعطيتك
اكونر فصل ركب ومقتضى الظاهر لنا و مثال الالتفات
من الخطاب الى التكلم قول الشاعر طما اي ذهب
قلب في احسان متعلق بقوله طروب ومعنى طروب
في احسان ان له طرابا في طلب احسان وثالث طرابا في مراد

٦٣ يعبد الشباب يصوم بعد للغرب أي حين والى الشبا
وكان يصوم عصر طرف زمان مضاف الى الجملة الغيبة
اعني قوله جان أي قرب مشيب يكلفني ليلتي منه
التفات من الخطاب في بك الى التكلم ومقتضى
الظاهر يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى
مفعوله الثاني والمعنى ليلا ليلتي القلب بوصل ليلي
والمفعول محذوف أي شديدا فراقها وعلى ان خطا
للقلب شينون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب و
قد شط أي بعد ولها أي قريبا وعادت عواد بيتنا
وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون
فاعلت من المعادات كان الصوارف وخطوب
صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود أي عاد
عواد ونواتق وكانت تحول بيتنا الى ما كانت عليه
قبل ومثال الالتفات من الخطاب الى الغيبة قوله
حيث اذ انتم في الفلك وحين بهم والقياس بكيم قول

الاتفات من الغيبة الى التكلم قوله تعالى والله الذي
ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه ومقتضى الظاهر ساقه
اي ساق ابد ذلك السحاب و اجراه الى بدميت و
مثال الاتفات من الغيبة الى الخطاب قوله تعالى مالك
يوم الدين اياك نعبد ومقتضى الظاهر اياه و وجهه اي
وجه حسن الاتفات ان الكلام اذا نقل من أسلوب الى
أسلوب اخر كان ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا
وجه حسن الاتفات على الاطلاق وقد تختص هو افقه
لبطائف غير هذا الوجه العام كما في سورة الفاتحة قال عبيد
اذا ذكر المحقق بالحمد عن قلب حاضركه ذلك العبد من نفسه
محركا لا قبال عليه اي على ذلك المحقق بالحمد وكلما اجرت
عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك
الى ان يؤول الامر الى خاتمة اي خاتمة الصفات
يعني مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك المحقق بالحمد
مالك الامر كله في يوم انجاز لانه اضعيف مالك الى يوم

الدين على طريق الاتباع والمعنى على الظرفية اي مالك
في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم
يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه
اي اقبال العبد على ذلك تحقيق واخطاب بتخصيصه
بقاية الخشوع والاستئناس في المهمات فالبار في تخصيصه
بمتعلق بالخطاب ينحطبه بالدعاء او ادعوت له منوات
وبقاية الخشوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من
حذف المفعول لتعريفه والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول
فالطريقة المختص بها موقع هذا الالتفات هي ان فيه
تنبهها الى ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قارئاً
على وجه يكيد من نفسه ذلك المحرك ولما اخرج الكلام
الى خلاف مقتضى الظاهر او رتبة اقام منه
وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف
المقتضى اي مقتضى الظاهر تلقى النفي طب من اضافة
المحذوف الى المفعول اي تلقى المتكلم النفي طب بغير ما

يترقب المحاطب وابتداء في غيره للتعدية بكل كلامه للسمية
اي انما تلقا بغير ما يترقبه بسبب ان حل كلامه اي كلام
الصادر عن المحاطب على خلاف مراده اي مراده المحاطب
وانما حل كلامه على خلاف مراده تنبها للمحاطب على
انه اي ذلك الغير هو الاول بالقصد والارادة كقول
القبض على الحجاج وقد قال الحجاج له اي للقبض على
حال كون الحجاج متوقفا اياه لاحتمالك على الاولين
التقيد بمذموم قول الحجاج مثل لا مير حل على الاولين
والاشبه بمذموم قول القبض على فابرز واعبد
الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حل
الاولين على كلامه على الفرس الاولين اي الذي
غلب سواده حتى ذهب البياض وضم اليه الاشبه
اي الذي غلب بياضه و مراد الحجاج انما هو التقيد
ففيه على ان الحمل على الفرس الاولين هو الاول
بان يقصد الامير اي من كان مثل الامير في السلطان

الى الغلبة وبسطة اليد اي الحكيم والكمال والنفعة
فجد ير اي حقيق بان يصفه اي يعطى من اصفه لا
ان يصفه اي يعطى من صفه او السائل عطف على
المخاطب اي تلقى السائل بغير ما يطلب تنزيلا
منزلة غيره اي غيره اي غير ذلك السؤال تنبيه على
على انه اي ذلك الغير الاولي كماله او المهم كقوله تعالى
يسألونك عن الاهل قل هي مواقيت للناس والحج
سئلوا عن السبب في اختلاف القرع في زيادة النور
ونقصانه بيان الغرض فاجيبوا من هذا الاختلاف
وهو ان الاهل بحسب ذلك الاختلاف معالم
يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر
ومحال الديون والصوم وغير ذلك معالم الحج يوقت بها
وقت ذلك تنبيه على ان الاولي والاخير كمالهم
ان ليسوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطعون بسبب
علم وقابل علم البينة ولا يتعلق لهم به عرض كقوله تعالى

ويسئلونك ما ينبغي قول قل يا انفقتم من خير فلو اذ
والا زبني واليامي والمساكين وابن السبيل سالا
عن بيان ما ينبغي قول فاجيبوا بيان المصارف تنبها على
ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا تعتمد بها الا
ان يقع موقعها ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر للتعبير
عن المعنى المستقبل بلفظ اما في تنبها على تحقق وقوة
كخو ويوم يفتح في الصور فصعق من في السموات و
من في الارض بمعنى يصعق ومثله اي التعبير عن المستقبل
بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى ان الذين تواقعوا كان
يقع وكذا التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله
تعالى ذلك يوم مجموع له الناس مكلان كجهم ومنها بحث
وهو ان كلمة من اسم الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى
الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب اصل الوضع فيهم
كل منهما بهما في موقعه واد على مقتضى الظاهر والحوار
ان كلمة منها حقيقة في تحقق فيه وقوع الوصف والحق

٤٦
بهنا قبال لم يتحقق مجاز انبساطها على تحقق وقوة ومنه اي
من خلاف مقتضى الظاهر القلب وسوان كجبل احد
اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه كخوضت
الناقة على الخوض مكان عرضت الخوض على الناقة
اي ظهرت عليها لتشرب وقبله القلب الكاكي مطلقا
مقابل انبساطها يورث الكلام ملاقة ورودا غيره اي
غير الكاكي مطلقا لانه عكس المطلوب وتقيض المقام
واحتمل انه ان لقمض اعتبار الطيفاء غير الملاقة التي
اورثها نفس القلب قبل كقوله ومهمة اي مفارقة
مغيرة متلونه بالغيرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع
ارجاؤه مقصورا كان لون ارضه سماؤه على حذف
المضاف اي لونها يعنى لون السماء فالمصراع الاخير
من باب القلب والمعنى كان لون سماء بغيرنا
لون ارضه والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف
لون السماء بالغيرة حتى صار بحيث يشبه به لون الارض

في ذلك مع ان الارض اصل فيه والا اى وان لم يتضمن
اعتبار الطين فدلالة عدول عن الظاهر من غير نكتة
كقوله فلما اخرجى سمن عليها كما طيبت بالقدن اى القدر
الساكن اى الطين بالطين والمعنى كما طيبت القدن
بالسبع يقال طينت السطح والبست ولقايى ان
يقول انه يتضمن من المبالغة في وصف الناقية بالسمن
مالا يتضمنه قولنا كما طيبت القدن بالسبع فمدح من
القطم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والقدن بالنسبة
اليه كالسبع بالنسبة الى القدن اما تركه
فقد مر في حذف المسند اليه كقوله ومن بك امسح به
رحلة فاني وقيار بها لغريب الرجل هو المنزل والماء
وقيار اسم جبل لكثرت هو ضاى بن ارحس كثر
في الصحاح ولفظ البست جزم معناه التحم والتوجع فاحذف
الى قيار محذوف لغرض الاختصار والاختصار عن
العبث بنا على الظاهر مع ضيق المقام بحسب القوم

و محافضة الوزن ولا يجوز ان يكون قيار عطفاً على
محل اسم ان قبل مضي خبر لفظاً او تقدير او اما
ان اذا قدرنا له خبراً محذوفاً فيجوز ان يكون هو عطفاً على
محل اسم ان لان الخبر مقدم تقدير افلا يكون مثل
ان زيداً او عمرو اذا هبنا بل مثل ان زيداً او عمرو
له اهب وهو جائز ويجوز ان يكون مبتدأ والمخذوف
خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها
وخبرها وكقوله نحن بما عندنا وانك بما عندك راض
والرأي مختلف فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكر
اي نحن بما عندنا راضون فالمخذوف ههنا خبر الاول
بقريئة الثانية وفي البيت السابق بالعكس وقولك
زيد منطلق وعمرو اي عمرو منطلق فمخذوف للاختصار عن
الغيب من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيت
اي موجودا وحاضرا واقفا او بالباب او ماشية
فذلك مخذوف لما مر مع كثرة الاستعمال لان اذا

المفاجأة تدل على مطلق الوجود وقد يقتضيه اليها قرآن
على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشوبان المراد فائده
بالباب او حاضر او نحو ذلك وقوله ان محلا وان
مرتخلا وان في السفر اذ مصوامها اي ان لنا في الدنيا
حلولا ولنا عنها الى الاخرة اربحالا والمسار دون قد غلبوا
في المنفى لا رجوع بهم فحذف المسند الذي هو طرف قطعا
لقصه الاختصار والعهد والى اقوى الدليلين اعني
الفعل والضيق المقام اعني المحافظة على الشر والاتباع
الاستعمال لا طرادا حذف في مثل ان مالا وان
ولد او قد سيبويه في كتابه بهذا بابا فقال بهذا باب
ان مالا وان ولد او قوله تعا قل لو انتم تملكون خرايين
رحمة رببي فقولوا انتم ليس بمبستار لان لو انما يخل
على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف فالاصل لو تملكون
تملكون فحذف الفعل اضرازا عن العبث لوجوده
ثم ابدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القائلون

المحذوف فاعل فالمسند المحذوف ههنا فعل سبق
 اسم او جملة وقوله تعالى فصيبر جميل يحتمل الامر من حذف
 المسند والمسند اليه اي فصيبر جميل اجل او فامري
 صبر جميل ففي المحذوف تكثير الفائق بامكان حمل الكلام
 على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكونا نصا
 لاحد هما ولا بد للمحذوف من قرينة دلالة عليه ليفهم معنى
 كوقوع الكلام جوابا بالسؤال محقق نحو ولئن سئلتهم من
 خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن
 الله محذوف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض
 من بشرط وانجزا يكون جوابا عن سؤال محقق والذيل
 على ان المرفوع فاعل والمحذوف فعله انه جازع عند
 عدم المحذوف لك كقوله تعالى ولئن سئلتهم من خلق
 السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
 وقوله تعالى قال من يحيى العظام وهي رميم قل كيبها
 الذي اول مرة او مقدرة عطف على محقق نحو قول ضرار

ابن نهشل يرفي يزيدي بن نهشل ليبيك يزيدي كان قبا
من يكيه فقال ضارع اي يكيه ضارع ذليل لمصومة
لانه كان ملما ملاذلا، دعونا للضعفاء تمامه ومختبط
مما تطيح الطوايح والمختبط الذي ياتي اليك لمود
من غير سيدة وتطيح من الاطاعة وهي الاذئاب
والا الهلاك والطوايح جمع مطيعة على غير القياس كلوايح
جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط وما مصدرية اليك ال
من اجل اذئاب الوقايح ماله اديكي المقدر اي يكي
لاجل اذئاب المنايا يزيدي وتطيح على التقديرين بمعنى
الماضي عدل عنه اليه استحضار الصورة ذلك الامر
البابل وفضلته اي رجحان نحو ليبيك يزيدي ضارع مبنيا
للمفعول على خلافه يعني ليبيك يزيدي اضارع مبنيا
للفاعل ما صبا ليزيد ورافعا لضارع بتكرير الاستناد
بان اجل اول الاجال ثم فصل ثانيا تفصيلا اما التفصيل
فظاهر واما الاجمال فلانه لما قيل ليبيك علم ان هذا

٦٩. با كيا يسنه اليه هذا اليبكاه لان المسند الى المفعول
لا بد له من فاعل محذوف اقيم المفعول مقامه ولا
ان المتكرر او كنه واقوى وان الا بال ثم التفصيل
اوقع في النفس وبوقوع نحو يريه غير فضلة لكونه
سند اليه لا مفعولا كما في خلافة ويكون معرفة لفظ
محصل نعمة غير مترتبة لان اول الكلام غير مطلع
في ذكره اى ذكر الفاعل لا سند الفعل الى المفعول
وتامم الكلام به بخلاف ما اذا ينبنى للفاعل فانه مطلع
في ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل من شئ يسنه هو اليه
واما ذكره اى ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه
من كونه الاصل مع عدم المتتبع للعدول ومن احيانا
مثل خلقهم الوزير اعلم ومن التوريق بغياوة
ان مع نحو محمد نبيا في جواب من قال من نبكم وغير
ذلك او لاجل ان يتعين بذكر المسند كونه اسما
في فية الشبوت او فعلا في فية التجدد واما افرادها

جعل المسند غير جملة المكون غير سبي مع عدم افادة
تقوى الحكم اذ لو كان سبباً نحو زيد قام ابوه او مفعلاً
للتقوى نحو زيد قام هو جملة قطعاً والما نحو زيد قام فليس
بمفعول للتقوى بل قريب من زيد قام في ذلك وهو
مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس
التركيب تقوى الحكم فتخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير
نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيد اعرف
او تقول ان تقوى الحكم في الاصطلاح هو تاركه بالظن
المخصوص نحو زيد قام فان قلت المسند قد يكون غير سبي
ولا يفيد التقوى ومع هذا لا يكون مفرداً كقولنا انا
سعيت في حاجتك ورجل جاري وما انا فعلت هذا
عند قصد التخصيص قلت نعم ان ليس المقصد في
هذه الصور الى التقوى لكن لانها لا تفيد التقوى
ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب للتقوى ولو
سلم فالمراد ان افراد المسند يكونون لاجل هذا المعنى

ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى
ثم السببي والفعلية من اصطلاحات صاحب المقام
حيث سمي في النحو الوصف كمال الشيء نحو رجل كريم
وصفا فعليا والوصف ما هو كمال من سببه نحو
كرم ابوه وصفا سببيا وسمى في علم المعاني سند
في نحو زيد قام سندا فعليا وفي زيد قائم ابوه سندا
سببيا وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة والعلاقة فليذا
اكتفى المصنف في بيان السند السببي بالمثل والمراد
بالسببي نحو زيد ابوه منطلق وكذا زيد انطلق ابوه
ويمكن ان يفسر السند السببي بحجة خلقت على مبتدأ
بعائده لا يكون سند اليه في تلك الجملة فخرج السند
في زيد منطلق ابوه لانه مفرد وفي نحو قل هو الله
لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد وفي نحو زيد
قام وزيد هو قائم لان العايد سند اليه ودخل فيه
نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به و

زيد ضربت وعمر وافى داره وزيد ضربته ونحو ذلك
من اجل التي وقعت خبر مستدار ولا تفيد التقوى ^{التي}
في ذلك تتبع كلام السكاكي لاننا لم نجد هذا الاصطلاح
من قبله وانما كونه اي المسند فعلا فالتقييد اي تقييد
المسند باحد الارضين الثلاثة الماضي وهو الزمان قبل
زمان الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان الذي
يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء
من اواخر الماضي واول المستقبل متعاقبة من غير
مبدا وتلاحق وهذا امر عرفي وذلك لان الفعل دال
بصيغة على احد الارضين الثلاثة من غير احتياج الى
قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه
بقرينة خارجية كقولنا زيد قائم الآن او امن ^{الوقت}
فلذا قال على اخضر وجهه ولما كان التمدد لازما زمانا
لكونه كما غير قار الذات اي لا يكتسب اجزاؤه في الوصف
والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افاده

التقييد بأحد الأزمته مفيد الحمد والثناء لقوله
مع افادة الحمد كقوله أو كلما وردت عكاظ فهو
للمعرب كانوا يجمعون فيه فيتناسلون ويتفاخرون
وكانت فيه وقايح فبيلة بعثوا الي عريفهم وعريف
القوم القيم بامرهم الذي شهد بذلك ووردت يوم
اي يصير عنه نفوس الوجوه واما لها شيئا فشيئا
محنة فالحظة واما كونه اي المسند رسما فلا فائدة منها
اي عدم التقييد المذكور وافادة يعني ان هذا فائدة
الدوام والثبوت لا غرض تتعلق بذلك كقوله لا
بالف الدوام المضروب صرتا لكن مير عليها ومنطلق
يعني ان الانطلاق من الصفة ثابت لله ربهم واما قال
الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على ان يثبت به
الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا
فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق
فعلا كما في زيد طويل وعمر وقصير واما تقييد الفعل

وما يشبه من اسم التفاعل او المفعول او نحوه مفعول
مطلق او به او فيه اوله او موه ونحوه من احوال والتمييز
والاستثناء فلتربية النفاذ لان الحكم كلما زاد خصوصاً
زاد غرابة وكما زاد غرابة زاد افادة فكما يظهر بالنظر
الى قولنا شئ موجه فلان بن فلان حفظ التوراة
سلكه اذ في بلد كذا ولما استحوذوا به و هو ان خبر كان
من مشبهات المفعول والتقيد به ليس لتربية النفاذ
لعدم الفائدة به و نه اشارة الى جوابه بقوله والتقيد في
نحو كان زيد منطلقاً هو منطلقاً لان منطلقاً
هو نفس المسند وكان قديماً لله لانه على زمان نسبة
كما اذا قلت منطلق في زمان الماضي واما تركه اي ترك
التقيد فلمن مبنياً اي من تربية النفاذ مثل
انقضاء الفرصة او اراده ان لا يطعم كما ضره ان
زمان الفعل او مكانه او مفعوله او عدم العلم بالتقيد
ونحو ذلك واما تقيد اي الفعل بالشرط مثل اترك

ان تكرمني اكرمك فلا اعتبارا لثبوت او حالات يقتض
تقييده به لا توقف الا بموافقة ما بين ادواته يعني
الشرط واسماءه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل
في علم النحو في هذا الكلام إشارة الى ان الشرط في
عرف اهل العربية قيد لحكم اجزاء مثل المفعول وكونه
نقولك ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك
محبتيك اي اي ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان
عليه من خبرية والثابت بل ان كان اجزا خرا
فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتني اكرمك وان
كان انشا فان ثابتة نحو ان جاؤك زيد فاعلم
وانما نفس الشرط فخرجه الاداة عن خبرية و
احتمال الصدق والكذب وما يقال من ان كلاما من الشرط
واجزاء خارج عن خبرية واحتمال الصدق والكذب
بل خبرية هو مجموع الشرط والجزء المحكوم فيه بلزوم
انشا في الاول فانما هو اعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا

كلما كانت الشمس طلعت فانهار موجود باعتبار اهل
العربية المحكم بوجود النهار في كل وقت من اوقات
طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم فرق بين
الاختبارين ولكن لابد من النظر ههنا في ان واذا
ولولاهن فيها ابحاث كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو
قالوا اذا الشرط في الاستقبال لكن اصل ان
عدم اجزئ بوقوع الشرط فلا يقع في كلام الله تعالى
ان حكماته او على ضرب من التاويل واصل اذا اجزئ
بوقوعه فان واذا ايشتركان في الاستقبال بخلاف
لو ويفترقان بالاجزئ بالوقوع وعدم اجزئ به واما عدم
اجزئ بله وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا
ان واذا والمقصود بيان وجه الافراق وتلك
اي ولان اصل احاز الاجزئ بالوقوع غلب لفظ الا في
له لانه على الوقوع قطعاً نظر الى نفس اللفظ وان
نقل ههنا الى معنى الاستقبال مع اذا نحو فاذا اجازتهم

اي قوم موسى الحنة كالحصب والرخار قالوا لها
هذه اي مختصة بنا ونحن مستحقون وان يقبهم سيئة
اي جرب ابله وخراب يطير واهموسي ومن معه
من المؤمنين جئ في جانب احنة بلفظ الماضي مع
اذا ايضا والا لكان اجرم بالحنة لان المراد الحنة
المطلقة التي حصولها مقطوع به ولذا عرفت بحنة
تعريف الحبس اي حقيقة لان وقوع الحبس كواجب
لكثرة والساعة لتحقيق في كل نوع بخلاف النوع و
جئ في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لما
ذكر بقوله والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي حنة
المطلقة ولها تكون السيئة لتدل على التقليل
وقد يستعمل ان في مقام اجرم بوقوع الشرط كما
كما اذا سئل العبد عن سيده اهل هو في الدار وهو
يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فتيجا اهل
خوف من سيده او لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط

فيجري الكلام على سنن اعتقاده كقولك لمن يكذبك
ان صدقت فماذا تفعل مع علمك بانك صادق او كاذب
اي تنزيل المخالف العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل
لما لفظة مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اياه ان كان
اياك فلا تؤذيه او التوبيخ اي تعبير المخاطب على الشرط
ويقتضيه ان المقام لا يشمل على ما يقع الشرط عن
اصله لا يصلح الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المخاطب
فرض من الاغراض نحو افتضرب عنكم الذكرا اي انكم
فتضرب عنكم القوان وما فيه من الامر والنهي والوعيد
والوعيد صفحا اي اعراضا او للاغراض او موصفين
ان كنتم قوما مسرفين فمن قرا ان بانكس فكنتم مسرفين
امر مقطوع به لكن جني بلفظ ان لفظة التوبيخ
وتصوير ان الامر من العاقل بحسب ان لا
يكون الا على سبيل النقص والافتقار كالمحالات
لا تشمل المقام على الايات الدالة على ان الامر

٤٢
مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال و
المحال وان كان مقطوعا بعد وقوعه لكنهم يستعملون
فيه ان تستزله منزلة بالاقطع بعد ما على سبيل المسألة
وارخاء الغنان لعصه التكبيل كما في قوله تعالى قل ان
كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف
به اى بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي
احصول لزوم غير قطعي وعمد فنقول ان فتما كان كذا
وقوله تعالى طين المراتبين وان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبديا فاحتملها اى يحتمل ان يكون للتوابع والتصور المدة
وان يكون لتغليب غير المراتبين على المراتبين لانه كان
في المخاطبين من يعرف الحق وانما ينكر عناد المجهل اجمع
كانه لا ارياب لهم وههنا بحث وهو انه اذا جعل اجمع
بمنزلة غير المراتبين كان الشرط قطعي الا وقوع فلا يصح
استعمال ان فيه كما اذا كان قطعي الوقوع لانها اما
في المعاني المحتملة المسكولة وليس المعنى ههنا على حد

الارتياب في المستقبل ولهذا نعلم ان يكونون ان
ان يهنا معنى اذ والنص المبرد والرجاج على ان ان
لا تغلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالة
على الماضي فمجر والتغليب لا يصح استعمال ان يهنا
بل لا بد من ان يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير
المرتابين وصار الشرط قطعي ولا يتفاد فاستعمل فيه
ان على سبيل الغرض والتقدير لتبكيك والارام
لقوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم فقد اهدوا واول
ان كان للرحمن ولد انا اول العابدين والتغليب
باب واسع يجري في فنون كثيرة لقوله تعالى وكما
من الثمانتين غلب انه كرم على الانثى بان اخرى
الصفة المشتركة بينهما على طريقة اجر اليها على الذكور
خاصة فان القنوت ما يوصف به الذكور والاناث
لكن لفظ ثمانتين انما يجري على الذكور فقط ونحو قوله
بل انتم قوم تجهلون غلب جانب المعنى الى جانب

اللفظ

٤٥ لان القيان يجعلون بيا الغيبة لان الضمير عايد الى
القوم ولفظ لفظ الغائب لكونه سامنا من الكنه
في المعنى عبارة عن المخاطبين فقلب جانب الخطاب
الى جانب الغيبة ومنه اي ومن التغليب ابوان
للابلام ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقرنين
للسمس والقر وذلك ان يقلب احد المتصاحبين
او المتشابهين على الآخر بان يجعل الاخر متفقا له في
الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليها جميعا
فمثل ابوان ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من
القانتين كما توهم بعضهم لان الابوة ليست صفة مشتركة
بينهم كالقنوت فالحاصل ان مخالفة الظاهر في مثل
القانتين من جهة البنية والصفة وفي مثل ابوان
من جهة المادة وجوب اللفظ بالكلية ولكونها اي ان
واو التعلين امر هو حصول مضمون اجزاء بغيره فح
حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره

على معنى انه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومتعاقبا على حصول
الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر
لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال
الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت
حرفه عقلت في هذا الحالة حريته على دخول الدار
في الاستقبال كان كل من ان واذا يعنى الشرط
والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فلانه معروض
الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء
فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال
وتمتنع تعليقه حصول الحاصل الثابت على حصول المحل
في المستقبل ولا يخالف ذلك لفظا الا انه لا يستلزم
مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا إشارة
الى ان اجمعتين وان جعلت كلتا الواحدة بهما اسمية
او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان
قولنا ان اكرمتين الا ان فقد اكرمتك امر معناه

الآن

ان تعنه باكر انك ابائي الان فاعنه باكر اعمي انا
امس وتعمل ان في غير الاستقبال قياسا
مطر داسع كان نحو ان كنتم في ريب وان كنتم في شك
لما رو كذا اذا جئني بها في مقام التاكيد بعد واد احوال
لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو زيد وان كنتم
بانه بخيل وعمره وان اعطى جامعا لئيم وفي غير ذلك
قليل كقوله فباد طيني ان فاستنى بك سابق من الدر
فلينم ساكنك البال ثم اشار الى تفصيل الشك في
الداعية الى العود عن لفظ الفعل المستقبل بقوله
كابر ان غير حاصل في معرض احاصل لقوة الاسباب
المتأخذة في حصوله نحو ان اشتريا كان كذا حال
انفعاد اسباب اشترا او كون ما هو للوقوع كالوأم
به اعطى على قوة الاسباب وكذا المعطوفات
بعد ذلك لانها كلها علل لا براز غير حاصل في مؤثر
الحاصل فقد هي سموا ببناء او السعال او اظهار

الرغبة في وقوع اى وقوع الشرط نحو ان طفت بحسن
الواقعة فهو امر اى هذا يصلح مثالا للتفصيل ولاظهار الرغبة
ولما كان اقتضاء اظهار الرغبة ابراز غير اى حاصل يحتاج
الى شان ما اشار اليه بقوله فان الطالب اذا عظمت
رغبته في حصول امر اكثر تصوره اى الطالب اياه اى
ذلك الامر اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اى
وعلى استعمال الماضي مع ان الاظهار الرغبة في الوقوع
ورد قوله ولا تكرر هو افتناكم على البعاز ان اردت تحضنا
حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهي عن الراكه
بارادتهن التحصن بشرط يجوز الراكه عند انتفاها على
ما هو مقتضى التعليق بالشرط اجيب بان التعليل بان
التقييد بالشرط يدل على نفى الحكم عند انتفاؤه انما يقولون
به اذ لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون
فائدته في الالية المباني في النهي عن الراكه يعنى انهن
اذا اردن العفة فالجولى احق بارادتهن وايضا دلالة

الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجماع
انقطاع على حرمه الا كراهه مطلقا قد عارضه والظاهر
يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض امي ابراز غير
الحاصل في معرض الحاصل انما لما ذكره او بالتعريض
بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى
ولقد اولي اليك والى الذين من قبلك من شئكم
كنت يحفظون علك فالمتألف هو النبي ص وعدم
اشترائه مقطوع به لكن جبي بلفظ الماضي ابراز الله
في معرض الحاصل على سبيل النقص والتقدير تعريضا
لمن ص عنهم الاشتراك بانهم قد ضبطت اعمالهم
كما اذا اشتراك احد فتقول والله ان شئتمني الا مير
نفرته ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنه
الاشتراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه
على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وصف
نسبه الى السكاكي ولا فقه ذكر جميع ما تقدم ثم قال

ونظيره اى نظيره من اشركت في التعريض لا في استعمال
الماضي مقام المضارع في الشرط لتعريض قوله تعالى وما لا
لا اعبه الذي فطرني واليه ترجعون اى وما لكم لا تعبدون
الذي فطركم بهليل واليه ترجعون اذ لو لا التعريض لكان
المناسب ان يقال واليه ارجع على ما هو الموافق للبيان
ووجهه اى حسن هذا التعريض اسمع المتكلم المجاز
الذين هم اعداؤه الحق هو المفعول الثاني للاسماع على
وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اى ذلك الوجه تزل
انصرح بنيتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد
وليس هذا في كلام السكاكي اى على وجه معين بقوله
قبول الحق لكونه اى كون ذلك الوجه ادخل في الحق من
النصح لهم حيث لا يزيد المتكلم لهم الا ما يزيد نفسه ولو
للشرط اى لتعليق حصول مضمون اجزاء بحصول
الشرط فضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم
انتفاء اجزاء كما نقول لو جئني اكرمتك معلقا الاكرام على

مع القطع بانتفاءه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع
 اعني انحرار لامتناع الاول اعني الشرط يعني ان انحرار
 منتفٍ بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين
 الجمهور واخرى عليه ابن الحاجب بان الاول سبب
 والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء
 المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة قابل
 الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء
 جميع اسبابه فهي لامتناع الاول للثاني الا ترى ان
 قوله تعالى لو كان فيها الهة الا الهة لفسدت السماوات
 لستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون
 العكس واحسن المتأخرون راى ابن الحاجب حتى
 كادوا يجمعون على انها لامتناع الاول لامتناع الثاني
 اما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم و
 اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان
 يكون اللازم اعم وانا اقول مثابة الا اعتراض قل

التأمل لانه ليس معنى قولهم لو لا متاع الثاني لا متاع
الاول انه يستدل بالمتاع الاول على امتناع الثاني حتى
يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء
السبب الملزم بل معناه انها لالة على ان انتفاء
الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى
لهم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء الهداية
يعني انها تستعمل لالة على ان علة انتفاء مضمون
اجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير انتفاء
الى ان علة العلم بانتفاء اجزاء ما هي الا ترى ان قولهم
لو لا متاع الثاني لوجود الاول كقولنا على ان
معناه ان وجوه على عليه السلام سبب عدم هلاك
عمر لا ان وجوه دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح
مثل قولنا لو جئتني لا كرمك لكنك لم تجي اعني عدم
الاكرام سبب عدم المجي قال المحاسن ولو طارد وطار
لطارته ولكن لم يطير يعني ان عدم طير ان تلك العروس

سبب انه لا يطرء وحافز وقال المعري ولودرامت
الدولت كانوا اكبرهم رعايا ولكن بالهن ودائم
حوالا المنطقيون فقد جعلوا ان ذلوا دة للزوم وانما
يستعملونها في القياسات لمحصل العلم بالنتائج
فهي عندهم للادلة على ان العلم بانتفاء الثاني على
للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء المعلوم بانتفاء المعلوم
من غير التفات الى ان على انتفاء اجزاء في الخارج
ما يبي وقوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسد ما واد
على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللفظ
هو الشايع المستفيض وتحقيق هذه البحث على ذكرنا
من اسرار هذا الفن وفي هذا المقام مباحث اخرى
شرقية اور ذمها في الشرح واذا كان لو للشرط
في الماضي فيلزم عدم الشبوت والمضي في حلتها اذ
الشبوت ينافي التعليق والاستقبال ينافي المضي
فلا بد من ابدال في حلتها عن الفعلية الماضية الالكنة

وذهب الميردانيات عمل في المستقبل استعمال ان
و هو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين والى
ابا سي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط فدهو لها على المقيم
في لو يطيعكم في كثير من الامر بعنتم اي لو وقعتم في حبه
وهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا
والفعل هو الاطاعة يعني ان امتناع الامانة عنكم امتناع
استمراره على اطاعتكم لانه كما ان المضارع المثبت يفيد
استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي و
الداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما ان الجملة المشبهة
المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد
تأكيد النفي ودوامه لانفي التأكيد والدوام وقوله تعالى
وما هم بمؤمنين رد القولهم انا امناع على البيع ووجه واكد
كما في قوله تعالى لا يستهزؤ بهم حيث لم يقل الله يستهزؤ
بهم قصد الى استمرار الاستهزاء وكجوده وقتا فوقتا و
دخولها على المضارع في نحو ولو ترى خطاب لمحمد او لكل

من يأتي منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها
 حتى يعانقوها واطلوا عليها اطلعا هي تحتهم او ادخلوها
 خفيوها مقدار عذابها و جواب لو محذوف اي راي
 امر افطيا تنزيل اي المضارع منزلة الماضي لصدوره
 اي المضارع او الطام عن لاختلاف في اخباره فنه
 الحالة انما هي في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق
 فاستعمل فيها لود او المختصان بالماضي لكن عدل
 عن لفظ الماضي ولم يقل لورايته اشارة الى انه كلام
 من لاختلاف في اخباره والمستقبل عنه بمنزلة الماضي
 في تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل في التحقيق باص
 التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر كذلك رايته ولو
 رايته لرايت امر افطيا كما عدل عن الماضي الى
 المضارع في قوله ربما يود الذين كفروا تنزيلا منزلة الماضي
 لصدوره عن لاختلاف في اخباره وانما كان الاصل فيها
 هو الماضي لانه قد انقضى ابن السراج و ابو علي في الايضاح

ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون
ما قبلها لا لتقليل في الماضي ومعنى التقليل منها انه
يدل على احوال القيامة فيسبغون فان وجد منهم
افاقه ما تموا ذلك وقيل مستعارة للتكثير او للتحقق
ومفعول يود محذوف للالة لو كانوا مسلمين عليه
ولو للممتني لو اداتهم واما على راي من جعل لو للمتن
حرف مصدرية فمفعول يود وهو قوله لو كانوا مسلمين
اولا استحضار الصورة عطف على قوله تنزليه يعني
ان العود الى المضارع في نحو لو ترى اما لما ذكر داما
لاستحضار صورة روية الكافرين موقوفين على النار
لان المضارع ما يدل على حال محاذ الذي من شأنه
ان يشاهد مكانه يستحضر لمفظة المضارع تلك الصورة
ليشاهد ما اسامعون ولا يفعل ذلك الذي يهتم بمشاهدة
مغزاه او فطاعته او نحو ذلك كما قال الله تعالى والذين
ارسل الرماح فتشرب سما بالفظ الماضي بعده قوله تعالى

الذي ارسل الريح استحضار تلك الصورة البيانية
الدالة على القدرة الباهرة يعني صورة اثاره السحاب
مسخ ابي السمار والارض على الكيفية المخصوصة
والانقلابات المتفاوتة واما تنكيره اني تكلم المسند
فلا رادة عدم المحصر والعهد الدال عليها التعريف
كقولك زيد كات وعمر وشاعر او للتقنين نحو هذا
للمتقين على انه خير من غيره او محذوف او خبر ذلك
الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا واما تخصيصه اي
المسند بالاضافة نحو غلام رجل او الوصف نحو زيد
رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة
الخصوص توجب ايمته الفائدة واعلم ان جعل جملة
المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة
والوصف من المختصات انما هو مجرد اصطلاح و
قيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا يوجب
للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم واحال تقيده

والوصف بحكي في الاسم الذي فيه الشيوخ في محضه و
ففي نظر واما تركه اي ترك التخصيص بالافادة والوصف
فظاهر مما سبق في ترك تعيينه المسند لما منع من تسمية الفا
واما تعريفه فلا فائدة السامع حكما على امر معلوم له باحدى
طرق التعريف يعني انه يجب عند تعريف المسند تعريف
المسند اليه اذ ليس في كلامهم مسند اليهم مكرة ومسند
معرفة في الجملة انجزة باخر مثل اي حكما على امر معلوم باخر
اخر مثله في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء
يتحد الطريقين نحو اراكب هو المنطلق او مختلفان نحو
زيد هو المنطلق او لازم حكم عطف على حكما كلف اي على
امر معلوم باخر مثله وفي هذا تنبيه على ان كون المستد
واخر معلومين لا ينافي افادة الكلام للسامع فائدة مجتوبة
لان العلم بنفس المستد واخر لا يستلزم العلم بهما
احدهما الى الآخر نحو زيد اخوك وعمر المنطلق حال كون
المنطلق معروفا باعتبار تعريف العهد والجنس وظاهر

لفظ الكتاب ان مخزب اخوك انما يقال لمن يعرف ان
 له اخا والمذكور في الايضاح انه يقال لمن يعرف ربه البسيط
 يعرف ان له اخا ولم يعرف وجه التوفيق ما ذكره بعض
 المحققين من النجاة ان اصل وضع تعريف الاضافه
 على اعتبار العهد واللام يبق فرق بين غلام زيد وغلام زيد
 فلم يكن احدهما معرفة والاخر معرفة ولكن كثيرا ما يقال جاري
 غلام زيد من غير اشارة الى معين كالعرف باللام وهو خلاف
 وضع الاضافه فحاشي الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في
 الايضاح الى خلافه وعكسهما اي نحو عكس المثالين المذكورين
 وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والطابط لتقديم انه اذا
 كان يشي صفتان من صفات التعريف وعرف السامع
 انضافه باحد لهما دون الاخرى فايها كان بحيث يعرف
 السامع انضاف الذات به وهو كالتالي بحسب ركن
 ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الذي عليه
 وتجعل مبنيا وايها كان بحيث يجعل انضاف الذات

والصفة متعينة للمجرة تقدمت او تأخرت لئلا يتأخر على امر
نسبي على لان معنى المبتدأ المنسوب اليه ومعنى الخبر
المنسوب فالذات هو المنسوب اليه والصفة هي المنسوب
فما قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ
والمنطلق خبر وهذا رأي الامام الرازي ورد بان معنى
الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم يعني ان الصفة
بمحل والتم على الذات وسند اليها والاسم بحمل والا
على امر نسبي وسند او اما كونه اي السند جملة فالتقوى نحو
زيد قام او كونه سببا نحو زيد ابوه فاقم كما مر من ان او
يكون كونه غير نسبي مع عدم افادة التقوى وسبب التقوى
في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ
بكونه مبتدأ يستدعي ان يسنده اليه شيء فاذا جاز بعده
شيء يصلح ان يسنده اليه ذلك المبتدأ هو صفة المبتدأ
الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينطق
بينها حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتمد به بان يكون

٢٧
منها ما في عن الضمير كما في زيد قائم صرفه ذلك الضمير
المبتدأ اثنان فيكلمه احكم قوة فعلى هذا يختص التقوى بما
يكون مسند اليه الى ضمير طيبة او يخرج عنه نحو زيد ضربته
ويجب ان يجعله سببا واما على ما ذكر الشيخ في دلائل
الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرّى عن القواصل
الا حديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد
اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا هو
له وتقدم له علام به فاذا قلت قام وخلص في قلبه دخول
المانوس وهذا ارشاد للثبوت او منع من الشبهة والكلام
وبالحكمة ليس الا علام بالشئ بعينه مثل الا علام به بعد
التبعية عليه والتقدمه فان ذلك يحرم مجرى تأكيد العلم
في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مرت
به وما يكون المسند فيه جملة لا سببية او التقوى خبر ضمير
الشان ولم يتعرض للشبهة امره وكونه معلوما متبين
واما صورة التخصيص نحو انما سميت في حاشتك رجل جليل

فهو داخل في التقوى على ما مر ورسمتها وفعليتها ^{طبيعتها}
لما مر يعني ان كون المسند جملة مسببة او للتقوى و
كون تلك الجملة رسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية
للتجديد والحدوث والدلالة على احد الازمنة على اخضر
ولو انها شرطية للاعتبارات المختلفة المحصلة من ادوات
الشرط وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اى ظرفية
مقدرة بالفعل على الاصح لان الفعل هو الاصل في العمل
وقيل مقدرة باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون
مفعول او مفعول الاول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو انما
في الدار اخوك واجب بان الصلة من مطلقان مجزئة بحال
الخبر ولو قال اذ الظرف مقدرة بالفعل على الاصح لان
اصوب لان ظاهر عبارته يقتضي ان جملة الظرفية مقدرة
باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فسادها
تأخير اى المسند فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم
المسند اليه واما تقديم اى المسند فلتخصيصه بالمسند اليه

أي المقصود المسند إليه بعلی المسند على ما حققناه في ضمير
الفصل لأن معنى قولنا تمجي هو أنه مقصور على التمجيد
لا يتجاوزها أي القضية نحو لا فيها غول أي بخلاف حمور
الدنيا فإن فيها غولا فإن قلت المسند هو الظرف أي
فيها والمسند إليه أعني غول ليس بمقصورة عليه بل على
جزء منه أعني الضمير المتجوز الرجوع إلى حمور الجنة قلت
المقصود أن عدم الغول مقصورا على الاتصاف
نفي حمور الجنة لا يتجاوزها أي الاتصاف نفي حمور الدنيا
فإن اعتبرنا النفي في جانب المسند فالمعنى أن الغول
مقصور على عدم الحصول في حمور الجنة لا يتجاوزها إلى
عدم الحصول في حمور الدنيا فالمسند إليه مقصور على المسند
قصر غير حقيقي وكذلك القياس في قوله تعالى لكم دينكم
ولي دين ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى
إن حسابهم إلا على ربّي من أن المعنى حسابهم مقصور
على الاتصاف بعلی ربّي لا يتجاوزها إلى الاتصاف بعلی

فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة وولن يعكس
كما توهم بعضهم ولهذا اذني ولان التقديم يفيد التخصيص لم يقدم
الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في ريب فيه ولم يقل
لا فيه ريب لتلافيده تقديمه عليه ثبوت الرب في سائر
كتب الله بناء على اختصاص عدم الرب بالقول وانما قال
في سائر كتب الله لانه معتبر في مقابلة القرآن كما ان المعتبر
في مقابلة محورا حجة هي محور الدنيا لا مطلق المشروبات
وغيره او التنبية عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبية
من اول الامر على انه اي المسند خير لانت او الفت
لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما
يعلم انه خير لانت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد
في الكلام خبر للمبتدأ كقوله بهم لا منتهى للكبار وممة
الصغرى اجل من الدهر حيث لم يحم له او انتقال نحو سوت
بغره وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه بان يكون
في المسند المتقدم طول تشوق النفس الى ذكر المسند اليه

فيكون

فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لان محاصل
٨٦ بعد الطلب اعز من المناق بما تقب لقوله ثلثة ثلثة
هو المسند المقدم الموصوف بقوله تشرق من تشرق
بمعنى صار مضيا الدنيا فاعل تشرق والعاث الى الموصوف
هو الضمير المجزور في قوله بهيئة اى بحسبها ونصارتها
اى تصير الدنيا منورة بهيئة هذه الثلثة وبهايتها المسند اليه
المتاخر هو قوله شمس الضمى وابو اسحق والقمر
كثير مما ذكر في هذا الباب يعنى باب المسند اليه والذكر
قبله يعنى باب المسند اليه غير مختص بها كالذكر والى
وغيرهما من التعريف والتسكير والتقديم والتأخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثير لان بعضها
مختص بابا بين كضمير الفصل المختص بابا بين المسند اليه
والمسند ولكون المفرد فعلا فانه مختص بالمسند او
كل فصل مسند وانما قيل هو اشارة الى ان جميعها
لا تجري في غير ابواب كالتعريف فانه لا يجري في الحال

والتميز وليم كالتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه وفيه
 نظرا لان قولنا جميع ما ذكرناه ابوابين غير مختص بهما لا يقتضي
 ان تجري شي من المذكورات في كل واحد من الامور التي
 هي غير المسند اليه والمسند فضلا عن ان يجري كل منها
 فيه او يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوت في شيء مما تقدم
 فافهم والفظن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في ابوابين
 لا يكفي عليه اعتبار في غيرهما من المنفاعيل والملحقا
 بهما والمضاف اليه قد استبرأ تشبه
 الى ان كثيرا من الاعتبارات السابقة تجري في متعلقا
 الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك
 لاختصاصه بمرئيه بحث عنه ثم مره ذلك مقدمة فقال
 الفعل مع المفعول كالفاعل مع الفاعل في ان العرض
 من ذكره مع اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع
 الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افاوة تلبس به اي
 تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه

وانا بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه لا فائدة وقوعه مطلقا
اي ليس النقص من ذكره موهبة فائدة وقوع الفعل
ووثوقه في نفسه من غير ارادة ان يعلم من وقع وعما
من وقع اذ لو اريد ذلك لقبيل وقع الضرب او وجه
او ثبت من غير ذكر الفاعل والمفعول يكونه عينا فاذا
لم يذكر المفعول به موهبة اي مع الفعل المتعدي المسند
الي فاعله فانقص ان كان اثباته اي اثبات ذلك
الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا اي من غير اعتبار
عموم في الفعل بل يراو بعضها ومن غير اعتبار
تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه
نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له
مفعول لان المسند كالمذكور في ان السامع يفهم
منها ان النقص الاخبار بوقوع الفعل عن الفاعل
باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان
يعطى له ثمنه يكون لبيان جنس ما يتناول الاطار

لأببيان كونه موطيا ويكون كلاما مع من اثبت له عطاء
غير الله مانير مع من نفى ان يوجب منه اعطاء وهو اى
هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل
الفعل حال كونه مطاها اى من غير اعتبار عموم او خصوص
فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن
ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص قلت
عليه اى على ذلك المفعول قرينة او لا تجعل كذلك
البيان لقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون والمعنى لا يستوي من يوجد له حقيقة يعلم
ومن لا يوجد له وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه
اشبه اهتماما بحاله السكاني ذكر في بحث افادة الكلام
الاستغراق انه اذا كان المقام خطا بيان لا يستلزم
كقوله هو المؤمن غير كرم والمنافق حسب سيم حمل الترتيب
باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعبارة ايهام
ان المقصود الى فرد دون اخر مع تحقق حقيقة صحتها

٨٨
تخرج لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث حذف
المفعول انه قد يكون للتبصير الى نفس الفعل بتبديل
المستعمل منزلة اللازم وبما ياتي نحو فلان يعطى الى
معنى يفعل الاعطاء ويوجد به حقيقة ايها المبالغة
بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فمفعول
قوله بالطريق المذكور إشارة الى قوله ثم اذا كان المقام
خطا بيا لا يستدل بيا حمل الموقوف باللام على الاستغراق
واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون النوض مثبتا
اصل الفعل وتنزيه منزلة اللازم من غير اعتبار كناية
اذا كان المقام خطا بيا يكتفي فيه بمجرد السطر لا يستدل
بطلب فيه اليقين ابرهاني افاد اي اقام او الفعل
وذلك اي كون النوض مثبتا لفاعله او نفيه عنه مطلقا
مع التعميم في افراد الفعل وفعالته حكم اللازم من جملة
على فرد دون آخر وتحقيقه ان معنى يعطى ح يفعل الاعطاء
فالاعطاء الموقوف باللام حقيقة يحمل على المقام الخطا

على استغراق الاعطالات وشمولها مباحة لئلا يترتب
احد المتين وبين على الاخرى يقال اقامة التعيين
كون الغرض الثبوت او النفي مطلقا اى من غير اعتبار
عموم او خصوص لانا نقول لانسلم ذلك فان عدم
كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه معا
غير مقصود ولعوضهم في هذا المقام تحيلت فائدة
لا طائل تحتها فلم يترض لها والاول وهو ان يجعل
الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول
المتجبري في المقنة بانه تعريضا بالمستعين بانه شح
صاده وعيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع
اي يكون دور وية وذو سمع فيذكر بالبصر محاسنه
وبالسمع اخبار الطاهرة الله لانه على استحقاق الامة
دون غيره فله كبحه والنصب عطف على يذكر المنصوب
قبله اى فله كبحه اعداؤه وصاده الذين يمتنون الامة
الى منار عتة سبيلا فامى صيل انه نزل يرى ويسمع منزلة

اللائم

٢٩
واللازم أي من يصدر عنه السماع والروية من غير تعلل
بمفعول مخصوص ثم جعلها كناية عن الروية والسماع
المعلقين بمفعول مخصوص وهو محاسنه واخياره بادعاء
الملازمة بين مطلق الروية ورؤية اناره ومحاسنه وكذا
بين مطلق السماع وسماع احصاه للدلالة على ان
اناره واخياره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث
يتمنع خفاؤها فابصر كل راي ويسمها كل داع بل لا يبر
اراي الا تلك الانار ولا يسمع الواعي الا تلك الاخبار
فذكر اللازم واراد الملزوم على ما هو طريق الكناية ففي ترك
المفعول والاعراض عنه اشار بان فضائله قد بلغت من
الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيها برون يكون ذو
ذو بصير حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل ولا يخفى انه يفوت
به المعنى عنه ذكر المفعول او تقديره والا اي وان لم يكن
الغرض عنه عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى
فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول

غيره كوز وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين
المفعول ان عامها عام وذن خاصا محاص ولما وجب
تقدير المفعول بتعين انه مراد ومخوف من اللفظ لا غير
فاشار الى تفصيل الغرض بقوله ثم الخوف اما للبيان
بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوها اذا اريد
وقع شرط فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه اما مخوف ما لم يكن
تعلقه به اي تعلق فعل المشية بالمفعول لكنه منهم فاذا اجتمع الجواب
قريباً نحو فلو ان لم يدرككم اجمعين اي لو ان هذا انكم لم يدرككم اجمعين
فانه لما قيل لو ان علم ان مع ان هناك شيئا علقته المشية
عليه لكنه منهم فاذا اجتمع الجواب بشرط صار متبينا وهذا اوقع في
النفس بخلاف ما اذا كان تعلق فعل المشية غريبا فانه لا يرد
كما في نحو قوله شئت ان ابني وما لي كينه عليه ولكن ساحت
ابصر اوسع فان تعلق فعل المشية ببيكار الله م غريب فذكر
ليقرب في نفس السامع ويؤنس السامع به واما قوله
فلم ينقضي الشوق غير تفكر في فلو شئت ان ابني بكيت

٤٠ تفكر اقل من منه اي حرك فيه حذف المفعول المشية
بناء على غراية تعلقا على ما ذهب اليه صدر الافاضل في فطام
القط من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكر ابكيت تفكرا
فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان
تعلق المشية ببكاء التفكير كتعلقها ببكاء الدم وانما
لم يكن من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا
البكاء الفكري لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكر ابكيت
تفكر ابل اراد ان يقول اتفكر في التحول فلم يبق مني غير
تحول في حتى لو شئت البكاء فرب حقا وعصرت عني
لسبل منها ومع لم اجده وخرج منها بدل الدم مع تفكر في البكاء
الذي اراد بقاء المشية عليه بقاء مطلق بهم غير موعى الي
التفكر التبعي والبكاء الثاني مقيد بعدى الى التفكير فلا يصح
تفسير الاول وبينا كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما
اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما اشار في هذا المقام
وقلة الله بر ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البكيت

ليس من قبيل ما حذف منه المفعول ببيان بعد الالهام بل
انما حذف لفرض آخر وقيل يحتمل ان يكون المعنى لو شئت
ان ابكي تفكرا لمبت تفكرا احيى لم يبق في مادة الدمع ففرت
بحيث اقدر على بكاء التفكير فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشية
لغرابته وفيه نظر لان ترتب هذا الكلام على قوله سبق من النوا
غير تفكري ياتي هذا المعنى عند التامل الصادق لان القدرة
على بكاء التفكير لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكير فانهم
واما الدفع توهم ارادة غير المراد عطفت على الالبيان متبادرا
متعلق بتوهم كقوله ولم زورت ابي ودعت عني من تجاهل
حادث لقوله تجاهل فلان على اذالم يعدل وكم خبرية مميزة
قوله من تجاهل قالوا اذا افضل بين كم خبرية ومميزة بالفضل
وجب الالبيان بمن لئلا يلبس المميزة بالمفعول ومحل كم نصب
على انها مفعول ودوت وقيل المميزة حذف اي كم مرة ومن في
من تجاهل زائده وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة
بما ذكرناه وسورة ايام اي شدة تها ووصولها حزن اي قطع

إلى العظم فحذف المفعول أي اللهم اذ لو ذكر اللهم لم يأتوا
 قبل ذكر العبد أي ما بعد اللهم يعني أن العظم أن العظم لم يأت
 إلى العظم وإنما كان في بعض اللهم فحذف وفعاله أتوا
 وأما لأنه أريد ذكره أي ذكر المفعول تأنيلاً على وجه يتضمن
 إيقاع الفعل على صريح لفظه لا على الضمير التأنيلاً إليه أظهر
 الكمال كناية بوقوعه أي الفعل عليه أي على المفعول ضمني كانه
 لا يرضي أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه كقوله قد
 طلبنا فلم نجدك في الشؤور والمجد والمكارم مثلاً أي قد
 طلبنا لك مثلاً فحذف مثلاً اذ لو ذكره لكان المناسب
 فلم نجد فيفوت الغرض أي إيقاع عدم الوجود على صريح
 غفلة المثل ويجوز أن يكون السبب في حذف مفعول طلبنا
 ترك مواجهة المدح لطلب مثل له قصد إلى المباينة
 في التاديب مع حتى كانه لا يجوز وجود مثل له لطلبه فإن
 لا يطلب إلا ما يجوز وجوده وأما لتعظيم في المفعول مع اختصار
 كقولك قد كان مثلك ما يؤلم كل أحد بقرينة أن المقام

مقام المبالة وهذا التعميم وان كان ان يستفاد من
المفعول بصفة العموم لكن يجوز الاختصار عليه اي
على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار وورد قوله تعالى
يدعو الى دار السلام اي جميع عباده فالمثال الاول بغير
العموم مبالة والثانية تحقيقا وانما لمجرد الاختصار من غير
ان تعقبه معه فائدة اخرى من التعميم وغيره وفي بعض النسخ
عنه قيام قرنية وهوتة كره لما سبق فلهذا جازية اليه وما يقال
من ان المراد عنه قيام قرنية دالة على ان الحذف
لمجرد الاختصار ليس بغير لان هذا المعنى معلوم ومع هذا
جار في سائر الاقسام فلهذا وجه تخصيصه لمجرد الاختصار نحو
اصغيت اليه اي اذني اي على حذف لمجرد الاختصار
قوله تعالى رب ارنى النظر اليك اي اذاتك وبها كانت
وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم يكن فيه قرنية
دالة على ان المقدر عام اصلا وان كانت فالتعميم من عموم
المقدر سواء حذف او لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد

الاختصار

٤٢
بما لا يختصار واما سرعته على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى
والليل اذا سجي ما وعلته ركب ما قلنا اي ما قلنا
حصول الاختصار ايضا ظاهر واما الاستهجان ذكره اي ذكر
المفعول كقول عائشة عليها السلام ما رايت منه اي النبي
صلى الله عليه وسلم ولا راى مني اي العورة واما النكتة
اخرى كاختفاء او التمكن من النكارة والظرف والحاك وما
اشبه ذلك عليه اي الفعل رد الخطأ في التعيين كقولك
زيد اعرفت من اعتقدت انك عرفت اننا واصابت في
ذلك واعتقدت انه غير زيد واخطأ فيه ونقول لتاكيد
تاكيد به الراد زيد اعرفت لا غير وقد يكون رد الخطأ في
الاعتقاد كقولك زيد اعرفت من اعتقدت انك عرفت
زيد او عمرا وغيرهما ونقول لتاكيد زيد اعرفت وحده
كما في نحو زيد اكرمته وعمرا لا تكرر امر او نهيا فكان الحسن
ان يقول لا فائدة الاختصاص ولله اي ولان التقديم
رد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل

على مفعول ما يقال ما زيد اضربت ولا غيره لان التقديم
يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص
وقولك ولا غيره بنفسى ذلك فيكون مفهوم التقديم من قضا
المنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض اخر غير التخصيص جازما
ضربت ولا غيره وكذا ان زيد اضربت وغيره ولا ما زيد اضربت
ولكن اكرمه لان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ واقع في
الفعل بانه الضرب حتى تروا الى الصواب بانه الاكرام وانما
الخطأ في تعيين المضروب فالصواب ان يقال ما زيد ضربت
ولكن عمدا واما نحو زيد اعرفته فتاكبه ان قدر الفعل المحذوف
المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب اى عرفت زيد اعرفته
والاقتصاص اى وان لم يكن بقدر المفسر قبل المنصوب بل
بعده فتخصيص نحو زيد اعرفت عرفته لان المحذوف المقدر
كالملفوظ بالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في افادة الاختصاص
كما في بسم الله فنحو زيد عرفته محتمل للمعنيين والرجوع في تعيين
القراين وعند قيام القرينة على انه التخصيص يكون اوكد

قولنا زيد اعرفت ^{بشيء} من التكرار وفي بعض النسخ وانا
نحو واما ثمود فزيد نياهم فلا يفيد الاختصاص لا متناع ان يفيد
الفعل مقدما نحو واما ثمود فزيد نياهم وجود فاصل بين
اما وولف ابل التقدمة واما ثمود فزيد نياهم بتقديم المفعول وفي
كون هذا التقديم للتخصيص لان يكون مع الجمل بثبوت اصل
الفعل كما اذا جازك زيد وعمرو ثم ساكن سايل ما فعلت
بها فتقول اما زيد افقرت به واما عمرو فاكرمته فليسا بل ذلك
اي مثل زيد اعرفت في اداة الاختصاص كقولك زيد
مررت في المفعول بواسطة لمن اعنقه انك مررت بان
وانه غير زيد وكذلك يوم اجمعت سرت وفي المسح صليت
وتادينا ضربته واما شيئا حجت و التخصيص لازم للتقديم غالبا
اي لا ينفيك عن تقديم المفعول ونحوه في اكثر الصور سيما في
الاستقراء وحكم الذوق واما تلك غائبا لان الذوق كلي
غير متحقق او التقديم قد يكون لانغراض اخر كجود الاهتمام و
التبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر

والسبح ونحو ذلك قال الله تعالى فاعلموا ان الله اعلم
ثم في سلكه ورعا شعوب ذراعا فاسلكوه وقال تعالى
ان عليكم لحافظين وقال وانا انزلنا اليكم الكتاب فاعلموا ان الله اعلم
وقال وانا ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى غير ذلك
مما لا يحسن فيه اعتبارا بتخصيص عنه من له معرفة باساليب
الكلام ولهذا اى ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا يقال
في اياك نعبد واياك نستعين فخصك بالعبادة والاستعانة
بمعنى خيلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين
غيرك وفي لالى الله كشرون معناه اليه كشرون لا الى غيره
وليفيه التقديم في الجميع اى جميع صور التخصيص وراى التخصيص
اى عبده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شأنه اهم واهم
ببانه اعنى ولهذا يقدم المحذوف في بسم الله الرحمن الرحيم
مؤخرا اى باسم الله افضل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام
لان المشركين كانوا يعبدون باسماواتهم فيقولون باسم
اللات وباسم العزى فقصده الموحى بتخصيص باسم الله بالابداء

لا اله الا الله

الاستتمام ورد عليهم واورد اقرء باسم ربك يعني لو كان
المتقدم مفيد الاختصاص والاستتمام لوجب ان يؤخر الفعل
ويقيم باسم ربك لان كلامهم لم يسمعا حق برعاية ما يجب
رعايته واجيب بان الاسم فيها القراءة لانها اول سورة
نزلت فكان الامر بالقراءة اسم باعتبار هذا السامع
ان كان ذكر الله اسم في نفسه هذا جواب في الكثافة وبانه
اي بسم ربك متعلق بقراءة الشا في اي هو مفعول اقرء
الذي بعده ومعنى اقرء الاول اوجه القراءة من غير اعتبار
تقديمه الى مقروءه كما في فلان يعطى كذا في المتعاقب وتقيم
بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض الاماكن
اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا يتوقف
للعول عنه اي عن الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا
لانه عمدة في الكلام وصفه ان يلى الفعل وانما قال في نحو
ضرب زيد عمرا لان في نحو ضرب زيد علامة تقتضي العمل
عن الاصل والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا ورهما

فان اصل التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاظم اني اخذ
للمقطر اولان ذكره اني ذكره لك بعض الذي يقدم ابراهيم
الاهمية هنا فاما كون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه
ثلاثة وغيره من الاحوال المقتضية للتقدم وهو الموقوف ^{بالتقديم}
ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انما لم يجدتهم اعتمدوا في التقديم
شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان
يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يقال قدم العناية ويكون ابراهيم من غير ان يذكر من
اين كانت تلك العناية وبم كان ابراهيم فمراد المصنف بالاهمية
هنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم والاسمع ثانيا
والاهتمام بما له لغرض من الغرض كقولك قتل الخارجي ^{الاهمية}
لان الاهمية في تعلق القتل هو الخارجي المقتول لتمام الناس
من شره اولان في التاخير اخلا لا ببيان المعنى نحو قوله تعالى
وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخبرناه
من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لمؤمن انه من صلاته يكتم ايمانه

الاهمية

آية من ال فرعون يعلم يفهم انه اي ذلك الرجل كان منهم
اي من ال فرعون والاصل انه ذكر رجل ثلثة اوصاف
قدمه الاول اعترافه من كونه اشرف ثم الثاني لملكه يومه
خلاف المقصود الاول ان في الثاني خيرا خلافا بالتناسب
كرعاية الفاعلة نحونا وحس في نفسه خيفة موسى بتقديم
المبار والمجور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاير
على الالف القصر في اللفظ الحبس وفي الاصطلاح تخصيص
شيء بالشيء بطريق مخصوص وهو حقيقي وغير حقيقي لان
تخصيص الشيء بالشيء إما ان يكون بحسب الحقيقة وفي
نفس الامر بان لا يتجاوزها الى غيره اطلاقا وهو الحقيقي او
بحسب الاصافة اي شي آخر بان لا يتجاوزها الى ذلك الشيء
وان امكن ان يتجاوزها الى شيء آخر في الجملة وهو غير
حقيقي بل اضافي لقولك ما لله الا قابم بمعنى لا يتجاوز لقيام
الى القعود لا بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة اخرى اصلا
وانتفاء الى الحقيقي والافسافي بهذا المعنى لا ينافي كون

المتخصص مطلوب من قبيل الإضافات وكل منهما أي من الحقيقة
وغيره نوعان قصر الموصوف على الموصوف الصفة وهو
ان لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الى صفة اخرى لكن
يجوز ان يكون تلك الصفة الموصوف آخر وقطر الصفة
على الموصوف وهو ان لا يتجاوز الصفة ذلك الموصوف
تلك الصفة الى صفة اخرى الى موصوف آخر لكن يجوز ان
يكون ذلك الموصوف صفات اخرى وهو اذ بالصفة بها
المعنوية اعني المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي اعني التابع
الذي على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه
لتصادقهما في مثل العجينة في العلم وتفاوتهما في مثل العلم
ومررت بهذا الرجل واما نحو قولك زيدا لا اذكرك واما الباب
الا السابع وما به الا زيدا فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا
اذ المعنى انه مقصور على الالتصاف بكونه اذ او ساجا او زيدا
والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقة نحو ما زيدا
الا كاتب اذ اريد انه لا ينصف بغير ما اي غير الكتابة وهو لا يكاو

يوجب لتعدد الاحاطة بصفات الشيء حتى يمكن اثبات شيء
منها ونفي ما عداها بالكلية بل هو محال لان للصفة لمفيدة
تقييد وهو من الصفات التي لا يمكن تقييدها ضرورة امتناع
ارتفاع التقييد مثلها اذا قلنا ما زيد الا كات وروا انه
لا يتصف بغيره لزم ان لا يتصف بالقيام ولا بتقييده وهو
محال والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي
كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الحصول في الدار
المعينة مقصور على زيد وقد يقصد به اي بالثاني المباني يعوم
الا عتد او بغير المذكر كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان
جميع من في الدار بمن عدا زيد في حكم العدم فيكون قصرا
حقيقا او عانيا واما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور
بمنزلة العدم بل يكون المراد ان الحصول في الدار مقصور
على زيد بمعنى انه ليس حاصل لا لعمد وان كان حاصل لا لكونه
والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقة كقصم
امر بصفة دون صفة اخرى او مكابها والثاني اي قصر

الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون
آخر أو مكانه وقوله دون اخرى معناه تجاوزا من الصفة الى
فان المخاطب اعتقده اشبه انه في صفتين والمتكلم يخبره باحدة
وتجاوزا الى اخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من
الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم
يستعمل لتفاوت في الاحوال والرتب ثم اسع فيه فاستعمل
في كل تجاوز الى حد وتخطى حكم الى حكم ولتقابل ان يقول ان
امرته بقوله دون اخرى ودون اخرى دون صفة واحدة
اخرى ودون امر واحد اخر فخرج عن ذلك ما اذا اعتقده
المخاطب اشبه ان يكون الاثنان لقولنا ما زيدا الكاتب
لمن اعتقده كاتباً وشاعراً ومنجا وقولنا ما كاتب الازيد ^{اعتقده}
الكاتب زيدا وعمراد بكذا وان اريد اعم من الواحد وغيره
فقد دخل في هذا التقدير القصر الحقيقي وكذا الكلام على قوله
مكان اخرى ومكان اخر فكل منهما اي فعلكم من هذا الكلام و
من استعمال لفظ او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على

٩٤
الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص
بشيء دون شيء والثاني في تخصيص الشيء مكان شيء والمثاني
بالله وكل من ضرب بكل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
وشره موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف
فالمخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالشر
والكناية وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمر
في الكناية وليس في هذا القصر قصر او زاد لقطع الشركة التي
اعتقدها المخاطب والمخاطب بالثاني اعني تخصيص شيء
مكان شيء من ضرب كل من القصرين من يعتقد العكس اي
عكس الحكم الذي اثبتته المتكلم فالمخاطب بقولنا ما زيد الا قائم
من يعتقد اتصافه بالقيود دون القيام وبقولنا ما شاء الا
زيد من يعتقد ان الشا عموما لازيد وليس في هذا القصر قصر
قلوب قلب حكم المخاطب اوت او باعنده عطف على قوله
يعتقده العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح اي المخاطب بالثاني
اما من يعتقد العكس واما من لا يصدق في عنده الامر ان اعني

الاكتفاء بالصفة المذكورة وغيره في قهر الموصوف والصفة
الامر المذكور وغيره بالصفة في قهر الصفة حتى يكون المخاطب
يقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد الصفة بالقيام او القعود من
غير علم بالتعيين ويقولنا ما لا لا زيد من يعتقد ان الشئ
زيد او غيره من غير ان يعلم على التعيين ويسمى هذا القهر قهر
تعيين تعيين ما هو غير معين عند المخاطب فالحال ان تخصيص
الشئ دون شئ قهر افراد والتخصيص شئ مكان شئ ان
الصفة المخاطب فيه العكس قهر قلب وان اتوا عنه قهر
تعيين وفيه نظر لاننا لو سلمنا ان في قهر التعيين تخصيص شئ
مكان آخر فله يخفى ان تخصيص شئ لشئ دون آخر فان قولنا
ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود وتخصيص الشئ
دون القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص شئ دون شئ
مشتركا بين قهر الافراد والقهر الذي سماه المصنف قهر
تعيين وجعل التخصيص شئ مكان شئ قهر قلب فقط وشرط قهر
الموصوف افراد عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب

اجتماعهما في الموصوف حتى يكون الصفة المنفية في قولنا
 تزايد الاشياء كونه كاتباً او منجماً لا كونه منجماً اي غير شاعر
 الا فحاش وهو وجه ان الرجل غير شاعر ينافي في الشاعرية بشرط
 قصر الموصوف على الصفة قلباً تحقق تنافيهما اي تنافي الوصف
 حتى يكون المنفي في قولنا تزايد الا قام كونه قاعداً او مضطجماً
 او نحو ذلك مما ينافي في القيام ولقد احسن صاحب المفتاح في
 ايهام هذا الاشتراط لان قولنا تزايد الاشياء عمن اعتقده
 انه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح
 مع عدم تنافي الشعر والكتابة وشمل هذا خارج عن اقسام بقصر
 على ما ذكره المصنف لا يقال بهذا شرط الحسن او المراد التنافي
 اعتقاده والمخاطب لانا نقول اما الاول فلا دلالة للفظ عليه
 مع اننا لا نسلم عدم حسن قولنا تزايد الاشياء عمن اعتقده
 كاتباً غير شاعر واما الثاني فلان التنافي بحسب اعتقاد المخاطب
 معلوم مما ذكر في نفسه فيقول بهذا الاشتراط ضاليعاً وايضاً
 وايضاً لم يصح قول المصنف ان السكاكي لم يشترط في قصره

تتأخر الوصفين وعلل المصنف اشتراطاً من الوصفين بقوله يكون
اثبات الصفة مشعراً بانقضاء غيره وفيه نظر من في الشرح وقصر
اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او لا فكل مثال يصلح لقصر
الافراد او القلب يصلح لقصر الثنتين من غير عكس وللقصر طرق
والمذكور منها اربعة وغيره قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة
منها العطف لقولك في فقره اي قصر الموصوف على الصفة اذا
زيد ما لا كانت بازيه كاتيا بل شاعرا مثل مبالغين او لهما الوصف
المثبت فيه معطوف عليه والنفى معطوف وانما في بالعكس
وقلبا زيدا قائم لا قاعده ومازى قائما بل قاعده فان قلت ادراك
تتأخر الوصفين في قصر القلب فاثبات احدهما يكون مشعراً
بانقضاء الغير لما فائدة نفى الغير واثبات المذكور بطريق المحر
قلت الفائدة فيه التنبية على رد الخطأ فيه وان المخاطب
اعتقده العكس فان قولنا زيدا قائم وان دل على نفي القعود
لكنه خال عن الدلالة على ان المخاطب اعتقده انه قاعد وفي
قصره اي قصر الصفة على الموصوف افراد او قلبا كجب

المقام زيد بن شاعر لا عمرو وما عمرو وشاعر ابل زيد ويجوز ما شاعر
 عمرو بل زيد بقية ثم انجزه لكنت كيب ح رقع الاسمين بسطلان الكل
 ولما لم يكن في قعر الموصوف مثال الافراد مما لا يلقى لاشتراك
 عدم التنافر في الافراد وتحقق التنافر في القلب على زعمه او روي
 مثالا يتنافي فيه الوصفان بخلاف قعر الصفة فان مثالا واحدا
 يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقعر التبيين
 لانه كره وبكذا في سائر الطرق ومنها انفي والاستثنا لقولك في
 قعره افراد ما زيد الاشعار وقلبا ما زيد الله قايما وقر قعره افراد
 وقلبا ما شاعر الله زيد والكل يصلح مثالا لتعيين والتفاوت انما
 هو بحسب اختلاف المخاطب ومنها انما لقولك في قعره افراد انما
 زيد كاتب وقلبا انما زيد قايما وقر قعره افراد وقلبا انما قايما
 زيد وفي دلالة الاعجاز ان انما ولا العاطفة انما يستعمل في
 الكلام المقيد به لقعر القلب ومن الافراد ومن الاشياء
 افادة انما القعر بقوله تتضمنه المعنى ما ولا ويشترط يقتضي
 اي ان ليس بمعنى الا حتى كانها لفظان مراد فان اذ فرق بين

ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء على الإطلاق
فليس كلام يصح فيه ما وجد يصح فيه انما صرح بذلك الشيخ
في دلائل الاعجاز ولما اختلفوا في اقامة القصص وتفهم
معنى ما والا مستدل فيه بثبوت اوجه فقال ليعول المفسر
انما حرم عليكم الميتة بانصبغها ما حرم عليكم الا الميتة
وهذا المعنى هو المطابق لقراءة ارفع اي رفع الميتة وتويز
هذا الكلام ان في الآية ثلث قراءات حرم منها للفاعل مع
نصب الميتة ورفعها وحرم منها للمفعول مع رفع الميتة
كذا في تفسير الكواشير فعلى القراءة الاولى ما في انما كافية اذ
لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر والموصول بلا عايد وعلى
الثانية موصولة لتكون الميتة خبرا اذا لا يصح ارتفاعها
محرم المبني للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذي حرم الله
عليكم هو الميتة وهذا يعني القصص لما في تعريف المسند من
ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يعني حصره لا لطلاق على زيد
فاذا كان انما متضمنا لمعنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى

ما حرم الله عليكم الا الميته كانت مطابقة بقراءة اثنائه
ان كان مطابقة لها لا فانها العشر فراد السكاكي والمهم بقراءة
النفقة والرفع هو القراءة الاولى وله المرفوضا للاختلاف
فملاحظة حرم على فملاحظة الميته رفعاً ونصباً واما على القراءة
اثنائه اي رفع الميته وحرم مبنيا للمفعول فيجوز ان يكون
ما كافي اي ما حرم عليكم الا الميته وان يكون موصولا اي الي
حرم عليكم هو الميته ويرجح هذا ببقاء ان عامله على ما هو لها
وبعضهم توهم ان مراد السكاكي والمهم بقراءة الرفع هذه القراءة
اثنائه فظا لهما بالسبب كونها موصولة مع ان الزجاج
اختر انما كافي ولقول النما انما لاثبات ما يذكر بعده وفي
ما سواه اي سور ما يذكر بعده اما في فطر الموصوف نحو انما
زيد قائم فهو لا ثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود وكونه
واما في فطر الصفه نحو انما يقوم زيد فهو لا ثبات قيامه ونفي
ما سواه من قيام غيره وغيرهما ولصحة انفصال الضمير مع
اي مع انما نحو انما يقوم انما فان الانفصال انما يجوز عند تقدير

الاتصال ولا تفر بينهما الا بان يكون المعنى باليقوم الا انما يقع
في الضمير وعادة فصل تعرض ثم استشهد على صحة هذا الاتصال
ببيت من هو من يستشهد لشعره ولهذا اصرح باسمه فقال قال الفراء
الفرزدق انما تراه من الزود وهو الطرد الحامي انما تراه من الزود
وفي الاساس هو الحامي انما تراه اذا حامي ما لو لم يحميه ليم وعنف من
حماء وحرمة وانما يدافع عن اصحابهم انما او مثلي لما كان غرضه
ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما
ادافع عن اصحابهم لصار المعنى انه يدافع عن اصحابهم لا عن
غيرهم وهو ليس بمقتضى ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة
لانه كان يصح ان يقال وانما ادافع عن اصحابهم انما على ان يكون
انما تراه اوليت موصولة وانما جرة اذ لا ضرورة في قوله
عن لفظ من الى لفظ ما ومنها التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كتقديم
انما جرة المبتدأ والمعمولات على الفعل كقولك في قصيدة
قصر الموصوف على الصفة تسمى انما كان الالئب كرمنا ليز
لان التسمية والتسمية ان تنافي لم يصح هذا امثالا لقصر

١٠٢
الافراد واللام يصلح لقصر القلب وقصره انا كفتت
افرادا او قلبا او تعينا كجبت اعتقادا لمخاطب وبنه طريق
الاربعة بعد اشتراكها في افادة القصر تختلف من وجوه فدل
الرابع اي التقسيم بالفحوى اى بمفهوم الكلام محتمل انه اذا انا
صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر وان لم يعرف اصطلاح
البناء فمردك ودلالة الشك الباقية بالوضع لان الوهم
وضعا معان يقيد القصر الاصل اى الوجه الثاني من وجوه
الاختلاف ان الاصل من الاول اى طريق العطف النص
على المشبى والمنفيع كما مر فلا يترك النص عليها لا اراية
الاطباء كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتفريق والعروض
زيد يعلم النحو وعمرو بكر فيقول فيها اى في زيد من المعاني
زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو اى لا التفريق
ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد اى لا عمرو ولا بكر
وحذف المضاف اليه من غير وبنى على الضم تشبيها بالانما
وذكر بعض النحاة ان لا في لا غير ليست عاطفة بل تنوين

أو نحوه أي نحو لا غير مثل ما سواه ولا من عدله وما يشبه ذلك
والأصل في السلسلة الباقية النص على المنبث فقط
دون المنفى وهو ظاهر والنفي أي الوجه الثابت من
وجوه الاختلاف أن النفي بلا العاطفة لا يجامع الثاني
اعز النفي والاستثنا فلا يقع ما زيد الاقاييم لا قاعد و
قد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين لأن شرط النفي بلا
العاطفة أن لا يكون ذلك المنفى منفيا قبلها بغيره من ادوات
النفي لأنها موضوعه لأن النفي بها ما رويته للممتنع لا لا
تعييه بها النفي في شيء قد نفيت وهذا الشرط مفقود في النفي
والاستثناء لأنك إذا قلت ما زيد الاقاييم فقد نفيت
عند كل صفت وقع فيه التنازع حتى قلت لا قاعد فقد نفيت
بلا العاطفة شيئا هو منفى قبلها بما به النافية وكذا الكلام
في ما يقوم لازيه وقوله بغيره يعني من وادوات النفي على
ما صرح به في المفتاح وفائدة الاحترار عما إذا كان منفيا
بمجرد الكلام أو علم المتكلم أو السامع أو نحو ذلك كما سيخبر في

انما لا يقاس هذا التقصير حوازان يكون متقيا قبلها بل العاطفة
الاخر نحو جاذبي الرجال لا النساء ولا هند لانا نقول الغير
لذلك الشخص اي بغير العاطفة التي نفر بها ذلك
المنفى و معلوم انه عمتغ تقية قبلها بها لا متناع وان يتفق
شيء بله قبل الانيان بها و هذا كما يقال و اب الرجل
الكريم ان لا يوذى غيره فان المفهوم منه انه لا يوذى
غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم و كما مع النفر بها
العاطفة الاخيرين اي انما و التقديم فتقال انما انما
لا قيس و هو ياتيني لا عمر لان النفي فيهما اي في الاخيرين
غير مصرح به كما في النفي و الاستثناء فلا يكون المنفى بله
العاطفة متقيا بغير من ادوات النفي و هذا كما يقال
استمع زيد عن الجحى لا عمر و فانه يدل على نفي الجحى عن زيد
لكن لا صرحا بل ضمنا و انما معناه اصرح ايجاب امتناع الجحى
عن زيد فتكون لانفيا لذلك و الايجاب التشبيه بقوله
استمع زيد عن الجحى من جهة ان النفي الضمني ليس من حكم

النفى الصريح لا من جهة ان النفى بلا العاطفة منفى قبلها بالنفى
المتكفي كما في انما ينبغي لا قبيح اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد
عن المجرى على نفى مسمى عمدا ولا ضمنا ولا صريحا قال السكاكي شرط
معامته اي شرطه طامحا مودة النفى بلا العاطفة الثالث اي انما
ان لا يكون الوصف مختصا بالمتوصوف الفاعله نحو انما
يتجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا انذمني
لا يسمعون لان الاستجابة لا تكون الا ممن ليس بخلاف
انما يقوم زيد الامم واذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال
عبد القاهر لا كين مما مودة الثالث في الوصف المختص
كما تحسن في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل
على الامتناع عند قصد التحقيق والتاكيد واصل الثاني اي
الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفى والاستثناء
ان يكون ما يعمل به اي الحكم الذي يستعمل النفى والاستثناء
مما يحل للمخاطب وينكره بخلاف الثالث اي انما قال
اصل ان يكون الحكم المستعمل هو الذي مما عليه للمخاطب

ولا ينكره كذا في الايضاح نقله عن دلائل الاعجاز وفيه بحث
١٠٣ لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشهورا بظهور
لم يصح ان يقصر على لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه ان ما
ان انما يكون خبر من شأنه ان لا يحيد المخاطب ولا ينكره
حتى ان انكاره يزول باذني تنبيه لعدم الاجراء عليه وعلى هذا
القياس يكون موافقا لما في المفتاح كقولك لصاحبك قد رايت
شيئا من عبدة ما هو الا زيدا اذا اعتقد غيره اي اذا اعتقد
صاحبك ذلك الشيخ غير زيد مصر على ان الاعتقاد قد ينزل
المعلوم منزلة المجهول لا اعتبار مناسب في تعليل اي ذلك
المعلوم الثاني اي النفي والاستثنا افراد الالهية على كونه
قصر افراد نحو واما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة
لا يتعدا الى التبرأ من الملاك فالمخاطبون وهم الصالحون
رضوان عليهم اجمعين كانوا عالمين بكونه غير مجامع بين الرسالة
والتبرأ من الملاك لكنهم لما كانوا بعد ذلك اعداء عظيما
نزل استعظا بهم بملأته منزلة انكاههم اياه اي الملاك

وكم يستعمل الحق والاستمضاء والاعتبار المناسب هو الاستعمال
بمنظور الامر في تقويمهم وشدة حرصهم على بقاء عليه او قلبا
عطف عما قوله افراد اخوان انتم الالبسة مثلنا فالمخاطبون
وهم ارسل عليهم السلام لم يكونوا جاحدين بكونهم بشر او لا منكرا
لذلك لكنهم نزولوا منزلة المنكرين لا اعتقاد القائلين وهم الكفا
بان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة
فقر لهم القائلون منزلة المنكرين بشرية لما اعتقدوا واعتقاد
فاسه امن التفافهم من الرسالة والبشرية فقبلوا به الحكم
وقالوا ان انتم الالبسة مثلنا اي ان انتم مقصورون على البشرية
ليس لكم وصف الرسالة التي يدعونهم ولما كان بينا منطمة
السؤال وهو ان القائلين قد دعوا التناقض بين البشرية والرسالة
وقصروا المخاطبين على البشرية حيث قالوا ان نحن الالبسة مثلكم
فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشارة الى جوابه بقوله وقولهم
اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الالبسة مثلكم من باب مجازة
انهم في ارضاء الغنان اليه بتليم بعض مقداته ليعتبر الخضم من

الغبار وهو طوله وانما يعقل ذلك حيث يراو بتكليفه اي مكان
الخصم والزمه للتسليم انتفاء الراسه فكما نهم قالوا ان ما اودع
من كوننا بشر احق فتمن لا نكره ولكن هذا لا ينافي ان يمين الله علينا
بالرأسه فلهذا اثبتوا البشرية لا نفهم واما اثباتها بطريق القصر
فليكون على وفق كلام الخصم وكقولك عطف على قوله بقوله لك صاحبك
وهذا امثال لا اصل انما هي الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره
انما طلب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقره وانما
ان ترفعه عليه اي لن تجعل من يعلم ذلك قبيحا متفقا على حبه
والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا امثال من الاخراج لا
مقتصر على الظاهر وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لا وعاء ظهوره
فستعمل له اثبات اي انما كقولك تتأخر حكاية عن اليهود وانما نحن
مصابيح ادعوا ان كونهم مصابين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله
انما طلب لا ينكره وكذا لك جاب الا انهم هم المفسدون مدعيهم
مؤكد ابمانري من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الاثبات
وتعريف الخبر الدال على المحرر وتوسط ضمير الفصل المتوكل

وقصد به الكلام بحرف التثنية الدال على ان مضمون الكلام
 محال لخطو به غناية ثم التاكيد بان ثم تعقيب بمبايدل على التعريف
 والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون وعريته انما على العطف
 انه يعقل منها اي من انما الحكماء ان اي الاثبات المذكور وان
 نحو زيد قائم لا قاعد او بالعكس نحو زيد قائم بل قاعد واصلها
 اي مواقع انما التعريف نحو انما يتذكر اولو الاسباب فانه تعريف
 بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم قطع النظر منهم كقطعها اي
 قطع النظر من البهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على
 ما يقع بين الفاعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل
 والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمر الا زيدا والمفعول
 على الفاعل قبل ما ضرب عمر الا زيدا ولما ضرب القصر ما نحو ما
 زيدا وبها وغير ذلك من المتعلقات فخر الاستثناء بآخر المقصود
 عليه مع اداة الاستثناء حذر لواريد القصر على الفاعل قبل ما
 ضرب زيد الا عمرا ومنه قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر
 الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا التقدير

١٥
البواني فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر
الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا وقلبا
وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك وقل اي جاز على قلة تقديمها اي
تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كونها
بجاءها وهو ان يلى المقصور عليه الاداة نحو ما ضرب الاعمروا زيد
في قصر الفاعل على المفعول وما ضرب الازيد عمروا في قصر المفعول
على الفاعل وانما قال بجاءها احتراز عن تقديمها مع ازالتها
عن محلها بان يوخز الاداة عن المقصور عليه كقولك في
ما ضرب زيد الاعمروا وما ضرب عمرو الازيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه
من اختلال المعنى وانعكاس المقصود وانما قل تقديمها بجاءها لانه
قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا
هو الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلذلك يتم المقصود
قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا ففسر البواني وانما
جاز على قلة نظر الى انها في حكم تمام باعتبار ذكر المتعلق في
الآخر ووجه الجميع اي السلب غير افادة النفي والاستثناء والقصر

فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في
 الاستثناء المفعول الذي حذف فيه المستثنى منه واغرب ما بعد الا
 بحسب العوامل يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الابل خارج و
 هو يقتصر مخرجاً منه عام لبيان المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج منها
 للمستثنى في جنس ما ان يقتصر مخرجاً ما ضرب الزيد ما ضرب احد وفي
 نحو ما كسوته الاحبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء الاله اكبا ما جاء كانيا
 على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الاليوم اجموع ما سرت
 وتمام من الاوقات وعلى هذا القياس وفي صفة يعني النفاية
 والمفعولية والاحالية ونحو ذلك واذا كان النفي متوجهاً الى
 هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنس وصفته فاذا اوجب
 منه اى من ذلك المقدر شئ بالاجاء القصر ضرورة بقاؤه
 على صفة الالتقاء وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب
 زيد عمرا فيكون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو
 المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اى تقديم المقصور عليه بانما على
 غيره لالتباس كما اذا قلنا ضرب زيد عمرا انما ضرب

عمر وزيد بجلا من النفي والاستثناء فانه لا التباس فيه او المقصود
عليه هو المذكور بعد الاسماء قدمها واخرها هي ليس الا المذكور
في اللفظ بل متضمنا وغيره كالا في اعادة العقرين قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادها وعلتها وتعيينها
وفي اشباع مجامعة لا العاطفة كما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر
لا كاتب ولا ماشاء غير زيد لا عمر والله اعلم الا ان قد يطلق
على نفس الكلام الذي ليس نسبتة خارج تطلبا بقية او لا تطلبا
وقد يقع على ما هو فعل المشكك اعني التقاء مثل هذا الكلام كما ان
الاخبار لك والظاهر ان المراد منها هو الثاني بقرينة تعلية
الى الطلب وغير الطلب وتقيم الطلب الى التمني والاستغناء
وغيرهما والمراد بها معانيها المصدرية بقرينة قوله واللفظ
لهذا وكذا الظهور ان لفظة ليت مثلا مستعمل بمعنى التمني
لا لقولنا ليت زيد اقام فافهم فالاشاء ان لم يكن طلبا كالفعل
المخارية وافعال المدح والذم وصنع العقود والعقود ورب
ونحو ذلك فلا يثبت عنها بهذا لفظة المباحث البنيانية المتعلقة

الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني ووقع في بعض النسخ تضمنها
 على نطق الفعل وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكرنا
 لفظا كان لعدم القطع بذلك وقد تمنى بلعل فيعط حكميت
 وينصب في جواب المضارع على اضرار ان نحو على ايج فارور
 بالنصب لبعده عن الحصول وبهذا شبه المحالات والممكنات
 التي لا طمعية في وقوعها فيقول منه معنى التمني ومنها اي من انواع
 الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فان
 كانت وقوع نسبة بين امرين او لا وقوعها فحصولها هو تصديق
 والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمة وهل وما ومن و...
 وكلم وكيف واين وانا ومتى وايمان فالهمة لطلب التصديق
 انقياد الذهن واذعانه لوقوع نسبة ثمة بين الشئين كقولك
 اقام زيد في امة الفيلة وازيد قائم فمر لا سمية او لطلب التصور
 اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه اذ لم
 في الاناء ام غسل عالما بحصول شئ في الاناء طالبا تعينه وفي طلب
 تصور المسند في انخابية وبك ام في الذوق عالما بكونه المر

في واحد من المجاميع والندق طالبا لتعيين ذلك ولهذا اي لمجئ
١٠٨ الهمة لطلب التصور لم يقع في طلب تصور الفاعل ان زيد قام كما
يقع هل زيد قام ولم يقع في طلب تصور المفعول عمر واعرفت كما
يقع هل عمر واعرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول المحاصل وهذا في اعروا
عرفت لا في ازيد قام فليست والمسئول عنه بها اي بالهمة هو ما
يليهما كالفعل في اضربت زيد اذا كان الشك في نفس الفعل
اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واروت
بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل ان
يكون لطلب تصور المسند بان تعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب
بزيد ولكن لا تعرف انه ضرب او اكرام والفاعل في انت
اذا كان الشك في الضارب والمفعول في ازيد اضربت
اذا كان الشك في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات
وهل لطلب التصديق فحب وتدخل على اجمليتين نحو هل قام زيد
وهل عمر وقاعد اذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت

القيام لزيد والقعود لعمر وولهد اي ولا اختصاصها بطلب التصديق
 امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بهما دليل على ان ام
 متصلة وهي لطلب التبيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل
 الحكم وهل انما يكون لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدون
 ام عمر ويقع ولا يمتنع لما سبق ولهد اي يقع هل زيد اضربت
 لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل
 لطلب حصول المحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون
 زيدا مفعول فعل محذوف او يكون التقديم لطلب التخصيص
 بل لمجرد الاهتمام لكن ذلك خلاف الظاهر وون هل زيدا
 ضربة فانه لا يقع لجاز تقديم المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا
 ضربة وجعل السكاكي فتح هل رجل عرف لهد اي لان التقديم
 يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من انه به
 من ان الاصل عرف رجل على ان رجل بدل من الضمير في آخر
 قدم للتخصيص ولم يرد الي السكاكي ان لا يقع هل زيدا عرف لان التقديم
 المظهر المرفوع ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق

١٠٩ بنفس الشغل مع انه يقع باجماع النحاة وفيه نظر لان ما ذكره من
اللزوم ممن يجوز ان يقع بعدة اخرى وعلته غيره اي غير الكا
قبحها الى قبح اهل رجل عرف واهل زيد عرف بان اهل بمعنى قد
في الاصل واصله اهل وترك الهمة قبلها لكثرة وقوعها في
الاستفهام فاقبحت ابي مقام الهمة وقد تطفلت عليها في
الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذلك ابا هي بمعنى انا و انما لم
يقبح اهل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل في خبره ذهبت عنه نسبت
بجلاف ما اذا رآته فانها تذكرت العهد وجئت الى الالف
المالوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما وهي ابي اهل تخصص
المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح اهل
تضرب زيدا في ان يكون الضرب واقعا في حال على ما يفهم
من قوله وهو اخوك كما يصح تضرب زيدا وهو اخوك مقصدا الى
انكار الفعل الواقع في حال بمعنى انه لا ينبغي ان يكون ذلك لان
اهل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح انكار الفعل الواقع
في حال بجلاف الهمة وقوله فاما ان يكون الضرب واقعا في

امحال ليعلم ان هذا الامتناع جاز في كل ما يوجد فيه قرينة على ان
المراد انكار الفعل الواقع في الخارج سواء عمل ذلك المضارع في
جملة حالية او لا تقوله تعالى تقولون على الله ما لا تعلمون وقوله
ان تؤذي اياك واثم الامير ولا يصح وقوع هل في هذا الموضع
ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من هذا الامتناع
بسبب ان الفعل المستقبل لا تقيد به بحال واعماله فيها و
يعزى ان هذه قرينة ما فيها مزية اذ لم ينقل عن احد من النحاة
امتناع مثل سيجي زيد والكبا وسأضرب زيد او هو يني يدي الامير
وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخروهم ليوم
تختص فيه الابصار مهبطون وفي الخامسة ساعل غنى العار
بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا واشتغال هذه اكثر
من كهي والعجب من هذا انه لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد
صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال
بحسب الظاهر على ما سنده كره حتى لا يجوز ما يني يني يركب او
لمن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل العامل في امحال عن علامة

الاستقبال

١١٠
الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل بل تقرب واستقر لمن
تقرب بالمال واورده المثل وبيلا على ما ادعاه ولم يتغير
في صدره المثل حتى يعرف انه لبيان امتناع تصدير جملة
محاكية بعلم الاستقبال ولاختصاص التصديق بها اي لكونها
مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكرنا
سبق وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص
بما كونه زمانيا اظهر وما موصولة وكونه مبتدأ خيره اظهر وزمانيا خيرا
لكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء
مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعودته
له اما اقتضاه تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها ^{بالفعل}
فطاهر واما اقتضاه كونها لطلب التصديق فقط انه لك فعلان
التصديق هو الحكم بالشئ او الانتفاء والنفي والاثبات ^{الاثبات}
الى المعاني والاحداث التي هي دلالات الافعال لا الى
الذوات التي هي دلالات الاسماء ولهذا لا يلائمها مزيد
اختصاص بالفعل كان فهل انتم شكرون اول على طلب الشكر

من قبل شكر وفعل انتم شكر من مع انه موكب بالسكر اذ انتم
فاعل فعل محذوف لان ابرارنا سميته وفي معرض الثابت
اول على كمال العناية بحصوله من البقاء على اصله كما في هل
تشكرون وهل انتم تشكرون لان هل في هل تشكرون وهل
انتم تشكرون على اصلها كونهما داخل في الفعل تحقيقا في الاول
وتقدير في الثاني وفعل انتم تشكرون اول على طلب الشكر
من افانتم تشكرون ايضا وان كان للشبوت باعتبار كون جملة
اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمة فترك معا اى ترك
الفعل مع هل اول على ذلك اى على كمال العناية بحصول
ما سميته ولهذا اى ولان هل ادعى للفعل من الهمة لا يحسن
هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصده بالدلالة على الشبوت
وابرارنا ما يوجد في معرض الوجود هي اى هل قسما بسيطة
وهي التي يطلب بها وجود الشيء اولا وجوده كقولنا هل الحركة
موجودة اولا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود الشيء
لشي اولا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة اولا دائمة فان

المطّ وجود الدوام للحركة اولا وجوده لها وقد اعتبر في هذه شيئا
غير الوجود وفي الاول الى شيء واحد وكانت مركبة بالنسبة الى
الاولى وهي بسيطة بالنسبة اليها والباقية من الفاظ الاستفهام
تشترك في انها لطلب التصور فقط ويختلف من جهة ان المطّ
بكل منها تصور شيء آخر فيطلب بالشرح الا سيم كقولنا ما العنقا
طالبان لشرح هذا الاسم وبين مفهومه فيجاب بايراد اللفظ
اشهدا وما به المسمى اي حقيقة التي هو بها هو كقولنا ما الحركة
اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد اتيانه ويقع على البسيطة
في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية
يعني ان الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا لشرح الاسم ثم وجود
المفهوم من نفسه ثم ما به حقيقة لان من لا يعرف مفهوم
اللفظ استحالة ان يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف
انه موجود استحالة ان يطلب حقيقة وما به اذ لا حقيقة
للمعوم ولا ما به له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة و
بين الماهية التي يقيم من احد بالتفصيل غير قليل فان كل من طلب

باسم فم فمنا ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا
كان عالما باللغة واما احمد فلا يقف عليه الا المتراض بصناعة
المنطق فالموجودات لها حقائق ومفاهيم فلها حدود ^{حقيقية}
واسمية واما المعدومات فليس لها الا المفاهيم فلا حدود
لها الا بحسب اسم لان احد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان
تعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم
من حدود الاشياء التي يبرهن عليها في اثنا التعاليم انما هي ^{حدود}
اسمية ثم ان في البرهن عليها واثبت وجودها صارت تلك
احد وبعينها حدودا حقيقية جميع ذلك مذکور في الشفاء و
يطلب من العارض الشخص اي ان مر الذي يعرض لدى العلم
فيفيد تشخصه وتعيينه نقولنا من في الدار فيجاب بزيد ونحوه مما ^{يعني}
تشخيصه وقال السكاكي يسئل بما من اجنس تقول ما عندك اي
اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه
الحوال عن الماهية والحقيقة نحو الكلمة اي اي اجناس اللفظ
اي وجوابه لفظ مفرد وموضوع او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه

الطلب

الكريم ونحوه وسال عن ابن عن الحسن بن ذوى العلم تقول من
جبرئيل اى البشر هو ام ملك ام جنى وفيه نظر اذ لا اسم له
للسؤال عن الجنس وانه يصح فارجو اب من جبرئيل ان يقال
ملك بل جوابه ملك ياتى بالوحى كذا وكذا مما تفيد تشخصه ولى
بأى عما يميز احد المتشركين في امر لغيرهما وهو مضمون ما اضيف
اليه اى نحو اى الفريقين خير مقام اى الحسن ام اصحاب محمد صلى الله
عليه وآله وسلم فالمومنون والكافرون قد اشتركا في الفرقية و
سالوا عما يميز احد هما عن الآخر مثل كون كافرين قايدين لهذا
القول ومثل كون اصحاب محمد عليه السلام ولى ال بكيم عن العدد
نحو سل بنى اسرائيل كم آتياهم من آية بيته اى كم آية آتياهم
اعشرين ام ثلثين فمن آية ميمزكم بزيادة من لما وقع من الفصل
بفصل متعدين كم وميمزكم كما ذكرنا في الجبرية فكم بهذا للسؤال عن
العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التفرع والتوزيع ولى ال
بكيف عن احوال وبيان عن المكان وبمضى عن الزمان ماضيا
كان او مستقبلا وبيان عن الزمان المستقبل قسيل وليتم

في مواضع التفخيم مثل لسان ايمان يوم القيمة والى يستعمل تارة
بمعنى كيف ويجب ان يكون بعد ما فعل نحو فأتوا حرثكم اني شتمتكم
امى على اى حال ومن اى شق اردتم بعد ان يكون المماثلة
موضع الحوث ولم يحى انى زيدا بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من
اين نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا الرزق الآية
كل يوم وقوله يستعمل إشارة الى انه يحتمل ان يكون مشتركا
بين المنسبين وان يكون فرياحدهما حقيقة وفى الآخر مجازا
ويحتمل ان يكون معناه اين الا انه فى الملاستعمال يكون مع من
ظاهرة كما فى قوله من انى عشرون نسا اى من اين او مقدرة
كقوله تعالى انى لك هذا اى من انى انى من اين على ما ذكره بعض
النحاة ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرة اما يستعمل فى غير
الاستفهام ما يناسب المقام بحسب معونه القرائن كالاستبطاء
نحو كم دعوتك والتعجب نحو وما لى لا ارمى الهدى لانه كان لا
يعتد عن سليمان عليه السلام بل اذنه فلما يبصره فى مكانه تعجب
من حال نفسه فى عدم البصيرة اياه ولا يخفى انه لا معنى لاستفهام

الغافل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف فطر سليمان الى مكان الهدى
١٥٣ فلم يصبر فقال مالي لا اراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر
ستره او غير ذلك ثم لاج له انه غائب فاضرب عن ذلك فاخذ
يقول اهو غائب كانه سال عن صفة ما لاج له لا يدل على ان الاستفهام
على حقيقة والتنبية على الضلال نحو فامتنع هبون والوعيد كقولك
لمن يسع الم اؤدب فلانا اذا علم المخاطب ذلك وهو انك
اؤدت فلانا فيفهم معنى الوعيد والتخويف ولا يحمله على السؤال و
التقرير اي حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والى ما عليه باليد
المقر به الهمة اي بشرط ان يذكر بعد الهمة ما عمل المخاطب على
الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من اليلاد لمسئول عنه الهمة
تقول اضربت زيد افر تقريره بالفعل وانت ضربت في تقريره
بالفاعل وازيد اضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس وقد
يقوم التقرير بمعني التحقيق والتثبت فيقال اضربت زيد بمعنى
انك ضربته اثبتته والا نكارك اي باليد انكار الهمة كالفعل
في ايقنتي والشرفي من حاجي ومنونه كائنات اغوال و

الفاعل في قوله تعالى ام يقسمون رحمة ربك و المفعول في قوله
نحو غير الله تدعون وقوله تعالى غير الله اتخذوا ابا غير الهمة
للتقرير والالتزام لكن لا يجبر فيه هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمة
فلهذا لم يثبت عنه ومنه اي محي الهمة للالتزام ليس له كاف
عبده اي الله كاف لان التكاليف النفي نفى له ونفى النفي اثبات
وهذا المعنى مراد من قال ان الهمة للتقرير اي يحل المخاطبة
على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس كاف
فالتقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمة بل بالخبر
المخاطبة ذلك الحكم اثباتا ونفيا وعليه قوله تعالى انت قلت
لناس اتخذوني وامي الهين من دون الله فان الهمة فيه
للتقرير اي بالخبر وليس عليه السلام من هذا الحكم لانه قد
قال ذلك وقوله والالتزام كذا لعل على ان صورة التكاليف
الفعل ان يبي الفعل الهمة ولما كان له صورة اخرى وهي نحو
ازيد اضربت ام عمر والمن مرد والضرب بينهما اي من غير
ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفى عنه

اصله لانه لابد از من محل يتعلق به والا بکار اما للتوابع ای ما کان
۹۱۲ یعنی ان يكون ذلك الامران الذي كان نحو اعصيت ربك
فان اعصيان واقع البتة لكنه مشروط بما يقابله من مقتضى
التحقيق والتثبت او لا ينبغي ان يكون اي كجذب وتحقيق
المستقبل مضمون ما دخلت عليه الهمة وذلك المستقيم
نحو اتعصى ربك يعني لا ينبغي ان يتحقق العصيان او
للتكذيب في الما في اي لم يكن نحو افاضتكم ربكم بالبينات
اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انزلتكم
من السماء انزلتكم تلك الهداية او الحق بمعنى انكم كنتم على قلوبكم
نقمكم على ان الهتاد والحال انكم بها كارهون يعني لا يكون هذا
الانزال من الله عطف على الاستبصار او على الاشارة وكذا
انهم خضعوا في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف
على الاول وكل واحد على ما قبله وصلواتكم تامرک
ان تترك ما يبعد آباؤنا وذلك ان شحيا عليه السلام كان
كثير الصلاة وكان قومه اذا ارادوا يصلي فتضا حكو اقصدا

بقولهم اصلوتك تترك الهزود والسخرية لاحقيقة الاستفهام
والتحقير نحو من هذا استحقار الشانه مع انك تعرفه وانتهويل كقوله
ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب
المهمين من فرعون بلفظ الاستفهام اي بفتح الميم ورفع فروع
على انه مبني له من الاستفهام خبر لا او بالعكس على اختلاف
الرايين فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيها وهو ظاهر بل المراد
انه لما وصف العذاب بالشدة والفضاعة زادهم تهويل نحو
من فرعون اي هل تعرفون من هو فرط عتوه وشدة تكبره
فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ولهذا قال انه كان عالما
من المسرفين زبادة لتعريف حاله وتهويل عذابه والاستبعاد
به نحو اني لهم المذكرى فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو
ظ على المواد استبعاد ان يكون لهم الذكرى بقوته قوله وقد جاء
هم رسول مبين ثم تولوا عنه اي كيف يذكرون ويتعطلون
ويعفون بما وعده من الايمان عنه كشف العذاب عنهم وقد
جاءهم ما هو اعظم واوغل فزجوا به الما ذكر من كشف الدخان

وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدلائل والبيانات ١١٥
من الكتاب المحمدي وغيره فلم يذكر واداء صواعقه ومنها اي من
النواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير كلف على جهة الاستعداد
وصيغته يستعمل في معان كثيرة فاختلجوا في حقيقة الموضوع
هي لها اختلافا كثيرة ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع
قال المصنف والظاهر ان صيغته من المتقاربة باللام نحو يحفر
رنيه وغيره نحو اكرم عمرا ورويد بكرة فالمراد بصيغته ما دل على
طلب فعل غير كلف استقلاله سواء كان اسما او فعلا موضوعا
لطلب الفعل استقلاله اي على طريق طلب العلو وعند الامر
عاليا سواء كان عاليا في نفسه ام لا لثبوت الفهم عند سماعها
اي سماع الصيغة الى ذلك المعنى اعني الطلب استقلاله
الى الفهم من اقوى الامارات الحقيقة وقد يستعمل صيغة الامر
غيره اي غير طلب الفعل استقلاله كالا بآلة نحو جالس بحسن
وابن سيرين فيجوز ان يجالس احدهما او كليهما وان لا
يجالس احدهما اصلا والعهدة يد اي التحنيف وهو اعلم من
لان لا يبلغ مع التحنيف وفي الصحاح الانتذار تحويف مع دعوة
نحو اعلوا ما شئتم لظهور ان ليس المراد ان امر بكل عمل شأوا

والتي هي كخواتم البسورة من مثل ان ليس المراد طلب ما بهم
بسورة من مثل كونه محالاً والطرف اعني قوله من مثل متعلق
بما تواتر الفهم به بما اوصف سورة والضمير لما تواترنا وبعدها
فان قلت لم لا يجوز على الاول ان يكون الضمير لما تواترنا قلنا
لانه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البداية وعلو الطبقة لشيء
الذوق اذا تعجز انما يكون على المماثل به فكان مثل القرآن
ثابت لكنهم عجزوا عن ان ياتوا بسورة بخلاف ما اذا كان وصفاً
للسورة فانما يجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء
الوصف فان قلت فليكن التعجز باعتبار انتفاء المماثل قلت
احتمال عظمي لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساع في اعتبار
البلغاء واستعمالهم فلا اعتدوا به وبعضهم يهنا كلام طويل لا
طائل تحته والتعجز كخواتم البسورة قدوة خاصين والامانة كخواتم
حجارة اوجدها اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونه قدوة
او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل غير
صيرورته قدوة وفي الامانة لا يحصل اذ المقصود المبالاة
بهم والتسوية كخواتم البسورة ولا تصبر وافق الا باحة كان مخاطب
توهم ان الفعل ممتنع فاذن له في الفعل مع عدم اخرج في

الترك وفي التسمية كأنه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك
انفع له وارجح بالنسبة اليه فرغم ذلك وسوى بينهما والتمني نحو
الايا ايها الليل الطويل الا انجلي يضح وما الا صباح منك مثل
اذ ليس النور طلب الا بخلافه من الليل اذ ليس ذلك
في وسعه لكنه يتمني ذلك تخلصا عما عرض له في الليل متباريح نحو
والاستطاعة تلك السبيل كأنه لا طاعة له في انجلائها فلهذا احتج
على التمني دون الترح والنداء اي الطلب على سبيل التضرع
نحو رب اغفر لي والالتماس كقولك لمن يسألك رتبة
افعل بدون الاستعداد والتضرع فان قيل اي حاجة الى قوله
بدون الاستعداد مع قوله لمن يسألك قلت قد سبق ان
الاستعداد لا يستلزم العلوفه يجوز ان يتحقق من المساوي
بل من الاول في ايضهم الامر قال السكاكي حقه القول لانه الظاهر
من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء والتمني
العلم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون
اجمع بين الامرين واردة التراخي فان المولى اذا قال لعبد

ثم قال له قبل ان يقيم اضبط حتى المساء تبادر الفهم الى انه
غير الامر بالقيام الى الامور بالاضطجاع ولم يرد اجمع بين القيام و
الاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لان الامر ان لم يكن عند حلقه
المقام عن التواضع ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو
طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الحجاز
في كقولك لا تفعل وهو كالا مرفعة الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم
وقد يستعمل في غير الطلب الكف كما هو مذموب البعض او طلب
الترك كما هو مذموب البعض كالتهديد كقولك لعبد لا تقبل امر
وكالا مرفعة والاتماس وهو طرقة هذه الاربعة يعني التمني والاستفهام
والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعده وايرادها مع عقيبها مجزوا
بان المضمرة مع الشرط كقولك فزالتني لبيت لي بالانفقة
اي ان ابرزقه انفقة وفي الاستفهام اين بيتك اترك
ان توفنيه اترك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني
اكرمك وفي النهي لا تشمني يكن خيرا لك اي ان لا تشمني
يكن خيرا لك وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام الطبعي كون

المطامير مقصودا للمكالمات او لغيره وتوقف ذلك الغير على
حصوله وانه معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ذكرت بعده
ما يصح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون
المطلوب مقصودا لذلك المندكوز لانفسه فيكون اذن
معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا ولما جعل
النهاية الاشياء التي يصير حرف الشرط بعد تاجيده اشار
المصنف الى ذلك بقوله واما العرض كقولك الا تنزل فتصعب
خير المولود من الاستفهام وليس شيئا اخر به بل
الهمزة للاستفهام دخلت على فعل متعدي احتمل حملها على حقيقة
الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا وتلوه عنه بعونه قرينة كما
عرض النزول على المخاطب فطلب منه ويجوز تفهيم الشرط في غير
اي في غير هذه المواضع بقرينة تدل عليه كقوله ائخذوا من دونه
اوليا قاله هو المولى اي ان تخذوا اوليا كما قاله هو المولى
يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد وقيل لا
شك ان قوله ام تخذوا الكلام توحي بمعنى انه لا ينبغي ان تخذوا

من دونه اولياء روح يترتب عليه قوله فانه هو الولي من غير
تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعيد غير الله فانه هو المستحق
للعباداة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك
الشيء والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب
زيد فهو اخوك بالفارق بخلاف تضرب زيدا فهو اخوك تفهما
الكار فانه لا يصح الا بالواو والمحالية ومنها اني من انواع الطلب
النداء وهو طلب لاقبال بحرف ناء من باب ادعوا لفظا او
تعبيرا وقد يستعمل صيغة اي صيغة النداء في غير معناه وهو
الاقبال كالاعزاز في تولد لمن اقبل عليك معا يتكلم يا مظلوم
مقصده الى غير ما وحشه على زيادة التكلم وبشبه الشكوى لان الاقبال
حاصل والاختصاص من قولهم انا افعل كذا ايما الرجل فقولنا
ايما الرجل اصله تخصيص المنداء بالطلب اقباله عليك ثم جعل
مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله
بما ثبت اليه اذ ليس المراد بامي ووصفه المخاطب بل ما
دل عليه ضمير المتكلم فانها مضموم والرجل مرفوع والمجوز في

محل النصب على انه حال ولهذا قال اي متخصما اي مختصا ١١٨
من بين الرجال وقد تولى صيغة الله اذ في الاستفانة نحو
يا له والتعجب بالامار والتجسس واستوجع كما في نداء الاطلال و
المنازل والمطايا وما شبه ذلك ثم انخر قد يقع مع الاشارة
الى التفعال بلغة الماضي دلالة على انه كان وقع نحو وفكك الله
للتقوى او لاظهار محرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان
الطالب اذا عظم غيبته فمر شئ يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه
حاصلا نحو زقني انه لقاءك والدار بصيغة الماضي من المبلغ
كقولك رحمه الله يحتملها اي التفعال واظهار محرص والمايز
المبلغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحرار عن صورة
الآخر كقول العبد للمولى التي ساعة دون النظر لانه فرصورة
الاحرار ان قصد الدار والشفاة في الحقيقة او لم يحل المخاطب
على المطالب ان يكون المخاطب ممن لا يجب ان يكذب الطالب
اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب
تكذيبك يا تيني عند مقام اتيني بحيد بالطف وجه على الاتيان

لانه لم ياتك عند اصررت كاذبا من حيث الظاهر ليكون كلامك في حق
 الخبر تنبيه الاشارة كما ذكر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة لها بقية
 يعني احوال الامانة والمسند عليه والمسند واستحقاقات
 الفعل والمقصود فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه
 الملائكة والخبر الناظر بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلا الكلام
 الاشارة اي ايضا الامانة او غير مؤكدة والمسند اليه المأمور
 او المذكور الى غير ذلك الفصل والوصل بدانك الفصل لانه الاصل
 والوصل طارعا راض عليه حاصل بزيادة حرف لكن لما كان
 الوصل بمنزلة الملكية والفصل بمنزلة عدمها والاعدام انما يكون
 بملكاتها بداني التوحيف بذكر الوصل فقال الوصل عطف بعض
 الحمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطفه عليه فاذا انتم
 جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب والاولى
 على الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب
 ان قصدت ان تكون الثانية لها اي للاولى في حكم الاعراب
 الذي كان لها مثل كونها خبر مستند او حالا او صفة او نحو ذلك

عطف

عطف الثانية عليها أي على الأولى ليعمل العطف على التثنية
المذكورة كالمفرد فانه إذا قصد تشريكه بمفرد قبله في حكمه أو ما به
كونه قاعلا أو مفعولا وكذا ذلك وجب عطفه عليه بشرط كونه أي
كون عطف الثانية على الأولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون
بينهما أي بين المحبتين جهة جامعة مخز يد كيتب ويشعر لما بين الكتابة
والشعر من التناوب الظاهر ويعطى ويمنع لما بين الاعطاء والمنع
من التصا وبخلاف زيد كيتب ويمنع او يعطى ويشعر وذلك لئلا
يكون اجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله ونحوه اراد به
ما يدل على التشريك كالفارو ثم وحتى وذكر نحو مفه لان هذا
الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفارو ثم وحتى منع محصل غير
التشريك اجمعيه فان تحقق هذا المعنى حسن العطف وان
لم يوجد جهة جامعة بخلاف الواو ولهذا أي ولانه لا بد من الواو
من جهة جامعة عيب على أبي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان
النوى صبر وان ابا الحسين كرم اذ لا مناسبة بين كرم أبي
الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف

مفرد على مفرد لما هو اللفظ او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه
مفعولي عالم لان وجوده اجماع بشرط امر الصورتين وقوله لان في لما
او لغة اجمعية عليه من اندر اس هو انه بدلالة البيت السابق
والا اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرايا فصلت
الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي هو ليس بمقصود
نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزون الله
يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس مقولهم
فلو عطف عليه لزم تشريكه فيكون مقول قالوا فيلزم ان يكون
مقول قالوا قول وليس كذلك وانما قال على انا معكم لان قول
انما نحن مستهزون بيان لقوله انا معكم فحكمه حكمه وايضا العطف على
المتبوع هو الاصل وعلى الثاني اى على تقدير ان لا يكون للواو
محل من الاعراب ان قصد ربطها اى ربط الثانية بالاولى على معنى
عاطف سوى الواو عطف الثانية على الاولى اى به اى بذلك العاطف
من غير اشتراط امر اخر نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج عمر واذا قصد
التعقيب او الممهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف

يعتد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو فاذا عطفت
الثانية على الاولى بذلك العطف ظهرت الفائدة اعني حصول
معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك
وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي واما في غيره ففيه خفاء واما
هو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم البلاغة
في معرفة الفصل والوصل والامى وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى
على معنى عطف سوى الواو فان كان الاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للتانية فالفصل واجب لئلا يزم من الوصل التشريك في ذلك
الحكم نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا السلايا
في الاختصاص بالطرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من يظرف
وغيره يفيد الاختصاص فيزم ان يكون استهزار الله بهم مختصا
بجمال خلوتهم الى شياطينهم وليس كذلك فان قيل اذا شرطية
لا طرفية قلنا اذا الشرطية هي الطرفية استعمالا لشرط او
لوسم فلا ينافي ما ذكرناه لانه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل وهو قولوا
انا معكم بدلالة المعنى واذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل اخر عليه

نعم اختصاص الفعلين كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيد
الفحوى والذوق والاعطف على قوله فإكان للاولى حكم اى ان
لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم
زيد على مفهوم المحبة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فإكان
بينهما اى بين المجليتين كمال الا لقطع بلا ايهام اى بدون ان يكون
فالفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احد بهما
احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل لان الوصل يقتضى مغايرة و
مناسبة والا اى وان لم يكن كمال الا لقطع بلا ايهام ولا كمال
الاتصال ولا شبه احد بهما فالوصل متعين لوجود الداعى وعدم الممانعة
والحاصل اننا للمجلتين الستين لا محل لهما فإلّا عراب لم يكن للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة احوال الاول كمال الا لقطع بلا
ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الا لقطع الرابع شبه
كمال الاتصال الخامس كمال الا لقطع مع ايهام السادس التوسط
بين الكمالين فحكم الاجيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل فاختار
المصنف تحقيق الاحوال الستة وقال ان كمال الا لقطع بين المجليتين

فلا ضل فيها

١٢١ فلا خلة فيما خبرا واثنا لفظا ومعنى بان يكون احدهما خبر اللفظ
ومعنى والاخرى اثنان لفظا كقوله وقال انه انه هم هو الذي يقوم
القوم يطلب الماء والكلاء ارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة
جستها بالمرسة نراؤها اي كما دل ذلك بحرف نواجهما فكل حرف
امرئ يجرى بمقداري اقيموا نقاتل فان موت كل نفس بحرف بقدر
الله تعالى لا الجبن نجية ولا الاقدام مريه لم يعطف نراؤها على ارسوا
لانه خبر لفظا ومعنى وارسوا اثنان لفظا وبذا مثال لكمال الانقطاع
بين الجملتين باخلة فيما خبرا واثنا لفظا ومعنى قطع النظر عن كون
الجملتين مما ليس له محل من الاعراب اذا كانتان في محل نصب
على انه مفعول قال او لا خلة فيما خبرا واثنا لفظا ومعنى بان يكون
احدهما خبرا والاخرى اثنان ومعنى وان كانتا خبرين او اثنان
لفظا نحو مات فلان رحمه الله لم يعطف رحمه الله على مات لانه اثنان
معنى ومات خبر لفظا ومعنى وان كانا جميعا خبرين لفظا او لانه عطف
على لا خلة فيما والضمير للاثان لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع
فلا يصح العطف في مثل زيد طويل وعمر وقايم والاما الاتصال بين

احتملین فلیکون الثانية مؤكدة للاولى ما كيد المعنوي بالرفع توهم تجوزا وفلذلك
نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب فاجعلت الم طائفة من مجرد
او جملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة بخانه لما لو لم
في وصفه اي وصف الكتاب بملونه متعلق بوصفه اي في ان وصفه بالرفع
الدرجته القصوى في الكمال وبقوله بولع يتعلق بالبار في قوله يجعل
ذلك الدال على كمال الغاية بتميزه والتوسل بعبده الى التعظيم وعلى
وتويف الخبر باللام الدال على الانحصار مثل حاتم اجوا وفعني ذلك الكتاب
انه الكتاب الكمال الذي يستاهل ان يسمى كتابا كان ما عداه من الكتب
في مقابلة ناقص بل ليس بكتاب جاز جواب لما اي جاز بسببه
المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اعنى قوله ذلك
الكتاب مما يرمى به جزافا من غير صدوره عن روية وبصيرة فاقبوه على
لفظ المبني للمفعول والمرفوع المسترعايد الى لا ريب فيه والمنفصلة
البارز الى ذلك الكتاب اجملا لا ريب فيه تا بعاندك الكتاب نفيان
اتوهم فوزا انه امي وزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب وزان نفسه معزى
فرجاني زيد لفظ فظهر ان لفظ وزان ليس بزايد كما توهم او ما كيد

لقد كما استز بقره ونحوه ای هویدی للمعتقین ای الفضالین
الصابرین الی التقوی فان معناه انه ای کتاب الهدایه بالغ در
لا یدرک کنهها ای غایتها لما فی تنکیر هدی من الایهام والتفخیم حتی کان
هدایه محضه حیث قیل هدی ولم یقل ناد و نه امعنی ذلک الکتاب ان
معناه کما مر الکتاب الکامل والمراد بکماله کماله فر الهدایه لان الکتاب السعاده
بحسبها ای بقدر الهدایه واعتبارها تفاوت فی درجات الکمال
بحسب غیره لانها المقصه الاصلی من الانزال فوانه ای وزان هدی
للمتقین وزان زید الثانی فر جاز فی زید زید لکونه مقرر اند الکتاب
مع التماهی فی المعنی بخلاف لا ریب فیها فانه خیالیه معنی او لکون
الجملة الثانیة بدلا منها ای من الاولی لانها ای الاولی غیره اذ فی تمام
المراد او غیره الوافیة حیث یکون فی الوفاء قصورا او خفاء بخلاف
الثانیة فانها وافیة کمال الوفاء والمقام یقتضی اعتناک نه ای ثانی
المراد لکنه لکونه ای کون المراد مطلوباً فی نفسه او قطباً او عجباً او
لطیفاً فترد الثانیة من الاولی منزله بدل او الاشتمال فالاول نحو
انکم بما تعملون انکم بانعام وبنین وجهات عیون فان المراد ^{لتنسبه}

على نعم الله تعالى والمقام يقتضيه اعتبار ان ثبانه يكونه مطلقا في نفس ذاته
الى غيره والثاني ان على قوله ايكم بانعام الى آخره اي على نعم الله تعالى
بالتفصيل من غير احواله على علم المخاطبين المعاندين فوزا به وزان
وجهه في اعجبته زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلوهون
الانعام وغيره والثاني اعني المنزل منزلة بدل الاشتمال نحو قول
له ارجل لا تقمين عندنا والافكن فراسه واهجر مسلمان المراد به
اي بقوله ارجل كمال اظهار الكراهية لاقامته اي المخاطب وقوله لا تقمين
عندنا وفي تبادلية لدلالة اي لدلالة لا تقمين عليه اي على كمال
اظهار الكراهية بالمطابقة مع التاكيد بما حصل من النون وكونها
مطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال لا تقم عندي ولا يقصد
عن الاقامة بل مجرد اظهار الكراهية حضوره فوزا به اي وزان لا تقمين
عندنا وزان حسن في اعجبته الله احسنها لان عدم الاقامة من غير
للاستحالة فلا يكون تأكيدا او غير داخل فيه فلا يكون بدل البعض ولم
يعتد به بدل الكل لانه انما يتميز عن التاكيد بمغايرة اللفظين كون
المقصود هو الثاني وهذا لا يتحقق في الجملة لاسيما التي ليس محل من

مع بينهما اي بين عدم الالقائه والارتمال من المملابة الضرورية فيكون
بدل اشمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارجل ذات محل
الاعراب مثل مر في رسونه اولها وانما قال في المنهاتين ان الثانية
او في لان الاولى واقية مع ضرب من التصور باعتبار الاجمال وعدم
مطابقة الدلالة فصارت كغير الواقية او تكون الثانية بيانها
للاولى كخفائها اي الاولى نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم
هل ادلك على شجرة اخذك وملك لا يبلى فان وزانه امي وزان
قال يا آدم وزان عمر في اقسام باله ابو حفص عمر باسمها من بفتب
ولا وبر حيث جعل الثاني بيانا وتوضيحا للاول فظاهر ان ليس
لفظ قال بيانا وتفسير اللفظ وسوس حتى يكون هذا من بيان
الفعل دون الجملة بل المبين هو مجموع الجملة وانما كونها اي جملة
الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي
الثانية على الاولى موصلا لعطفها على غير مما ليس بمقصد وشبه
هذا كمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف الا انه لما
كان خارجا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع

وسمي الفصل بذلك قطعا مشارة لظن سلمي انني ابغى بها بدلا لاراء
في الضلال تهم فبين المجليتين مناسبة ظاهرة لا تحاد المسندين لان
معنى اراءنا اظنها تكون المسند اليه في الاول محبوبا وفي الثانية
محببا لكن ترك العطف لئلا يتوهم انه عطف على ابغى فيكون من مطعون
سلمي وتحتل الاستيناف كانه قيل كيف تراءى في هذا الظن فقال اراءنا
تجيز في اودية الضلال واما كونها اى الثانية كالمصلحة بها اى بالاولى
فلكونها اى الثانية جوابا لسؤال اقتضت الاول في منزل الاول
منزله اى السؤال لكونها مشتركة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية
عنهما اى عن الاول كما يفضل الجواب عن السؤال لما بينهما من التقال
قال السكاكي في منزل ذلك السؤال انه من مقتضية الاولى وتدل عليه
بالفحوى منزله السؤال الواقع ولطلب الكلام الثاني وقوله جوابا له
فيقطع من الكلام الاول لذلك وتنزله منزله السؤال الواقع انما
يكون شكته كغناء السامع عن ان يسأل او مثل ان لا يسمع منه
اى من السامع شيء تحقير له وكرهه لكلامه او مثل ان لا يقطع
كذلك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتعجيل اللفظ وهو تقدير

القول وتترك العاطف أو غير ذلك وليس من كلام السكاكي ان
الاولى تنزل منزلة السؤال وكان المصنف قد انقطع الثانية
عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون على تقدير
تنزيل الاولى منزلة السؤال وتشبيهها به والاطهانه لا حاجة الى ذلك
بل مجرد كون الاولى من السؤال كاف في ذلك شرايينه انك
وليس الفصل لذلك اي لكونه جوابا لسؤال جوابا مقتضاه الاولى
استينافا وكذا الجملة الثانية لنفسها تسمى استينافا مستأنفة وهو
اي الاستيناف ثلثة اضربان السؤال الذي تضمنه الاول
اما عن سلب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل
سهر دايما وحران اطويل اي ما بالكت عليل او ما سبب عليلك
بقرنية العرف والعادة لانه اذا قيل فلان مريض فانما يسأل
عن مرضه وسببه لا ان يقوم هل سبب عليله كذا او كذا الاسما
السهر وحران حتى يكون السؤال عن السبب خاص واما
سبب خاص لهذا الحكم نحو قوله تكاد ما ابرى نفسي ان انظر
لا مارة بالسوء كانه قيل هل النفس اماراة بالسوء بقرنية التاكيد

وهذا المضرب يقتضي تأكيد الحكم كما حذر في احوال الاسناد ومن الواجب
او كان طالباً متردداً حسن بقوة محكم بمؤكد ولا يخفى ان المراد
بالاقتضاء بينهما الاقتضاء استحقاقاً لا وجوباً والمستحق في باب
البدلثة بمنزلة الواجب اما عن غيرهما اي السبب المطلق وانما
نحو قالوا سلاماً قال سلام اي فماذا قال امره اعطيم في جواب
سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بحجة حسن لكونها باجملة الاسماء
الدالة على الدوام والثبوت وقوله زعم العواذل جمع عادله
بمعنى جماعة عادلة انني فرغمة اي فرشة صدقوا اي امهات
العواذل في زعمهم انني فرغمة ولكن عجزني لا تجلي ولا تنكشف
بخلاف اكثر الثمرات والشدايد كانه قيل صدقوا ام كذبوا
صدقوا وايضا منه اي من الاستيناف وهذا اشارة الى تقسيم
اخر له ما ياتي باعادة اسم الاستيناف عن اي اوقع عنه الاستيناف
واصل الكلام استونف عنه الحديث فحذف المفعول وتنزل
الفعل منزلة اللازم نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بال
باعادة اسم زيد ومنه ما يعني على صفته اي صفته باستونف عنه

فكون اسمه والمراد صفة تصح بترتيب الحديث علته نحو احسن الى ١٢٥
زيد صد يقك القديم اهل اليك والسوال المقدر فيها لما ذا احسن
اليه اهل هو حقيق بالاحسان وهذا امي الاستتياف المني
الصفة ابلغ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصدقة
القديمة في المثال المذكور لما سبق الى الفهم من ترتيب الحكم على
على الوصف الصالح للعلية انه علته له وهما كجنت وهو ان اسما
اذا كان عن السبب في جواب الشتمل على بيانه لا محالة والا فلا وجه
لاشتماله عليه كما في قوله تعالى قالوا اسلاما قال سلام وقوله زعيم
وجه التخصيص عن ذلك المذكور في الشرح وقد كذف صدر استتياف
فعلا كان او اسما نحو قوله تعالى سيج له فيها بالعدو والاصال حال
كانه قيل من سيج فقيل رجال امي سيج رجال فمين قراء مفتوم
الباء وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجل زيد على قول امي قول من
يجعل المحضوص خبر مبداء مخدوف امي هو زيد ويجعل المحل استتيافا
جوابا للسوال عن تفسير الفاعل المبهم وقد كذف الاستتياف
كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول المحاسب زعمتم ان اخوتكم قرئتم

لهم الف امي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في الرحلتين
في الشتاء الى اليمن ورحلته الصيف الى الشام وليس لهم الف
امي موالفة في الرحلتين المعروفتين كانه قيل صدقنا ام كبرنا فقيل
كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لهم
ايلاف مقامه لدلالة عليه اوبدون ذلك امي قيام شيء مقامه
انتفاء مجرور القرينة نحو فنعلم مما به دون او نحن على قول امي على قول
من يجعل المخصوص خبرا مستند ارمي عم نحن واما فرغ عن بيان الاحوال
الاربعة المتضمنة للفصل شرع في بيان امي التين المتضمنتين للوصول
فقال واما الوصول رفع اليها م فلقولهم لا وايدك امه فقولهم لا ردت
لكلام سابق كما اذا قيل هل الامر كذلك فقالوا لا امي ليس الامر
فهذه جملة اخبارية وايدك امه جملة انشائية وعائية فبينهما كمال
الانقطاع لكن عطفت عليهما لان ترك المعطوف يوهم انه دعاء على المخاطب
بعد التأييد مع ان المقام دعاء له بالتأييد فايها وقع هذا الكلام فاعطوف
عليه فهو مضمون قوله لا وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه في هذا
الكلام فاعطوف نقل عن الثعالبى حكاية مشتملة على قوله قلنت
رجلا غميرا

لا وايدك

لأولئك الله وزعم ان قوله وكهيك الله عطفت على قوله قلت ولم ير
انه لو كان لك لم يدخل الله بما تحت القول والله لم يحك الحكاية فحتم
ما قال للمخاطب وايدك الله فلا بد له من معطوف عليه واما للتوسط
عطفت على قوله واما الوصل له فتح الابهام اي اما الوصل للتوسط
الجلتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد صفي بعضهم اما
بكرة الهمة فركب تن عمياء وخطب خطبوا فاذا اتفقنا اي
الجلتان خبرا واننا لفظا ومعنى ومعنى فقط كجامع اي يكون بينهما
جامع بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن جامع فبينهما كمال الانقطاع
ثم الجلتان المتفقان خبرا واننا لفظا ومعنى قسما لانها
اما انثا ثيتان او خبر ثيان والمتفقان معنى فقط استقام
لانها ان كانتا ثيتين معنى فاللفظان اما خبران او الاولى خبر
والثانية انثا او بالعكس وان كانت خبريتين معنى فاللفظان
اما انثا وان او الاولى انثا والثانية خبرا او بالعكس فالجموع ثمانية
اقسام والمصنف اورد تقسيمين الاوليين مثالهما كقوله
يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الله بارئ لفي نعم وان

الفجار لغوي جيم في الخبرين لفظا ومعنى الا انها في المثالين
مسا لسان في الاسمية بخلاف ولقوله تعالى كلوا واشربوا
لا ترفوا في الاثنتين لفظا ومعنى واورد للاتفاق معنى
فقط مثال واحد وشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من
الاسم واعد لفظ الكاف فيه تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى
فقط فقال ولقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله
وبالوالدين احسانا وذوي القربى واليتيم والمساكين وقولوا
للناس حسنا فحذف قولوا على لا تعبدون مع اختلاف اللفظ
لكنها الاثنتين معنى لان قوله لا تعبدون اخبار فرس عن الاشياء
امي لا تعبدوا وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان
يقدر خبر في غير الطلب او تحنون بالوالدين بمعنى احسنوا
الجلتان خبر اللفظ الثاني معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى
اما لفظا فالملازمة مع قوله لا تعبدون واما معنى فالملابنة باعتبار
المحاطبة كانه شارح الى الامثال فهو خبر عنه كما نقول نذهب فلان
نقول له كذا تريد الامر او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو

الخط ابي واحسن ابوالدين الحسن فتيون التائتين مع من
اللفظة الاولى اخبار واللفظة الثانية التبار والجامع بينهما ابي
الحسين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما وبالمسند من جميعها
ابي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية
وكذا اعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو زيد وعمر
يكتب بمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتعارفهما في خيال اصحابها
ويعطى زيد ويمنع لتصاد الا عطار والمنع به عند الحاجة والمسند اليهما
واما عند تعارفا فلما يد من تناسبهما كما اشار بقوله وزيد شاعر
وعمر كاتب وزيد طويل وعمر قصير فمناسبة بينهما ابي بين زيد وعمر
كالاخوة والصداقة والعداوة او نحو ذلك وبالحجة يجب ان يكون
احدهما مناسباً من الآخر وطلب له طلبه لها نوع اختصاص بخلاف
زيد شاعر وعمر كاتب دونها ابي بدون المناسبة بين زيد وعمر
فانه لا يصح وان اتحد المسند ان ولهذا حكموا بالمتناع نحو خفي ضيق
وخاتمى ضيق بخلاف زيد شاعر وعمر طويل مطلقاً اي سواء كان
بين زيد وعمر مناسبة او لم يكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة

السكاني فذكر انه يجب ان يكون بين اجمليتين بايجهما عند القوة
المفكرة جميعا من جهة العقل وهو الجامع العقلي او من جهة الوهم وهو
الجامع الوهمي او من جهة الخيال وهو اجماع الخيالي والمراد بالعقل
القوة العاقلة المدركة للكليات وبالوهم القوة المدركة للمعاني
الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان يأتى اليها من طرق
احواس كما دراك الشاة معنى الذئب وبانها القوة التي تجمع
فيها صور المحسوسات ويبقى فيها بعد غيبتها من الحس المشترك و
هي القوة التي يأتى اليها صور المحسوسات من طرف الاحواس
الظاهرة وبالمفكرة التي شأنها التفصيل والتركيب من الصور
الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها
بعض ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى احواس الظاهرة وبما
لا يمكن فقار السكاني اجماع بين اجمليتين اما عقلي وهو المسمى
بين اجمليتين اتحادا في تصور ما مثل اتحاد الخمر عنه اوتى الخمر اوتى
فيه من فيودهما وهذا ظاهر فمران المراد بالتصور الا المتصور ولما
كان مقرر انه لا يكفي في عطف اجمليتين وجود اجماع بين المفردتين

من مفعولها بآراء السكاك واليه غير المعتبرة السكاكية وقال
الجامع بين الشيئين اما عقلي وهو امر بسبب يقتضيه العقل اجتماعهما
في المفكرة وذلك بان يكون بينهما اتحاد في التصور او تماثل فان
العقل تجر يد المتشبهين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما فيصير
متحد من وذلك لان العقل يجرد اجزئيه عن عوارضه المستحقة
الخارجية وينزع منه المعنى السكاكي فبذلك على ما تقر به موضوعه
وانما قال في الخارج لانه لا يجرده عن الشخصيات العقلية لان كل
ما هو موجود في العقل فلا بد له من شخص عقلي به يمتاز عن سائر
المعقولات وهما بحيث وهو ان التماثل هو الاتحاد في النوع
مثل اتحاد زيد وعمر ومثل ذلك لان اية واذا كان التماثل جامعا
لم يتوقف صحة قولنا زيد كات وعمر وشا على اخوه زيد وعمر واصدقاهما
او غيره ذلك لانهما متماثلان لكونهما من افراد الانسان واجزاء
ان المراد بالتماثل بينهما اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص
بهما على ما يستتبع في باب التشبيه او تضائيف وهو كون الشئ
بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر كما بين

العلم والمعلوم فان كل منهما لا يقاس الى العقل الاخر ^{الاول}
عنه امر آخر بالاستقلال او بواسطة النضمام التبريد فهو علمه و
الاخر معلول والاقول والاكثر فان كل عد ويصير عند الله تعالى قبل
عدو آخر فهو اقل من الآخر والاخر اكثر منه او وهي وهو امر سببه
يحتمل الوهم فراجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فانه اذا اخطى نفسه
لم يحكم بذلك وذلك بان يكون بين تصوريهما نسبة تماثل كلو في
بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المشلين من جهة انه سبق
الى الوهم انهما نوع واحد زئيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه
يعرف انهما نوعان متباينان واخلاق تحت جنس هو اللون
ولذلك في ولان الوهم يبرزهما في معرض المشلين جنس الجمع بين
الثلاثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى والوجه
والقمر فان الوهم يوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت
بالعوارض والعقل يعرف انها امور متباينة او يكون بين تصوريهما
تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديتين يتعانيان على محمل واحد
كالسواد والبياض في المحسوسات والكفر والايان في المعقولات

والتي هي بينهما تعاقب لعدم الملكية لان الايمان هو تصديق
الانبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس
لذلك والانواع ان لا على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند
المحققين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان مما يشانه
ان يكون مؤمنا وقد يقين الكفر انكار شي من ذلك فيكون وجود
فيكونان متضادين وما يتوصف بهما اي بالمدكورات كالاسود
والابيض والمؤمن والكافر واشكال ذلك فانه قد تعد من المتضادات
باعتبار الاشتغال على الوصفين المتضادين او شبه تضاد كالماء
والارض في المحسوسات فانها وجوديان احدهما فرعية الارض
والاخر في غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد وليس متضادين
لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام وول الارض
لا من قبل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا
ليس بمتحدتين في مفهوم السماء والارض والثاني فيما يعلم
المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون
سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون

مستوفى بواحد فقط فاشبهها المتضادين باعتبار اشتراكهما على وجه
لا يمكن اجتماعهما ولم يجعل متضادين كالاسود والابيض لانه قد يظن
في المتضاد ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان مخالفة الالوان
والارابع وغيرهما لا دل اكثر من مخالفة الثاني له مع ان العدم معتبر
في مفهوم الاول فلا يكون وجودا فانه اي انما جعل المتضاد وشبهه
جامعا وهما لان الوهم فيهما منزلة التضايف في انه لا يحضره
احد المتضادين او السببين بهما الا ويحضره الآخر وذلك كتحقق
الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المعاريات الغير
المتضادات يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والافاق العقلية
كل منهما اذ ابل عن الآخر او خيالي وهو امر بسببه يعقضي الخيال
اجتماعا عند المفكرة وذلك بان يكون بين تصوريهما تقارن
في الخيال سابق على العطف لاسباب موديه الى ذلك و
اسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذا لم تختلف
الصور الثمانية في الخيالات ترتيبا ووضوحا فلم من صور لا انعكاس
بينهما في خيال وهي في خيال آخر مما لا يجمع اصلا وكم من صور لا تعيب

عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقطع فظ ولما حب علم المعاني
١٣ فصل احتياج الى معرفة اجماع لان معظم ابواب الفصل والوصول
وهو مبني على اجماع لاسيما اجماع الخيالي فان جمعه على محرم الى
والثبوت بحسب النقص والاسباب من اثبات الصور في خزانه الخيال
وبين الاسباب مما يفوت المحصر فظهر ان ليس المراد بالاجماع
العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم وبالخيالي ما
يدرك بالخيال لان التفاضل وشبهه ليس من المعاني التي يدركها
الوهم وكذا التفاضل في الخيال ليس من الصور التي يتجسم في الخيال
بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس
فأعترضوا بان السواد والبياض مثلا في المحسوسات دون
الوهميات واجابوا بان اجماع كون كل واحد منهما متضادا
لآخر وهذا معنى جزئي لا يدرك الا الوهم وفيه نظر لانه ممنوع و
ان ارادوا ان تضاد السواد لهذا البياض معنى جزئي فتمثل
هذا ذلك وتمايزه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين
المتماثل والتمايز وشبههما في انها ان اضيفت الى الكليات

كانت كلياته وان اضيفت الى جزئيات كانت جزئيات فكيف
يصح جعل بعضها على الاطلاق عتليا وبعضها و هميا ثم ان اجماع
الخيالي هو تقارن الصور في الخيارات فظ انه ليس بصورة شرعية
في الخيال بل هو من المعاني فان قلت كلام صاحب المنهاج مشهور
بانه يكفي لصحة العطف وجود اجماع بين المجتدين باعتبار مفرد
مفرداتها وهو نفس معروف بفرد ذلك حيث منع معنى نحو
خفي ضيق وخافني ضيق ونحو الشمس ومراره بالارب والعف
بازدجاة محدثة قلت كلامه منها ليس الا في بيان اجماع بين
المجتهدين واما ان اى قدر من اجماع يحجب لصحة العطف فنقول
الى موضع آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبات بين المسندين
والمسند اليهما جميعا والمهم لما اعتقد ان كلامه في بيان اجماع
مهمونه و اراد اصله غيره الى ما ترى فذكر مكان المجتهدين
الشبيين و مكان قوله اتحاد تصور ما اتحاد في التصور فوقع
الخلل في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه مماثل التفاضل
او شبه تضاد والخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان

النضاد شلدا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصورين
اعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو بين نفس
التصور فلا بد من تاويل كلام المصم وحمله على ما ذكره السكاكي
بان يراد بالشئين الجملتان وبالتصور تصور مفرد من مفردات
الجملة مع ان ظاهر عبارته ياتي ذلك ويبحث اجماع زيادة
تفصيل وتحقيق اوردها في الشرح وانه من المباحث التي
ما وجدنا احدا حوّل تحقيقها ومن محسنات الوصل بعد
وجود المصم تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية وناسب
الفعليتين في المضى والمضارعة فاذا اردت مجرد الاختبار
من غير تعرض للتجدد فخذ بهما والثبت في الاخرى قلت
قام زيد وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو قاعد الا لما منع من ان
يراد في احد بهما التجدد وفي الاخرى الثبوت فنقول قام زيد
وعمرو قاعد او يرد في احد بهما المضى وفي الاخرى المضارعة
فنقول قام زيد وعمرو يقعد او يرا وقر احد بهما الاطلاق وفي
الاخرى التقييد بالشروط كقوله تكلم وقالوا لولا انزل عليه ملك

ولو انزلنا ملكا لقصي الامر ومنه قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا ينصرون
ساعة ولا يستفدون فعندي ان قوله ولا يستفدون
فعندي ان قوله وعاطف على الشرطية قبلها لا يعني خراء
اعني قوله لا يستفدون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم لا
يستفدون تذييل هو جعل الشيء ذنابة للشيء شبهة
وذكر كجست الحجة الحالية وكونها بالواد وبدونها اخرى عقيب
بحسب الفصل والوصل لمكان التناسب اصل الحال المستقلة
اي الكثير اراج فيها كما يقال الاصل في الكلام هو الحقيقة ان
يكون بغير واد واحترز بالمستقلة عن الموكدة المقررة بمضمون
الحجة فانها يجب ان يكون بغير واد البتة لشدته ارتباطها
بما قبلها وانما كان الاصل بالمستقلة المخلو عن الواد لا يتنا
فرا معنى حكم على صاحبها كالجبر بالنسبة الى المبدء فان قولك
جاء زيد ركبا اثبات الركوب زيدا كما في زيد ركبا
انه في الحال على سبيل التبعية وانما المقصود اثبات
المجي وحيث بالكمال لتزيد في الاخبار عن المجي هذا المعنى وهو

له اى ولا يها في المعنى وصفت لصاحبها كالنعت بالنسبة ١٣٢
الى المنعوت الا ان المقصود من الحال كون صاحبها على
الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد الفعل وبيان للصفة
وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف
المنعوت واذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما انهما
يكونان بدون الواو فكذلك الحال واياها او رده بعض
المخبرين من الاخبار والمنعوت المصدرية بالواو كالخبر في باب
كان والجملة الوصفية المصدرية بالواو التي تسمى واو التأكيد
لتأكيد الصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه والالفاظ
بالحال لكن خوف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة فانها
اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة متعلقة بالا فاد
من غير ان يتوقف على التعليق بما قبلها وانما قلنا قال
من حيث هي جملة لانها من حيث هي حال غير متعلقة بالمتوقفة
على التعليق بكلام سابق قصد تقييدها بها فيحتاج الجملة الوا
حالا الى ما يرتبطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه فكل من

الضمير والواو صالح للربط والاحتمال الذي لا يعدل عنه بالتمسك
الحاجة الى زيادة ارتباط هو الضمير به لئلا يقتصر عليه في الحال
المفردة والخبر والنعت فاجملة التي تقع حالا ان خلت عن
ضمير صاحبها الذي يقع في حاله عنه وجب الواو ليحصل الارتباط
فلا يجوز خرجت بعد قائم ولما ذكر ان كل جملة خلت عن الضمير
وجب فيها الواو والواو ان يبين ان اي جملة ذلك ضمير واي
جملة لا يجوز فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما لا يسمي
يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعله او مفعولا
معرفة او منكر مخصوصا لانكرة محضة او مستند او خبرا فانه لا يجوز
ان ينتصب عنه حال على الاصح وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان
قوله كل جملة مستند او خبره قوله يصح ان يقع تلك الجملة حالا عنه
فلا يخل اي مما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو وما لم يثبت
هذا الحكم له اعني وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال
عليه الا مجازا وانما قال ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز ان
يقع تلك الجملة حالا عنه لئلا يخل فيه الجملة الخالية عن الضمير

١٣٣ المصداق بالمتعارف المثبت فيصيح استثناء ما بقوله الا المصدرة
 بالمتعارف المثبت نحو جاء زيد وتكلم عمر وفاته لا يجوز ان يجعل
 وتكلم عمر وحاله عن زيد كما سياتي من ان ربط مثلها يجب
 ان يكون بالغير فقط ولا يخفى ان المراد بقوله كل جملة الجملة
 الصالحة للمعية في الجملة بخلاف الالف اثبات فاتها لا تقع
 حالا للمعية لا مع الواو ولا بدونها ولا عطف على قوله ان خلقت
 اى وان لم يخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها فان كانت فعلية
 والمفعول متعارف مثبت امتنع دخولها الى الواو نحو ولا تخش
 فتشكر اى لا تقط حال كونك تعد ما تعطيه كشر لان الالف
 في الحال هي الحال المفردة الموافقة المفردة في الاعراب وتظم
 الجملة عليه بوقوعها موقعه وهي المفردة تدل على حصول صفة
 اى بمعنى قائم بالغير لانها ببيان البنية التي عليها الفاعل او
 المفعول والبنية معنى قائم بالغير فلا غير ثابتة لان الكلام في
 احوال المتعلقة متعارف ذلك حصول ما جعلت احوال قيد
 له يعنى الفاعل لان النوض من احوال تخصيص وقوع مضمون عليها

بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو اي مضارع
المتشبه كذلك اي والى على حصول صفة غير ثابتة مقارن
لما جعلت قيد الـ كما لمفرد فيمتنع الواو فيه كما في المفردة لما حصل
اي اما دلالة المضارع المتشبه على حصول صفة غير ثابتة فلكونه
مضارعا فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال وفيه نظر لان الحال
التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقة اجزاء متعاقبة
قبة من اواخر الماضي واول المستقبل والحال التي نحن بصدد
تحت ان تكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المتعدي بحال ما فيها
كان او حاله واستقبالا فلا دخل بالمضارع في المقارنة فالاول
ان يعلل امتناع الواو في المضارع المتشبه بانه على وزن اسم
الفاعل لفظا وتقدمه معنى واما جاز من نحو قول بعض العرب
ممت واصلك وجهه وقوله فلما خشيت ان لا يفرهم امي سلمتهم
نحو ت واربهم بالكا ففعل انما جاز الواو في المضارع المتشبه
الواقع على اعتبار حذف المتبدا ليكون الجملة اسمية اي و
انا املك وانا ارضيهم كما في قوله تعالى لم تودوني وقد تعلمون اني

رسول الله اى وانتم تعلمون وقيل الاول اى قمت واصلك ١٣٢
وجبه شاذ والثاني اى بخوت واربعتهم ضرورة وقال عبد القادر
رحمه الله هى اى الواو فيها للوطف لا لالحال اذ ليس بمعنى قمت
صاكا وجهه وخبوت راها ما لكا بل المضارع بمعنى الماضى والاسم
قمت وصلك وخبوت ودرهنت عدل عن لفظ الماضى لانه
المضارع كناية لالحال الماضيه ومعناه ان يفرض ما كان فى الزمان
الماضى واقوا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع فان كان
الفعل مضارعا ماضيا فالامر جائز ان الواو فيه كقوله تعالى
زكوان فاستقيما ولا تتبعوا ما يتخيف اى تخيف النون
فيكون لا لتنفى دون النهي لثبوت النون التي هى علامة
الرفع فيكون اخبارا فعلا يصح عطفه على الامر قبله فيكون الواو
للحال بخلاف قرارة العامة ولا تتبعوا بالثبوت فانه نهى
مؤكد معلوف على الامر وكذا لانا اى اى كسح ثبت لنا
لانؤمن بالله اى حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفى حال بدون
الواو وانما جاز فيه الامر ان له لائنة على المقارنة لكونه مفعا

دون الحصول يكون منفيًا والمنفي انما يدل مطابقة على
عدم الحصول وكذا يجوز الواو وتركه ان كان الفعل ماضيًا
لفظًا او معنى كقوله تعالى اخبار اني يكون لي غلام وقد تنفع
الكبر ما بواو وقوله او حاد كم حضرت صدورهم بدون الواو
وهذا في المحاضرات لفظًا واما في المخصي معنى فالمراد به المضارع اي
بلم او لما فانهما يفتيان معنى المضارع الى المضارع فاورد للمنفع
بلم مثالين احدهما مع الواو والاخر بدون واقتصر في المنفع
بلم على ما هو الواو وكان لم يطلع على مثال ترك الواو الا انه
مقتضى القياس فقال وقوله اني يكون لي غلام ولم يمسس
بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من ربه وفضل لم يمسهم
وقوله ام حسبهم ان الله خلق الخلق ولما ياتكم مثل الذين خلقوا
من قبلكم اما المنتهت اي اما يجوز الامر من غير المضارع
فله دلالة على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلاً متبناً
دون المقارنة لكونه ماضياً فلا يقارن الحال ولهذا اي
ولعدم دلالة على المقارنة شرط ان يكون مع قد ظاهرة

لما في قوله تعالى وقد بعثنا الكهنة بقدرته كما في قوله حضرت محمد ^ص ١٣
لان يقرب الماضي الى الحاضرية والاشكال المذكور وارد
بهنا في هو ان الحال التي نحن بصدد غير الحال التي تقابل
المقابل الماضي وتقرب قد الماضي بهنا في المقارنة
اذا كان الحال والعامل ماضيين وتفظ قد انما تقرب
الماضي من الحال التي هي زمان التكلم وربما سجد عن
الحال التي نحن بصدد كما في قولنا جاز زيد فراسه المماضية
وقد ركب فرسه والاعتماد عن ذلك انه كور في الشرح
واما المنفي والما هو ان المرين في الماضي المنفي فله دلالة
على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالة على المقارنة
فلان لما لا تتوافق اي لا متدا، المنفي من حين الانتفاء
الى زمان التكلم وغيره اي غير لما مثل لم وما لا انتفاء متقدم
على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك
لا انتفاء لما سيجي حتى تظهر قرينة تدل على الا لقطع كما في قولنا
لم يضرب ذلك امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالثبني او

بان الاصل فيه الاستمرار الى الابد لا على المقارنة
عند الاطلاق وترك التقييد بما يدل على النقطاع ذلك انما هو
مختلف المثبت فان وضع القول على المادة المتحد ومن غير
ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كغ في صدقه
وقوع الضرب فخرج من اجزاء المماخ واذ قلت ما ضرب تنفق
النفي لجميع اجزاء زمان المماخ لكن لا قطعيا بخلاف لما ذكر
لانهم قصدوا ان يكون الاثبات والنفي في طريق نقض ولا يخفى
ان الاثبات في الجملة انما ينافي النفي وانما وتحقيقه انما تحقيق
هذا الكلام ان استمرار العدم لا يقتضي الى سبب بخلاف استمرار الوجود
يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود
لانه وجود عقيب وجوده لابد للموجود الحادث من السبب بخلاف
استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي مجرد بقاء
سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم حتى توجد علمها فف
الجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصل من اطلاق الدلالة
على المقارنة واما الثاني اي عدم دلالة على الحصول فلكونه

انتقيا هذا اذا كانت الجملة فعلية والكانت اسمية فالمشهور
جواز تركها اي الواو انعكس ما مر في المباحث المثبت اي لانه
الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير
ثابتة لا لثباتها على الدوام والاثبات كوكائنته فوه الى في معنى
مثانها وايضا المشهور ان ذوالها اي الواو اولى من غيرها
لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور
الاستيفاف فيها فمن زيادة رابطة نحو قوله تعالى فلا تجعلوا
الله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او
وانتم ما بينهما من التفاوت وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ
في الاسمية الحالية ضمير ذي الحى وجئت الواو سوار كان
خبره فعلا نحو جاء في زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء في زيد
وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى في
صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدير المفعول
في ان لا يستأنف بها الاثبات وهذا مما يتبع خبر نحو جاء
زيد وهو يسرع او هو مسرع لانك اذا علمت ذكر زيد و
جئت بضمير المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسره كجا

في انك لا تجد سبيلا الي ان تدخل ليرج في صلاته المحي وتضمنه
في الامتات لان اعادته ذكره لا يكون حتى يقصد شيئا
الخبر عنه بانه ليرج والافكنت تركت المبتدأ بمضيقه وحلته
لغوا في البين وجرى محري ان يقول جادني زيد عمر و ليرج
امامه ثم يريم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدأ للسرعة انباء
وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا يحكي الحكمة الاسمية الامع
الواو وما جاز بدونه فببيلة سبيل الشيخ الخارج عن قياسه
والصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه هذا الكلام في دلائل
الاعجاز وهو مشعر بوجوب الواو في نحو جادني زيد وزيد ليرج او
مسرع و جادني زيد وعمر و ليرج ومسرع امامه بالطريق الاول
ثم قال الشيخ وان حصل على كنفه سيف حاله كثر فيها اي في
تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول لشار او انكرتني بلدة
او نكرتها خرجت مع ابازي على سواد اي بقية من الليل
يعني اذ لم يعرف قدره اهل البلدة او لم اعرفهم خرجت
منهم مع جبالباري الذي هو اكر الطيور مشتلا على الشيخ من
طامه الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد حال تركت

فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل
 هذا فاعلا للظرف لا اعتمادا على ذي الحال لا مبتدأ وبيغ
 ان يقدر بها حصول ان الظرف من تقدير اسم الفاعل
 دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعل ما من هذا الكلام وبقية
 والنظر ان مثل على كنهه يعنى بمنزل ان يكون تقدير
 المفرد وان يكون جملة اسمية قدم خبرا وان يكون مفعلية
 مقدرة بالماضي او المضارع فعلى تقديرين يبيغ الواو وعلى
 تقديرين لا يجب الواو فمن اجل هذا كثر تركها وقال الشيخ
 ايضا يحسن ترك ابى ترك الواو في الجملة الاسمية
 تارة في محل حرف على المبتدأ يحصل بذلك خوف وقوع
 من الاثر بطلان بقوله فقلت عسى ان تبصرني كما نماني
 حوالى الا يشود الحواشي من حروا اذا غضب فقوله بني
 لا يشود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرني و
 لو لا دخول كائنا عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله
 حوالى اني افضاني وجوابي حال من بني لما فر حرف

من معنى الفعل وحسن التركيب تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية
الواقعة حالا بعقب معرودة حال كقوله والله يتقربك لما
برداك تجيل وتنظم فقوله برداك تجيل وتنظم حال ولو لم
يتقدمها قوله لما لم يحسن فيها تركبها
الايجاز والاطاب والمساوات قال السكاكي اما اليجاز
والاطاب فلكونهما نسبيين لشي من الامور الشخصية التي
تكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان المؤخر انما يكون
مؤخرا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المظن انما مظنا
بالنسبة الى ما هو انقص منه لا يكثر الكلام فيهما الا بترك
التحقيق والتعيين اى لا يمكن التخصيص على ان هذا المقدر
من الكلام ايجاز وذلك لاطاب اذ رب مؤخر يكون مظنا
بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس والبنا على امر عوفي اى والله
بالبنا على امر عوفي اهل الوفاء وهو متعارف الله
اذ الناس الذين ليسوا بمرتبة البهلاء ولا في غاية نفاه
اي كلامهم غير مجرى عرفهم في تاييده المعاني عند المعاملة

والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحيد عن الاوساط في باب ٨
البيان لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يندم ايضا
منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بتلا لاي وصيغة والفاظ
كيفية كانت ومجردة ليف يخرجها عن حكم السعيق فلا يجاز
اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطباء دابة
باكثر منها ثم قال الاختصار يكون نسبيا يرجع فيه مارة الى ما
سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع مارة
اخرى الى كون المقام خليفا بامسطة مما ذكر اي من الكلام
الذي ذكره المتكلم وتوهم بعضهم ان المراد بما ذكر متعارف الاطباء
وهو غلط لا يخفى على من له قلب او اتقى السمع وهو شهيد
كما ان الكلام يوصف بالذكاز لكونه اقل من المتعارف
كذلك يوصف به لكونه اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر
وانما قلنا بحسب الظاهر لانه لو كان اقل مما يقتضيه المقام ظاهرا
وتحقيقا لم يكن في شيء من ابدا لانه مثاله قوله تعالى قل رب
اني ارجو ان اعظم مني فانه اطباء بالنسبة الى المتعارف

اعني فونما يارب شحت ولا يجاز بالنسبة الى مقتضى المقام
 ظاهر الاله مقام بيان التواضع الشهاب الممام المست^{فيسفر}
 ان يسط فيه الكلام غاية البسط فلذلك يجاز معنيان بينهما
 عموم وخصوص من وجه وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا
 ولا يقتضى تعسر تحقيق معناه اكثر مما يحقق معاني الامور
 النسبية وتعرف تعريفها يلحق بها كانه بوة والاخرة وغيرهما
 والحوادث انه لم يرد تعسر بيان معانيها لان ما ذكره بيان
 معانيها مما بل اراد تعسر التحقيق والتعيين في ان هذا القدر
 ايجاز وذاك الغلب ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف
 بان يقال الايجاز هو الاداء باقل من المتعارف انما يلحق بالمقام
 من كلام سبط من الكلام المذكور رد الى الجملته اذ لا يعرف
 كمية متعارفة الا درسا طوكيفيته لاختلف طبقاتهم ولا
 يعرف ان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يعالج
 عليه ويرجع اليه والحوادث ان الانفاط قوايب المعاني والاداء
 الذين لا يقدر من فتراديه المعلى على اختلاف العبارات

المعاني

الشهور

والشعر في لطف الاعتبارات بهم حد من الكلام محرم
بينهم في المحاورات والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم
على المتعارف وانما بالنسبة اليهما جميعا وانما البناء على السطح
الموصوف فانما هو للبلغاء والعارفين بمقتضيات الاحوال
بقدر ما يمكن لهم فلا يحمل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار السطح
والاقرب الى الصواب ان يقال المتبول من طرف التعبير
عن المراد وانه اصله بلفظ مساو له اي الاصل المراد او
بلفظ ناقص عنه وافت او بلفظ زائد عليه لفائدة المساو
ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون ناقصا
واقيا به والاطماب ان يكون زائدا عليه لفائدة واحتراف
عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد
وغيره وافت به كقوله والعيش خير في ظلال النوك اي الحق
والجهالة ممن عاش كذا اي مكده وامتعوا باي الناعم في
ظلال العقل يعني ان اصل المراد ان العيش الناعم في ظلال
النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولقطة غرواف

بذلك فيكون محلا فلا يكون مقبولا واحترز بفائدة عن التناول
وهو ان يزيد اللفظ على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ
الرائد متعينا نحو قوله وقدوت الاديم رايشيه والقي اي حبه
قولهما كذا واما الكذب واليمين واحده فقوله قدوت اي قطع
والرايشان العرفان في البطن الرضا عين والضمير في رايشيه
وفي القى كجذيمة الابرش وفي قدوت وفي قولهما للزباد البيت
في قصة قتل الزباد كجذيمة الابرش وهي معروفة واحترز ايضا
بفائدة عن المحسوس وهي زائدة معينة لا لفائدة المصداق بل
كالله في قوله ولا فضل فيها اي في الدنيا للشيعة والندب
وصبر الفتى لولا القار شحوب هي العلم المنية صفا للضرورة
وعدم الفضيلة على عدم الموت انما يظهر في الشجاعة والضر
لبيتن الشجاع بعدم الهلاك وتنقن الصابر بزر وال المذكور
بمخالف الباذل ماله اذا يتقن بالخلود وعرف احتياجه الى
المال واما فان له احصل مما اذا يتقن بالموت ويخلف
المال وغاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن جنى وهو ان يخلو

ونقل الاحوال فيه من غير الى سر ومن شدة الى زحاما ١٢
ليكن النفوس ليسهل اليوسر فلا يظهر بهذا المال كثر
فضل وعن الحسن النعم المفسد للمعنى وكقوله اعلم علم اليوم
والامس قبله ولكنى عن علم ما فى غد عفى فلفظ قبله شؤر
مفسد وهذا بخلاف تايين البصرة بعينى وكسمعة باذنى وكسنة
بيدي في مقام يقتصر الى التاكيد المساوات قد مهلا لانه لا
المقيس عليه نحو ولا يكتفى المكر السى الا باهله وقوله فائد
كالليل الذي هو مذكرى وان خلت ان المتتامى عنك
واسع اى موضع البعد عنك وسعة شبهة في حال السخط وهو
بالليل قيل في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف
جواب الشرط فيكون كل منها ايجاز الا مساواة وفيه نظر
لان اعتبار هذا المحذوف عاية لامر لفظ لا يقتصر اية نادية
المراد حتى يصرح به كالتالي اظنا بابل تطويلا وباجبة لانم ان
لفظ الاية والبيت ناقص عن اصل المراد والايجاز ضربان
ايجاز القصر وهو ليس بحذف نحو وكلمة القصاص حيوة فان

معناه كثير ولفظه يسير وذلك لان معناه ان الانسان اذا
علم انه مني قتل قتل كان ذلك واعيا الى ان لا يقدم على
القتل فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل
الانسان بعضهم بعض مكان ارتفاع القتل حيوة لهم
ولا حذف فيه اي ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به
اصل المراد واعتبار الفعل الذي يتعلق به الطرف رعاية
لا يرفع حتى لو ذكر كان تطويلا وفضله اي رجحان قوله
ولكم في القصاص حتى على ما كان عندهم او جز كلام في هذا المعنى
وهو قولهم القتل انفي للقتل بقدره حروف ما يباينه
اي اللفظ الذي يباين قولهم القتل انفي للقتل منه اي من
قوله ولكم في القصاص حيوة وما يباينه منه هو قوله في القصاص
حيوة لان قوله لكم ذلك على معنى قولهم القتل انفي للقتل فحذف
في القصاص حيوة مع التنوين احد عشر حروف القتل
انفي للقتل اربعة عشر عنى الحروف المملوطة او بالعبارة
يتعلق الايجاز لا بالكناية والنص اي بالنص على المطلوب

يعني الحيوة وما يقيد تكمير حيوة من البعظيم لشدة اني لمع ١٢١
القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فحصل
لهم في هذا الجنس من الحكم اعني القصاص حيوة عظيمة او من
النوعية اى لكون القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة
للمقتول اى الذي يقصد قتله والقاتل اى الذي يقصد
القتل بالارتداد عن القتل لمكان العلم بالقصاص وطاؤه
اى ويكون قوله ولكم من القصاص حيوة مطردة اذا لا تقتل
مطلقا بسبب الحيوة بخلاف القتل فانه قد يكون انفي
للقتل كانه اى على وجه القصاص وقد يكون ادعى لم القتل
ظلمها ومحلوه خلوه عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على
تكرار القتل ولا يخفى ان الحال اى عن التكرار افضل من التكرار
عليه وان لم يكن محذوفاً بالفصاحة واستغناء عن تقدير
محذوف بخلاف قولهم فان تقديره القتل انفي للقتل
من تركه والمطابقة اى وباشتماله على صيغة المطابقة
وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الرحمة كالقصاص والحيوة

وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر والمحذوف اما جزء
جمله عمدة كان او فضيلة مضاف بدل من جزء جمله نحو
واسئل القوية اي اهل القوية او موصوف نحو انما ابن حلا
وطلاع الشنايا منى اصنع العمامة تعرفوني الشينة العقبه وطلان
طلوع الشنايا اي ركاب لصواب الامور وقوله حلا جمله وقعت
صفة لمحذوف ابن رجل حلا اي الكلف امره او كشف الامور
وقيل حلا بهنا علم وحذف السنون باعتبار انه منقول عن الجملة
اعني الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده او صفة نحو وكان درهم
ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحو كسبه
او غير معيبة بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فارت ان اعيبها
لذلك على ان الملك كان لا ياخذ المعيبة او شرط كما مر في
اخر باب الانشاء او جواب شرط وحذفه يكون اما بالمعنى ^{مختصا}
نحو اذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون فهذا
شرط حذف جوابه اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى
وماتا يهيم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او

لدلالة على انه اي جواب الشرط لا يحيط به الوصف او تنزيه ١٢٢
نفس السامع كل مذهب ممكن مثلهما قوله تعالى ولو ترمي اذ وقوا
على النار يحذف جواب الشرط للدلالة على انه لا يحيط به الوصف
او تنزيه نفس السامع كل مذهب ممكن او غير ذلك المذكور
كالمسند اليه والمسند والمفعول كما مر في الابواب السابقة و
كالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي شكم من اتفق
من قبل الفتح وقاتل اي ومن اتفق من بعده وقاتل بهليل
ما بعده يعني قوله تعالى اولئك اعظم درجة من الذين اتفقوا من
بعده وقاتلوا واما جملة عطفت على جزء جملة فان قلت ماذا
اراد بالجملة بهنا حيث لم يرد الشرط والجزء بالجملة قلت
اراد الكلام المستقل الذي لا يكون اجزا من كلام اخر مسبب
عن سبب مذکور نحو لم يحمي الحق ويبطل الباطل فلهذا السبب
مذكور حذف مسببه اي فعل ما فعل او سبب المذكور نحو فلما
اضرب بعصاك انحر فالنحوت منه اثنتا عشرة عينا اي
قد رخص به بها فيكون قوله فخر به بها جملة محذوفة وهي تنب

لقولنا فانفجرت ويحترق ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت
فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط ومثل هذه النفاذ
يسمى بما وصفته قيل على التقدير الاول وقيل على التقدير
الثاني وقيل على التقديرين او غيرهما اي غير المسبب
والمسبب نحو فنعم المهادون على ما مر في بحث الاستئناف
من انه على حذف المبتدأ او الخبر على قول من يجعل المحذوف
خبر مبتدأ محذوف واما اكثر عطف على اما جملة اي اكثر من
جملة واحدة نحو انا انبئكم بما ويلم فارسون يوسف امي فارجو
الي يوسف لا تعبوا وكرؤيا ففعلوا فاما هـ وقال له يا يوسف
واخذف على وجهين احد هما ان لا يعاقم شيء مقام المحذوف
بل يكتفي بالقرينة كما مر في الاشارة الى بقية المذكورة وان
يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك قوله
فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان تكذيب الرسل تقدم
على تكذيبه بل هو سبب مضمون الجواب المحذوف انتم
مقابلة امي فلان تحزن واصبر ثم المحذوف لا بد له من دليل

وأيضا كثر منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف
والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف كحرمته عليك لينة
والدم فان العقل دل على ان يتشاهد فالاولا احكاما على
ايضا يتعلق بالافعال دون الاعيان والمقصود الاظهر من ذلك
الاشياء المذكورة فمراية تناولها الشامل للاكل وشرب
والاعيان فدل على تعيين المحذوف وفي قوله منها ان يدل
ادنى تسامح وكأنه على حذف مضاف ومنها ان يدل العقل
عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف كوجود جوارده
فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدس ويدل على
تعيين المراء وايضا اي امره او عذابه فالامور المعينة
دل عليه العقل هو احد الامرين لا احدهما على التعيين و
منها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين فذلك
الذي امتننى فيه فان العقل يدل على ان فيه خذ فالاولا
للموم على ذات الشخص واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان
يقدر في حبه لقوله تعالى قد شغلها حبا وفي مراد منه لقوله

تراود فقام عن نخبه او في شأنه حتى يشهد بهما اي محب
والمرادة والعادة ولت على الثاني اي مراد وانه لان
المحبة المفردة لا يلام صاحبها عليه فمراد العادة لقدره اي محبة
المفردة اي محبة فلا يجوز ان يقدر بها جبه ولا
في شأنه لكونه شاملا فيتعين ان يقدر فمراد وانه نظرا
الى العادة ومنها الشروع في الفعل يعني من اوله تعبير
المحذوف لان اوله المحذوف لان دليل المحذوف
بها هو ان احبارا والمجوز لا يدان بتعلق شيء والشروع
في الفعل دل على انه ذلك الذي شروح فيه نحو بسم الله فبقدر
ما جعلت التسمية مبتدأ له ففي العادة بقدر ما بسم الله
اقرا وعلى هذا القياس ومنها اي من اوله تعين المحذوف
الاقران كقولهم للمعسر بالرفاء والبنين فان مقارنته هذا
الكلام لا عراس المحاطب بالاعراس وتلقبه به دل على
ذلك او الرفاء هو الانقياد والاتفاق والعبادة للملازمة
والاعراس بالابلاغ بفتح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين

مؤلفين

مختلفین احدیها مبهمه و الاخر موضوعه و علمان غیر من
علم واحد و نمیتکن فی النفس فصل ممکن لما جیل التفسیر
علیه من ان الشیء اذا ذکر مبهماً بین کان اوقع عندهما
او تکمل لذه العلم به ای بالمعنی لما لا یخفی من ان نیل الشیء
بعد الشوق و الطلب الذکور ب الشرح لی صدری فان
الشرح لی یفید طلب شرح شیء ما له ای للطالب و صدری
یفید تفسیر و ای تفسیر ذلک الشیء و منه ای من الايضاح
بعد الابهام باب نعم علی احد القولین ای قول من یجعل
المخصوص خبر مبتداً محذوف اذ لو اريد الاختصار ای ترک
الاطناب کفی نعم زید فی هذا الشعار بان الاختصار قد یطلق
على ما یحمل المساواة ایضاً و وجه حسنه ای حسن باب نعم
سوی ما ذکر من الايضاح بعد الابهام ابراز الکلام فرع من
الاعتدال من جهة الاطناب بالایضاح بعد الابهام و الاطناب
محذوف المبتداً و الابهام الجمع بین المتساویین الا یأز و الاطناب
وقیل الاجمال و التفصیل و لا شک ان الابهام الجمع بین المتساویین

من الامور المستغنية التي يستلذ بها النفس وانما قال
ايها لان حقيقة الجمع بين المتنافيين ان يصدق على
ذات واحد وصفان عيّن اجتماعهما على شيء واحد في
زمان واحد من جهة واحدة وهو محال ومنه امي من الغلط
بعد الابهام التوشيح وهو من اللزوم لف القطع المندوف
وفي الاصطلاح ان يؤتى في بحر الكلام بمبني مفسر باسمين
ثانيهما معطوف على الاول نحو شيب ابن ادم ويشيب
خصلتان المحرم وطول الامل واما ذكر الخاص بكه العام
عطف على قوله اما لا ليصح بعد الابهام والمراد للذكر على
سبيل العطف للتبني على فضله امي منزلة الخاص حتى كان
ليس من جنسه امي العام تنزيلا للتغاير في الوصف تنزيلا
التغاير فرائدات يعني انه لما امتار عن سائر افراد العام
بما له من اللاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر من افراد العام
لا يشبه العام ولا يعرف حكمه منه نحو حافظوا على الصلوات
والصلوة الوسطى امي الوسطى من الصلوات او الفضل

من قولهم للفضل الا وسط وهي صلوة العصر عند الاثروا
باتكثير لئلا يكون اظنا بالاطع يد وتلك التلثة تكايد
الا نذار في كلام سوف تعلمون ثم كلام سوف تعلمون فقول
كلام روع عن الالههاك فرائد نيا وتنبية وسوف تعلمون
انذار وتحويل اي سوف تعلمون الخطا فيها انتم عليه
اذا عاينتم ما قد اكرم من هول المحشر وفي تكريره تأكيد للروع
والانذار وفي التبيين ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ
من الاول تنزيلا لبعده المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمال
لفظ ثم في مجرور الرفع في درج الارتفاع واما بالافعال من
او غل في الابداد اذا البعد فيها واختلف في تفسيره فقل
هنو حتم البيت بما يفيد نكتة يتم معنى بدونها كزيادة التوبة
في قولها اي قول الخنث في مرتبة اخيها صخر وان صخر العالم
اي تقديري الهداية بانه علم اي جبل مرتفع فمراسنه
فقولها كانه علم واث بالمقصود اعني التشبيه بما يقدر به
الا ان في قولها فمراسنه كانه زيادة مباينة وتحقيق اي و

كتحقيق التشبيه في قوله كان عيون الوحش حول جفائنا اي
خيامنا وارجلنا المخرج الذي لم يتقرب المخرج بالفتح الحزرا اليماني
الذي فيه سواد وبياض شبه عيون الوحش والى لقوله لم يتقرب
تحقيقا للتشبيه لانه اذا كان غير متقرب كان شبه بالعين قال
الاصمعي الطبى والبقرة اذا كانا حين فعيونهما كلها سود فاذا
ماتا بآبائهما وانما شبهها بالمخرج وفيه سواد وبياض ليدبا
موتت والمراد كثرة الصية يعنى مما اكلنا كثرت العيون
عنده ما كذا في شرح ديوان امر القيس فعلى هذا التقدير يختص
الافعال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بمعية
نكتة يتم المعنى به وهما ومثل ذلك في غير الشعر فيقولون
قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يالكم اجرا وهم مهتدون
فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى به وانه لان الرسول مهتدي
لامحالة الا ان فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في
الرسول واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تمل على معناها
اي معنى الجملة الاولى للتوكيد فهو اعم من الافعال من جهة انه

يكون في ختم الكلام وغيره واضرب منه من جهة من اليمين فذلك
غير الجدة وتغير التأكيد وهو اي التبديل ضربان ضرب لم يخرج
مخرج المثل بان لم يستقل بافاضة التمراد بل توقف على قبله
مخو ذلك جزئيا هم بما كفروا واهل بخاري الا الكفور على وجه وهو
ان يراد واهل بخاري ذلك اجزاء المخصوص فيتعلق بما قبله
اما على الوجه الآخر هو ان يراد واهل لعاقب الا الكفور بنا على
المجازاة هي المكافاة ان خيرا فخير وان شرا فشر من الضرب
الثاني وضرب اخر مخرج المثل بان يقصد بالجدته الثانية حكم كمال
منفصل عما قبله جازي الامثال في الاستقلال وقتوالاستمالة
مخو قتل جاز الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو
ايضا اي التبديل ينقسم قسمه اخرى واتى بلفظ ايضا تنبيها على
ان هذا التقسيم للتبديل مطلقا لا لضرب الثاني منه اما ان يكون
تأكيد متطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق فمقول
وزهق الباطل واما التأكيد مفهوم كقولك ولست على لفظ الخطاب
بمستحق اخالاتكم حال عن اخالاتكم لانه مكررة في سياق النفي

عن ضمير المخاطب في است على شئت ابي تفرق وضمير خصال
فهذا الكلام دل بمفهومة على نفي الكامل من الرجال وقد اكده
بقوله ابي الرجال المذهب استفهام انكار ابي ليس في الرجال
منقح الفعال مرضي الخصال واما بالتكميل وليسمى الاحتراس
ايضالا لان فيه التوفى والاحتراس عن توهم خلاف المقصود وهو
ان يوتي في كلام يوم خلاف المقصود بما يدعي ابي يدعي ايهام خلاف
المقصود وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون
في آخره فالاول لقوله فسقي ديارك غير مفهومة في طلب على حال
من فاعل سقي وهو صوب الربيع ابي نزول المطر وقوله في
الربيع وديمية ابي تسيل فلما كان المطر قد يؤل الى حرب
الديار وفسادها الى بقوله غير مفهومة فاعلانك والثاني نحو
اوتيه على المؤمنين فانه لما كان مما يوم ان يكون ذلك لتفهم
وقوله اغرة على الكافرين تنبيهها على ان ذلك تواضع منهم
للمؤمنين ولهذا اعدى الذل بعلى تتضمنه معنى العطف ويجوز ان
يقصد بالتعديتة بعلى الدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم

على المؤمنين حافظون لهم اجنتهم واما بالتشديد وهو ان يؤتى
كلام لا يؤتى به خلافا المقصود بفضله مثل مفعول او حال او نحو ذلك
بما ليس بحجة مستقلة ولا ركن كلام ومن زعم انه اراد بفضلة
ما يتم اصل المعنى بدون فقد كذب كلام المصمم من الايضاح وانه لا يتم
لذلك بالتشديد لنكتة كالمباعدة نحو ويطعمون الطعام على حبه
في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه جميع
والاحتياج اليه وان جعل الضمير في تعالى يطعمون على وجه
فهو تناوذة اصل المراد واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين معنى مجتدة او اكثر لا محل لها من
الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام لم يرد بالكلام مجموع المستند اليه
والمنسند اليه مع جميع ما يتعلق به من الفضلات والتواليح و
المراد بالتقارر الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تكميلا
او بدلا كالنقطة في قوله تعالى ويجعلون له النبات سجانة ولهم ما
يشتهون فقوله سجانة محذرة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت
في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله له

الانبياء والدعاة غير قوله ان النماذج وبلغتها قد اوجبت
سمعي ان ترجمان اي مفسر ومكرر فقوله وبلغتها اعتراض
في اثناء الكلام بقصد الدعاء والواو في مثله يسمى اعتراضية
ليست بمحاطقة ولا حالية والتبعية في قوله واعلم فعلم المراد
ينفعه هذا اعتراض من اعلم ومفعوله وهو ان سوف يأتي
كل ما قدره الحق هي المخففة من المثقولة ونحوه ان محذوف
يعني ان المقدورات آتية وان وقع فيه تاخير ما وفي هذا
تسوية وتسهيل للامر فالاعراض ببيان التتميم لانه انما يكون
بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب في بيان التكميل لانه انما
يكون لدفع ايها خلاف المقصود وبيان الانفعال لانه لا يكون
الا في آخر الكلام لكنه يشتمل بعض الصور التذييل وهو ما يتبع
بجدة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى
لانه كما لم يشترط في التذييل ان يكون بين كلامين لم يشترط
ان يكون بين كلامين فقامل حتى يظهر لك فساد ما قيل انه
يباين التذييل بناء على انه لم يشترط فيه ان يكون بين

كلام اول كلاهين متصلين ومما جاء اى من الاعراض الكبر
وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا اى كما ان الواقع
هو مثنى اكثر من جملة قوله تعالى فاتوا من حيث امركم الله
ان الله يحب المتواابين ويحب المتطهرين فهذا اعراض اكثر من
جملة لانه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين اولهما
قوله تعالى فاتوا من حيث امركم الله وثانيهما قوله لا تأمروا
بحرث لكم والكلامان متصلا معنى فان قوله تعالى لا تأمروا
بحرث لكم بيان لقوله فاتوا من حيث امركم الله ويكون
الحرف فان النوض الاصل من الايمان طلب التمسك لا
فقد الشبهة والتمسك فربما الاعراض الترغيب فيهما امروا
به والتفسير عما نهوا عنه وقال قوم قد يكون التمسك فيه اى
فى الاعراض غير ما ذكر مما سوى دفع الابهام حتى انه قد يكون
لرفع الابهام خلاف المقصود ثم القائلون بان التمسك فيه قد
يكون لرفع الابهام افرقوا فرقتين جوزه بعضهم وقوعه
اى الاعراض اخر جملة لا يليها جملة متصلة بها وذلك بان

لا يلى الجملة مجتبه اخرى اصلا فيكون في آخر الكلام او يليها جملة
اخرى غير متصلة بها معنى وهذا هو اصطلاح المذكور في مواضع من
الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يوثق في أثناء الكلام او في
آخره او بين كلمتين متصلتين او غير متصلتين بجملة او اكثر لا
محل لها من الاعراب لثبوتها سواء كان وضع الابهام او غير
ففي محل الاعتراض بهذا التفسير التبديل مطلقا لانه يجب
ان يكون جملة لا محل لها من الاعراب وان لم يذكره ملهم
وبعض الصور التكميل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب
فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيره والجملة التكميلية
قد تكون ذات اعراب قد لا تكون لكنها ما بين التكميل لان
الفصلة لابد لها من الاعراب فيل لانه لا يستلزم في التكميل ان
يكون جملة كما استلزم في الاعتراض وهو غلط كما يقال ان
الانسان يباين الحيوان لانه لم يستلزم في الحيوان النطق
فافهم وبعضهم اى جوز بعض القائلين بان ثلثة الاعتراض
قد يكون وضع الابهام كونه اى الاعتراض غير جملة فالاعتراض غير

جملة ملهم

١١
هذه عند ان يوتي فرحنا الكلام او بين كلامين متصليين مع ١٢٩
بجملته او غير ذلك لئلا يفتقد من الاعراض بهذا التقسيم بعض
صور التكميل وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في انوار
الكلامين المتصلين واما غير ذلك عطف على قوله اما بالافعال
بعد الايهام واما بكذا او كذا القوله تعالى الذين يحلون النور
ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصرا في
ترك الاطراف فان الاختصار قد يطلق على ما يعجز الابدان
والمساواة كما مر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا يتكسر اي
لا يجهل من يتبعهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما حسن
ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار الشرف لا سيما في ثوبا
فيه وكون هذا الاطراف بغير ما ذكره من الوجوه السابقة ظاهر
بالنقل فيها واعلم انه قد يوصف الكلام بالاجاز والاطراف
باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر متعلق
ساو له اي لذلك الكلام فواصل المعنى فيقول لا اكثر حروفا
انه ممتد ولا قل انه موجز لقوله يصداي يورض عن الدنيا

اذا عن ابي طهر سواد ابي سيادة واد ثوب برزت في زني عظم
عند انما بد الزني الهيئة والعذر ارا البكر والنهود ارتفاع
الشدي وقوله ولست بالضم على انه فعل المتكلم بدليل ما قبله
وهو قوله واني لصبار على ما ينبغي وحسبك ان الله انني
على الصبر بنظر الى جانب الغنى اذا كانت العليا في جانب
الفقر لصفة بديل الى المعالي يعني ان السيادة مع تعب
احب اليه من الراحة مع الخمول فلهذا البيت اطلاق بالنسبة
الى المصراع السابق ويقرب منه ابي من هذا القليل قوله
لا لبال عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي ونكر ان شينا
على الناس قولهم ولا تذكرن القول حين نقول يصف بهم
ونفاذ حكمهم ابي نحن تغير ما نريد من غيرنا واحد لا يحبس على الاخر
علينا فالاية الجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان
ما في الاية ليس كل فعل والبيت مختص بالقول فالكلامان
لا يتساويان في اصل المعنى بل كلام الله تعالى بما جاء اجل واعلى
وكيف والله اعلم ثم الفن الاول بعون الله وتوفيقه وانا

انا سوال في اتمام الفهم الاخيرين هذه اية طريقه ٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الثاني علم البيان قدمه على البديع للاحتياج اليه في نفس
البيان وتعلل البديع بالتوابع وهو علم اى ملكة يقدر بها على
ادراكات جزئية او اصول وقواعد معلومة يعرف به ايراد
المعنى الواحد اى المدلول عليه بعلام يطابق مقتضى الحال
بطرق وتراكيب مختلفة من وضوح الدلالة عليه اى على ذلك
المعنى بان يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها
اوضح والواضح خفى بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء
وتقسيد الاختلاف بالوضوح يخرج موقفة ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة من اللفظ والعبارة واللام في المعنى الواحد
للاستغراق العرفي اى كل معنى يدل معنى واحد يدخل تحت قصد
المعنى وادواته فلو عرف احد ايراد معنى قولنا زيد جواد بطرق
مختلفة لم يكن يجوز ذلك عالما بالبيان ثم ما لم يكن كل دلالة
قابله للوضوح والخفاء اراد ان يشير الى تقسيم الدلالة وتعيين

